وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

جغرافية الريف

سلسلة محاضرات منهج مادة جغرافية الريف للمرحلة الثانية

أ.م.د. يحيى عبد الحسن فليح الجياشي

مفهوم جغرافية الريف وتطور الاهتمام به

تهدف دراسة جغرافية الريف والاستيطان الريفي الى تسليط الضوء على كل ما تحتويه البيئة الريفية من مكونات طبيعية وبشرية ، ومدى أهميتها في حياة الانسان. فالبيئة الريفية جزء لا يقل أهمية عن غيره من البيئات التي ألفها الانسان كالبيئة الحضرية ، بل أن البيئة الريفية هي البيئة الأم التي عرفها الانسان منذ بداية ظهور المجتمعات واستقرار الانسان في الأرض.

وهنا لا بد من التركيز على دراسة هذه البيئة دراسة موضوعية شاملة تندرج ضمن فرح حديث من فروع الجغرافية وهو جغرافية الريف أو جغرافية الاستيطان الريفي ، وحداثة هذا الفرع لا يعني أن البيئة الريفية هي بيئة حديثة تكوينيا بل أن العلم الذي تخصص في دراستها موضوعا خالصا هو علم حديث نسبياً ، إذ في الغالب كانت البيئة الريفية تدرس ضمناً في تخصصات متعددة منها الجغرافية الزراعية وعلوم الاجتماع والاقتصاد السكان وغيرها.

أولاً : مفهوم جغرافية الريف

جغرافية الريف فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية ، تعود بداياته إلى مطلع القرن العشرين . يهتم بدراسة التباين في توزيع كثافة الاستيطان الريفي وتنوع بيئاته ، والظروف الطبيعية والعوامل البشرية المؤثرة في ذلك التوزيع . ودراسة العلاقات الاقليمية للمستوطنات الريفية مع بعضها البعض من جهة ومع المدن المجاورة من جهة أخرى.

ظهر هذا الفرع من فروع الجغرافية البشرية بعد التطورات التي حصلت في الدراسات الجغرافية فيما يتعلق بدراسة الانسان من حيث توزيعه وانتشاره واختيار المواقع والاستقرار فيها متخذاً منها مواطن للعمران , وتنصب اهتمامات جغرافية الريف على تحليل وتفسير أنماط السكنى للإنسان وتعميره للأرض وتوزيع وتصنيف المساكن والتنظيم المكاني بصورة خاصة وللمستوطنات ككل بصورة عامة مع التركيز على أنماط المساكن التي يقطنها الانسان والمواد المستخدمة في البناء وتقسيماتها الجزئية.

الفصل الأول

المفاهيم الاساسية لجغرافية الريف

مفهوم مصطلح الريف.

تعد كلمة الريف من المصطلحات المعروفة في اللغة العربية قديما وقد ألفناها في كتابات ومؤلفات علماء وباحثين ورحاله تعود لزمن بعيد قبل وبعد الفتوحات الإسلامية، أذ جاءت الكلمة في أحدى الاحاديث النبوية على لسان الرسول الاعظم (محمد) صلى الله عليه وسلم في وصفه للبيئة التي عاش فيها حيث يقول (كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف)[1]، وكلمة ضرع مدلول واضح على البيئة الصحراوية الرعوية مميزاً بينها وبين الريف ذو المدلول على البيئة الزراعية الفلاحية، وقد فرق العرب بين البيئات التي كانوا يمرون بها في ترحالهم في سفرهم لغرض التجارة والفتوحات الاسلامية حتى عهدوا الريف (أرض زرع وخضر وخصب وماء) عن الاراضي المقفرة الصحراوية الخالية من الماء والزرع، وبتطور الاستقرار والعمران البشري حتى شاعت بعض المفاهيم ذات التداخل في المعنى بين (الريف) و(السواد) في بعض المؤلفات العربية، أذ كان مفهوم السواد عند العرب أشارة الى خضرة سعف النخيل وورق الاشجار الممتدة على طول مجرى نهر دجلة والفرات التي تشاهد من بعيد أرض سوداء تحيط بمجرى النهر، غير أن التطور الحضري للمدن العربية خلق نوع من التشابه والى حد بعيد بين الريف والسواد، أذ صار السواد المحيط بأية مدينة يراد به ريفها المحيط (القرى والمزارع)[2]، كما واقترن مفهوم (الريف) بتميز البيئات كظواهر ريفية للإشارة إلى (المناطق الريفية والسكان الريفين) و(العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الريفي) و(الحرف والنشاطات الاقتصادية) حتى أصبحت هذه الموضوعات صلب أهتمام ونقاش المختصين في مجالات علمية متنوعة أبرزها ما تناولته الدراسات في علم الاجتماع من خلال دراسة المجتمع الريفي والعادات والتقاليد والخصائص

فضلا عن اهتمامات الدراسات الجغرافية في مجال الجغرافية البشرية والاقتصادية[3] غير أن الاختلاف بين الفرعين زاد من اختلاف النظرة تجاه الظاهرة الريفية مما انعكس على تميزهم بين المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة والقريبة من مصطلح (الريف) كمصطلح (المدينة) ومصطلح (الحضر) ومصطلح (السواد) ومصطلح (الريف الحضري).

ولم يقتصر الامر على ذلك بل تعدى الى الاختلاف والتميز في المعايير والمقاييس المستخدمة في تميز المناطق الريفية عن غيرها وأول ما أعتمد في هذا المجال حجم المستوطنات سنة 1898 متخذا معيار ما دون (10000) نسمة ريف وكل ما يزيد هو مدينة (فضلا عن أعتماد معيار أخر للتمييز متمثلا بكثافة السكان الريفية من قبل الباحث (A.L.BOWLEY) في سنة 1914 للمقاطعات الريفية في بريطانيا متخذا كل ثلاث أشخاص كثافة لكل أربعة هكتارات)[4]

وانطلاقا من هذه الاهمية في التميز بين المناطق الريفية والحضرية تطورت الاهتمامات لتكون محور أهتمام المنظمات العالمية بمستوى يفوق الاهتمام الفردي من قبل الباحث في مجال تحديد المناطق الريفية وفق معايير تنتظم فيها المناطق الريفية والتي كانت بدايتها في منتصف القرن العشرين بداية أتقاد شعلة الدراسات البحثية الدقيقة

وأهم هذه المعايير هي :

1. المعيار الاداري. أعتمد هذا المعيار في التميز وتحديد المناطق الحضرية عن غيرها من المناطق الاخرى (المناطق الريفية).
2. المعيار الديمغرافي. ويتمثل هذا المعيار في أعتماد حجم السكان معيار لتحديد المناطق الحضرية دون المناطق الريفية.
3. معيار التبعية الادارية. ويستخدم هذا المعيار بالنسبة للمناطق ذات الحكم الذاتي البعيدة عن تمثيل الحكومة المركزية للمناطق الصغيرة في المساحة والقليلة السكان

4. معيار الخدمات. يستخدم هذا المعيار في التميز بين المناطق التي تمتلك خصائص حضرية (مدينة) كتوفر الطرق والشوارع المعبدة والابنية الفارهة الحديثة وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي ومركز شرطة ومراكز الخدمات الصحية والمستشفيات والمحكمة وغيرها، في وقت لا تتوفر كل هذه السمات في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من أهميتها وفاعليتها في التميز بين المناطق الريفية والمناطق الاخرى الا أنها لا تخلو من العيوب لعدم امكانية أنطباقها على جميع دول العالم للاختلاف في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتقني والعلمي والاداري.

تطور الاهتمام بالريف.

احتل الريف كحقل للبحث الجغرافي موقعا ثانويا في الدراسات الجغرافية البشرية السابقة للحرب العالمية الثانية ويبرز هذا بشكل واضح مقارنة بالنمو السريع للبحث والخبرة في نواحي جغرافية الحضر التي تعكس التأثر بعملية التحضر السريع في حين كانت الدراسات الريفية تدور حول مواضيع طبيعية واجتماعية واقتصادية تدرس مستقلة عن بعضها[8]، ويبدو هذا النمط من الدراسات قد وجد اهتمام عدد من المدارس الجغرافية كالمدرسة الفرنسية والتي اهتمت بدراسة المستوطنات الفرنسية تشابه هذه الدراسة ما تهتم به المدرسة الجغرافية الالمانية والانكليزية والتي وسعت نطاق دراساتها فشملت المستوطنات الريفية بكل جوانبها الحياتية[9] حتى عدت فترة الستينيات من القرن العشرين بدايات تطور الاهتمام بالريف كحالة مستقلة من خلال عملية الجمع بين ظواهر ريفية متعددة على اعتبار انها ظواهر تمثل الصفة الثابتة للبيئة الريفية كالاستيطان الريفي انواعه وخصائصه ودراسة الريف من الناحية الاجتماعية العادات والتقاليد تحت مسمى (المجتمع الريفي)، الا أن المحطة الرئيسية كحالة مستقلة في الدراسات الجغرافية للريف هي كتاب (جغرافية الريف) والذي صدر سنة 1972 للباحث(H. G.Glout) على الرغم من ان الريف البيئة الام الاخرى، اذ

كانت بيئة الريف الموطن الاول لتواجد الانسان فيها عرف الاستقرار والسكن والتجمع وحياة الجماعة والعمل والانتاج والعمران في وقت كانت الدراسات التي اهتمت بالريف اكثر حداثة لدى الباحثين الجغرافيين مقارنة باهتمامهم بالظاهرة التي شغلت اهتمام جميع الفروع العلمية وهي (المدينة) البيئة الحضرية التي غيرت نسق الحياة الى الحداثه والتطور دون بقية البيئات هذا لا يجزم ان الظواهر الريفية لم تدرس او لم تتطرق لها البحوث الجغرافية مطلقا فهناك دراسات تعبر عن اهتمامات فروع علمية اخرى لفترة زمنية ليست بالقصيرة ضمن موضوعات في جغرافية الريف وجغرافية الاستيطان الريفي وجغرافية الزراعة وجغرافية العمران

الحضري والريفي وعلم الاجتماع الريفي وعلم المجتمع الريفي والحضري. وقد اختلفت وجهات النظر التي تناولت الريف من وجهة النظر الجغرافية من خلال نواحي متعددة أهمها :

1. اهتمامات جغرافية الريف بالنشاط الاقتصادي للريف كدراسه مستقلة كالنشاط الزراعي النباتي والحيواني والمردودات الاقتصادية والتي ظهرت على يد الباحث في مؤلفه (جغرافية الريف) Oierre George في السبعينات منالقرن العشرين مؤكدا في دراسته على طبيعة الانتاج الريفي والمشاكل التيتواجهه والعقبات المختلفة بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.
2. اهتمامات جغرافية الريف من ناحية المظهر العام للريف الطبيعي كدراسةالمكونات الاساسية (وفرة المياة كنهر جاري واراضي زراعية مفتوحة خضراء، واراضي جرداء ذات تربة صالحة ومعدة للزراعة، ونباتات شجرية للانتاج الفواكه والمحاصيل المشابهة فضلا عن المظهر البشري كدراسة الاستقرار البشري وطبيعة الاستيطان المتجمع والمتفرق (المنتشر) وطبيعة المجتمع الريفي وعاداته وتقاليده حسب التوزع البيئي على يد الباحث (J.F.Hart) في كتابه الشهير (The LooK on the Land).
3. اهتمامات جغرافية الريف بطبيعة النمو والتغير الاقتصادي والسكان والاجتماعي للريف كدراسة الباحث (Clont) في كتابه (جغرافية الريف) موضحا على ان تكون جغرافية الريف مهتمه بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لاستثمار الاراضي الزراعية الريفية ذات الكثافة السكانية القليلة.

نشوء الاستيطان الريفي وتطوره

الاستيطان أو العمران البشري ، فرع حديث في الدراسات الجغرافية يرتقي به العهد الى مطلع القرن العشرين . ولعل أبرز أهدافه هو الربط بين مظاهر السطح والخصائص الفيزيوغرافية للمكان من جهة وبين اختيار مواضع للمستوطنات لأغراض معينة من جهة أخرى .

وحينما ينظر الجغرافي الى الصور الحالية لتوزيع المستوطنات البشرية ، فأنه يتعرف من خلال التباين في توزيع كثافة الاستيطان وتنوعه على البيئات المتنوعة والظروف الطبيعية التي خضع لها كل اقليم ، فضلا عن مقدار الجهود التي بذلها الانسان لاستقراره ، وثبتت اقدامه فيها . وبتحديد هذه الانواع من المستوطنات ونوع العلاقات بين سكانها من جهة والبيئات التي تواجد فيها من جهة اخرى يصار الى تحديد الانماط المختلفة من الاستيطان .

لقد اتسع منهج البحث في الآونة الاخيرة ليشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمستوطنات فكما تهتم الجغرافية بدراسة الانسان من حيث توزيع وانتشاره ، كذلك فهي تعنى باستخدام الارض في مجالات مختلفة في مقدمتها اختيار الانسان مواقع لاستقراره دون غيرها متخذا اياها موطن للعمران . ومن هنا فقد اكد (فلبريك) في تعريفه لجغرافية الاستيطان بأنه تحليل وتفسير انماط سكنى الانسان وتعميره للأرض . على ان الدراسات التي تناولت العمران لم يعد التركيز فيها على انماط المساكن ومواد البناء المستخدمة فقط بل على موضوعات أخرى أيضاً تتعلق بتوزيع وتصنيف المساكن والتنظيم المكاني للمساكن والمستوطنات .

ويبدو هذا النمط من الدراسات قد لاقى اهتمام المدرسة الفرنسية إذ قام العديد من روادها بدراسة مفصلة للمستوطنات كما قام الجغرافيون الالمان بدور مماثل وعنيت بها المدرسة الانكليزية أيضاً إذ وسعت نطاق دراستها فشملت المستوطنات الريفية مثلما شملت مراكز الحضارة واتخذ اسم جغرافية (الاستيطان) أو العمران البشري ينطوي على البيئات الحضرية والريفية .

ولا ريب في أن اهتمام الجغرافية بالمسكن انما هو من قبيل العناية بظاهرة من صميم حياة الانسان ومن شأن الجغرافي تعميق النظرة الموضوعية وتوسيع دائرة البحث الميداني فيها ، وصولا الى تقويم عملية السكن ، وأنماط المستوطنات ومتابعة العوامل المؤثرة بها .

ويمثل الاستيطان الريفي في دراسته لأنماط المستوطنات الريفية وتطورها وتوزيعها الى جانب اهتمامه بالمسكن الريفي فرعا من جغرافية الاستيطان ، وتهدف جغرافية الاستيطان الريفي الى :

1- نشأت وتطور المستوطنات الريفية .
2- السكن الدائم وغير الدائم .
3- الانماط التوزيعية للمستوطنات الريفية وعوامل توزيعها .
4- خصائص المسكن الريفي وأنماطه وتوزيعه .
5- سكان الارياف ، مشاكلهم وصلاتهم الإقليمية .
6- توزيعات إقليمية للمنزل القروي .

وعلى الرغم من أن الريف سابق للحضر في العمران ، الا أن الدراسات التي تناولت الريف أرضا وعمرانا ، كانت أكثر حداثة عند الجغرافيين مقارنة بالدراسات الحضرية وقد تبلورت مثل تلك الدراسات واتخذت منهجا واضحا بعد الحرب العالمية الثانية . بيد أن هذا لا يعني أن موضوعات الاستيطان الريفي لم تعالج أو أن الجغرافيين لم يتناولوها من قبل ، فثمة دراسات تناولت الاستيطان الريفي بشكل و أخر ، ضمن اهتمامات تمتد الى تاريخ أبعد من ذلك ، وعبر موضوعات في جغرافية السكان ، أو الجغرافية الزراعية ، أو الجغرافية العمرانية ، أو ضمن موضوعات استخدام الأرض في المناطق الريفية وقد كانت مساهمات (رتر) (1779- 1859) خصبة في هذا المجال ، لا سيما خلال دراساته لأنواع المساكن الريفية وأنماط توزيعها والعوامل المؤثرة فيها ، الأمر الذي يمكن أن يعزى اليه الفضل في وضع اللبنات الأولى لجغرافية الاستيطان الريفي .

كما يعتبر (كامبل فالانكس) من أوائل المساهمين في تثبيت الأطر النظرية لمناهج الاستيطان الريفي . ويمثل الريف مجالا للبحث لجميع العلوم الاجتماعية ، وكان من الطبيعي أن يبدأ الجغرافيون الذين يهمهم دراسة وتحليل العلاقات بين الانسان والبيئة في تحديد التوزيع الجغرافي للظاهرات المختلفة وأثرها بالريف ويمكن اعتبار بيير جورج واحدا من أبرز الذين درسوا الريف وتناولوا تحليل مثل تلك العلاقات في كتابه جغرافية الريف سنة

(1963) ومن بين هذه الدراسات أيضا دراسة متزن (1895) عن الاستيطان الريفي والوحدة السكنية في الريف وذلك في كتابه الزراعة والاستيطان في شرق وغرب المانيا ، وقد اكد ان الاستيطان الريفي يعد واحدا من الموضوعات الاساسية في الجغرافية البشرية ويعتبر متزن ابا جغرافية الاستيطان الحديثة كما اعتبر فيدال دي لابلاش الاستيطان الريفي واحدا من ابرز حقول الجغرافية البشرية .

وللمؤتمر الجغرافي العالمي الاول الذي عقد في القاهرة عام 1925 اهمية متميزة في هذا المجال فقد صب اهتمامه على الدراسات ذات العلاقة بالاستيطان والمستوطنات الريفية وكان ذا اثر كبير في نشر الخبرات الواسعة التي نقلها عدد غير قليل من الجغرافيين العالميين لاسيما في مجال مورفولوجية القرية ونشؤها وانماط توزيعها وفي مقدمتهم ديمانجون الذي قدم اول دراسة في مفهوم جغرافية السكن ومنهجها واصدر المؤتمر تقريرا في ثلاث مجلدات ظهرت في 1928، 1931،1930 .

وقد اثار التقرير الذي قدم للمؤتمر الرغبة لدى الجغرافيين في معالجة الاستيطان الريفي والكتابة فيه وقد صاحب النصف الثاني من هذا القرن ظهور دراسات ريفية تجمع بين اكثر من ظاهرة من بينها : الاستيطان الريفي والتنمية الريفية او التخطيط الريفي او الاستثمار الزراعي كما في دراسة جشولم (1962) وكتاب حجازي (1968) وكتاب كلوت (1972) فضلاً عن العديد من الدراسات الاخرى التي ظهرت خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، فيما ظهرت دراسات مستقلة تناولت الارياف والاستيطان الريفي كحقل مستقل في المعرفة الجغرافية منها كتاب كلوت (1977) وكتاب سنغ (1975) وكتاب بيكر (1969).

من جهة اخرى كان للأمم المتحدة دورا مضافا حيث تم عقد عدة مؤتمرات وندوات عالمية وافرو آسيوية عالجت قضية الاستيطان الريفي في البلدان النامية الى جانب نشاطات منظمة الفاو (منظمة الغذاء والزراعة الدولية) ، وتتناول دراسة الاستيطان الريفي ، المستوطنات الريفية بدءا من الخلية السكنية الصغيرة للأسرة مرورا بمجموعة الوحدات السكنية التي تشكل القرية وانتهاء بالإقليم الريفي المتمثل بمجموعة القرى والتجمعات السكنية في الارياف سواء من حيث التركيب او تخطيط الوحدات السكنية ونمط بنائها وتوزيعها او طبيعة العلاقة بين بعضها البعض وبينها وبين المجتمعات الاخرى .

ومع ذلك فثمة اتجاهات في دراسة المستوطنات الريفية منها ان بعض الجغرافيين يؤكدون على الخصائص والصفات المميزة للقرية والاخر يولي اهمية للوظيفة باعتبارها تعكس التباين في انماط المستوطنات فيما اولى جغرافيون آخرون اهتماما بالشكل والوظيفة ونشوء القرية .

ويمكن القول بان اغلب المساهمات الحديثة في جغرافية الاستيطان اتجهت الى دراسة المساكن الريفية من حيث توزيعها ومواد بنائها لاسيما للجغرافيين الالمان إذ حظيت المستوطنات الالمانية باهتمام خاص في دراسات متزن للمستوطنات الاوربية اكد فيها على مورفولوجية القرية فيما انصب اهتمام الفرنسيين على اشكال المساكن ونمط بنائها وكانت دراسة ديمانجون موجهة نحو موقع ووظيفة وحجم و نشأة وانماط توزيع المستوطنة والعوامل التي تقف خلف هذا النمط .

البعد التاريخي للاستيطان الريفي

يمثل الاستيطان الريفي مرحلة مهمة في تطور المجتمعات البشرية بما يعكسه من اثار ونتائج في المراحل التالية من تطور المجتمعات فاستقرار الانسان في بيئة معينة يعني تكيفه لأجوائها كما ينتج عن ارتباطه بالأرض واتجاهه نحو استثمارها واستقراره عليها قيام نوع من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ان التجمعات السكانية في العالم وليدة ظروف وتفاعلات بين السكان من جهة وبينهم وبين البيئة الطبيعية من جهة اخرى وهذا ما يعمل على تجمع السكان في بيئات معينة كنوع من انواع الكفاح من اجل البقاء والاستمرار بما يصار الى شكل من اشكال التوزيع يضع الانسان في المكان الاكثر ملائمة له ولظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل القرى اقدم مراكز الاستيطان البشري واكثرها انتشارا على سطح الارض فلقد اضطر الانسان الى الاستقرار عقب حقب طويلة متنقلا بحثا عن الماء والغذاء والراحة والامان ومن المرجح ان استقرار الانسان هذا ارتبط اول الامر بالملاجئ والكهوف التي اتخذت فيما بعد شكل المنازل الصغيرة سميت (القرية) ،ويعود ظهور القرية الى العصر الحجري الحديث خلال الفترة 10000 . 7000 ق . م حيث انتقل الانسان من مرحلة الجمع والالتقاط والصيد الى مرحلة الرعي والزراعة وتقترن الحضارات الزراعية بظهور القرى فهي اول مظهر من

مظاهر التعاون بين السكان في العمل والنشاط الاجتماعي.

لعل اول القرى ظهرت في وادي الرافدين ووادي النيل واقليم البنجاب في الهند وربما كانت هذه القرى النويات الاولى التي تطور منها هذا النوع من العمران البشري الى المدن ، ويمكن اعتبار المرحلة الاولى التي بدا فيها الانسان بإنتاج الغذاء وما بعدها تاريخا متميزا في حياته بل وثورة حقيقية في التطور الحضاري البشري لان التحول من استهلاك الغذاء الى الانتاج غير من اسلوب استخدام الارض وصور توزيع الجماعات البشرية وطريقة استقرارها وتعمير الارض . ومن المعروف ان الحصول على الغذاء يمثل الوظيفة الرئيسية للقرية الا ان الحاجة الى الامن لا تقل اهمية عن ذلك ومن هذه الاهمية نجد ان توزيع الوحدات السكنية وطريقة انشائها قد تأثر كثيرا بدرجة تحقيقها للأمن والاستقرار من جهة اخرى وتلبية المتطلبات الغذائية من جهة اخرى وعليه فان اهمية الوحدة السكنية لا تتوقف على ايجاد المأوى بل وعلى النشاط الاقتصادي الزراعي واستثمار الارض فثمة علاقة وثيقة بين خصائص السكن الريفي وانماطه وبين النشاط الاقتصادي لسكان الارياف ولاشك فان لطول فترة التعمير البشري اثرا واضحا في حجوم مراكز الاستيطان الريفي فغالبا ما تتسم مناطق التعمير القديمة بكثافة في سكانها وتتقارب بين مستوطناتها بينما تكون الاقاليم حديثة التعمير صغيرة الحجم ومتباعدة ويبدو ان معظم المدن القديمة كانت عبارة عن قرى اندثرت اما بسبب تغيير مجاري الأنهار او بسبب تغير الظروف المناخية او الحروب والامراض والاوبئة او الاحداث السياسية ولم يبقى منها سوى الاطلال .

أسس التمييز بين الريف والمدينة

تهتمُّ حكومات الدّول بالتّفريق بين المدينة والريف لأسبابٍ إدارية وقانونية، فكلّ بلدٍ ينقسمُ إدارياً إلى مُحافظات أو مناطق، وتتفرَّع هذه بدورها إلى مناطق سكنيّة أصغر حجماً، وعند الوصول إلى مستوى مُعيّن من التقسيم يُصبح من المهم جداً التمييزُ بين المدينة وأحيائها أو مناطقها وغيرها من التجمّعات البشرية، ولهذا التمييز أهميّة في مجالات مُختلفة، منها مثلاً توزيعُ الدوائر النيابية أثناء الانتخابات، وكذلك توزيع الهيئات المدنيّة المسؤولة عن الإشراف على مناطق الدولة.

هناك فروقات نسبيّة بين كلٍّ من المدينة والريف، حتى لو وقعت كل منهما داخل حدود الدولة الواحدة نفسها، ويصعبُ أحياناً توضيحُ هذه الفروقات بدقة، فقد يكونُ تعريف المدينة والريف مُتداخلاً أو صعبَ التمييز في بعض الأحيان، فهو تعريفٌ تقريبيّ وتتفاوتَ فيه وجهات النظر، فهو لا يستندُ إلى أُسس عالميّة ثابتة. تعتمدُ مُعظم الأنظمة القانونية على مفاهيم عامَّة للتفريق بين المناطق الريفية والحضريّة، ويكونُ ذلك من منطلق أن المدينة تتفوق على الريف في الحجم والمساحة، وعدد السكان، وطبيعة الحياة، والمستوى التعليمي والثقافي، والعادات والتقاليد، والاختلاط والتنوّع الثقافي والإنساني، والازدحام والمستوى التنظيمي والبنية التحتية ومراكز الخدمات بأشكالها المختلفة، والمستوى التقني والتكنولوجي والتجانس وطبيعة الحراك الاجتماعي وغيرها. كما أنَّ ممَّا يُميز الريف عن المدينة أنه أكثر هدوءاً وأقلّ تلوثاً واكتظاظاً، وفي أحيانٍ مُعيّنة أقلّ انتشاراً للأوبئة والأمراض والمشاكل الاجتماعية.

أولاً : تعريف المدينة

لم يتّفق اللغويّون أو علماء اللغة والمتخصّصون على تعريفٍ واحدٍ لمفهوم المدينة، ويمكن القول – من مُنطلقٍ عام – إنّ المدن هي تَجمّعاتٍ مستقرّةٍ ومُنظّمة بدرجةٍ عاليةٍ للبشر، يُقيمون فيها بصورةٍ دائمة، وعادةً ما تكونُ أكبر حجماً وأكثر سُكّاناً وأهميّةً من البلدات والقرى. تُوجد العَديد من التّعاريف القانونيَّة للمدن؛ فالمدينة هي أحد التقسيمات الإدارية الأساسيّة في الدول، ولذا فإنَّ القَوانين والتّشريعات تحتاجُ لوضع أُسسٍ واضحةٍ للتمييز بين المدينة والقرية أو المُحافظة، ولكن هذه التشريعات خاصَّة بكلّ دولة، ولا يُوجد اتّفاق عالمي عليها.

تُعد المُدن مراكز للسَّكن دائمة نسبيّاً، فهي تظلُّ قائمةً لفتراتٍ طويلة من الزمن ولا يهجرُها السكان بسُهولة، وعادةً ما تكونُ ذات عاداتٍ اجتماعية وثقافية مُميّزة، ولها دورٌ ثقافيّ مهم بالنّسبة لأهالي الدولة التي تقعُ فيها.

تختلفُ المُدن كثيراً عن غيرها من المناطق في طريقة إدارتها؛ ففي الدّول الحديثة تَخضعُ معظم المدن لأنظمةٍ تشريعيّةٍ خاصَّة، تمنُحها حُكماً إداريّاً خاصاً ومُحافظين يتولُّون إدارتها هي والتقسيمات الفرعيّة لها. بيّنت بعض الدول أنّ المُستوطنة البشرية لتكون مَدينة عليها أن تَضمّ عدداً مُحدّداً من السكّان في الميل المُربّع الواحد من مساحتها، وحسب بعض القوانين فهي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلانٍ أو وثيقة رسميّة، وحسب المساحة التي تبلغها، وحسب ما تحتويه من تَجمّعاتٍ وثقافاتٍ متعدّدة التقت مع بعضها، وحسب عدد الأعمال والوظائف التي تحتويها، وحسب أهميتها الثقافيّة والحضاريّة في وسطها والمركز الذي تحتلّه كواجهةٍ لبلدها أو منطقتها. رُغم كلّ ما سبق، يبقى التفريقُ بين المدينة والمُستوطنات الأصغر (من بلداتٍ أو حتى قرى كبيرة) أمراً صَعباً وغير واضح؛ إذ لا يُوجد اختلافٌ جوهريّ بين المَدينة وغيرِها سوى الاصطلاح والعادة بين الناس.

في الوقت الرّاهن تُعتبر المُدن مَركزاً لثقافة وطبيعة حياة خاصَّة يُطلَق عليها اصطلاح "التمدُّن"، وتُوجد أعدادٌ كبيرة من البشر الذين يختارُون حياة المَدينة عِوضاً عن الحياة القديمة البسيطة في القرى الصغيرة أو المَزارع الريفيّة.

ثانياً : تعريف الريف

يدلّ الريف على بقعةٍ هادئة ذات هواء نقيّ؛ بحيثُ تكون بعيدةً عن ازدحام وتطوّر المدن، وتنتشرُ في الريف المَزارع الواسعة التي تضمّ الكثير من أنواع الحيوانات والنباتات الطبيعية، وهي تختلفُ عن الحضر؛ حيث تمتازُ بانتشار المناظر الطبيعيّة والزراعيّة ذات التجمعات السكانية القليلة المُتواضعة من حيث الإمكانيات المادية والوسائل التقنية.

مثل الحالة اللغويّة مع المدينة، فإنَّ للريف تعريفات أكاديمية وتشريعيّة مُختلفة جداً بين الدولة والأخرى. يعتمدُ قسم الإحصاء السكاني في حُكومة الولايات المتحدة على عدّة عوامل لتمييز المنطقة الريفية عن الحاضرة، ومن أهمّها الكثافة السكانية، والتطوّر الحضري (من حيثُ بناء الأرض وتعميرها)، وانتشارُ المنشآت السكنيّة والمرافق التجارية أو المدنية، وبشكلٍ عام كي تكونَ المنطقة ريفيّةً حسب هذا التعريف، فإنَّ عليها أن تحتوي عدداً قليلاً من السكّان. وتُحدّد وكالات الإحصاء والقسم البحثي للاقتصاد الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية التعاريف الآتية للتجمّعات البشرية:

أ-**مدينة بالإنكليزية Urbanized Area** :عندما يكون عددُ السكان 50000 نسمة فما فوق.

ب-**منطقة حضريّة بالإنكليزية Urban Cluster** :عندما يكون عددُ السكان يتراوحُ ما بين 2500 إلى 50000 نسمة.

ج-**بلدة/قرية ريفيّة بالإنكليزية Rural Area** :عندما يكون عددُ السكان أقلّ من 2500 نسمة.

ثالثاً : أسس التمييز بين المدينة والقرية

الفرق بين المدينة والقرية في أصول التاريخ ليس مسالة مساحة أو عدد السكان بقدر ما هو مسالة وظائف وسلطة إدارية ومظاهر حضرية واجتماعية . ويرى ابن خلدون أن الصناعة بمهنها المختلفة هي رمز للحضارة ، ولا توجد إلا في أهل الحضر ولا تكتمل إلا بكمال العمران الحضري وكثرته ،لأنها مركّبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار. بينما الفلاحة أو الزراعة في نظره من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو. ولاختلاف المعايير التي تتبعها الدول للتفريق بين المدينة والقرية ، سوف ندرج بعض الأسس المتبعة في كل منطقة من مناطق العالم للتفريق بينهما ،وهذه الأسس هي :

1- حجم السكان Population size

تتفق آراء الباحثين على أن هناك حداً أدنى للحجم السكاني الذي تعرف المدينة على أساسه ، وان كانت الآراء قد اختلفت في ماهية هذا الحجم السكاني ، وعلى سبيل المثال يعد المركز العمراني في الولايات المتحدة مركزا حضريا (مدينة)أذا كان عدد سكانه 2500 نسمة فأكثر بينما يرتفع هذا الرقم إلى 30000 نسمة في اليابان مثلا (انظر الجدول).

جدول يبين حدود الحجم السكاني للمراكز الحضرية المتخذ أساسا لتعريف الحضر (بلاد مختارة)

البلد	الحد الأدنى للسكان
السويد+ الدانمارك	200
أيسلندا	300
جنوب إفريقيا	500
استراليا +كندا	1000
تشيكو سلوفاكيا +فرنسا +الولايات المتحدة +كوبا +المكسيك	2000
بلجيكا +إيران +نيجيريا	5000
اسبانيا +تركيا	10000
اليابان	30000

ولحجم المدينة (عدد سكانها) علاقة بعدد سكان الدولة التي تقع فيها ومساحتها ، ويعبر عن ذلك حينئذ بالكثافة السكانية .ويعد ذلك أمرا طبيعيا طالما أن سكان الدولة ينتشرون على مساحتها التي تضم المدن والقرى ، ولهذا نجد مستوطنات تضم أعدادا كبيرة من السكان تصل إلى 10000 نسمة ومع ذلك تعد قرى كبيرة كما هو الحال في جنوب ايطاليا وجنوبي اسبانيا كمستوطنات للفلاحين ، أو قلة المساحة الصالحة للسكن في الدول كان يغلب على مساحتها المسطحات المائية أو الجبال كما هو الحال في اليابان .

2- الاساس الإداري :The administrative basis

تتسم المدن بشكل عام بأنها ذا صبغة إدارية وهي احد الأسس التي رفعت مستوى المستوطنة إلى مقام المدينة، متمثلة بوجود مجلس إداري أو قضائي اللذين تعينّهما الحكومة المركزية كمدير الناحية كما هو الحال في العراق . والقرار الإداري هنا هو الذي يتحكم باستصدار أمر جعل هذه المستوطنة مدينة أم لا ، وبالتالي تهمل الاعتبارات الأخرى كعدد السكان مثلا حينما يراد لقرية حدودية مثلا أن تصبح مدينة كمأرب في اليمن 150نسمة (1977) لتكون مركزا لمحافظة مأرب ، رغم أن هذا البلد يضم بعض القرى التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة كقرية حبابة مثلا.

3- المظهر الخارجي (المورفولوجي Morphology)

يتمثل بمظهر المدينة الخارجي من بنيان ومنشئات ومصانع ومحلات تجارية وبنوك وفنادق وشوارع معّبدة وعمارة متعددة الطوابق والأدوار ومستشفيات وجامعات ،أو من مادة البناء المستخدمة والتي غالبا ما لا توجد في القرية . ومما يعاب على هذا المعيار هو انه ليس كل المدن متميزة بنمط عمرانها أو أنها تحتوي على كل هذه الأنماط كما هو حال المدن الصغيرة في العراق ومصر مثلا ، وبالمقابل فان القرى لم تعد هي الأخرى محتفظة ببنيانها القديم بعد التطورات الكبيرة التي شهدها العالم ، فالريف الأوروبي وبعض الأرياف العربية كما في ليبيا(مع الفارق الحضاري بينها وبين الدول المتقدمة) أضحت تنافس المدينة بعمرانها بحيث لم يشعر المتنقل من المدينة إلى الريف بتغير ملموس وخاصة في دول العالم الصناعي.

4- الاساس الاجتماعي : The social basis

ويستند على هذا الاساس طبيعة الحياة في كلا من الريف والحضر فنجد ان هناك اختلاف واضح وكبير بين نظام الحياة في القرية والمدينة ، ففي الريف نجد قوة الروابط الاجتماعية وقوة العقيدة والتجانس الطبقي ولا نجد ذلك بالمدينة إلا على نطاق محدود لذوي الأصول الريفية وانتقلوا للمدينة ، وايضاً هناك حراكاً مكانياً واجتماعياً اقل في الريف عنه في المدينة.

بالرغم من أن النظم الاجتماعية الحضرية والريفية يجمعهما قاسم مشترك يتمثل بانتمائهما للنظام الإنساني (البشري) ويربطهما رابطة المواطنة لانتمائهما لوطن واحد ،إلا إن آليات الضبط الاجتماعي للنظام الحضري ينبثق من الخصائص الفريدة للإنسان الحضري من حيث انه كائن اجتماعي ذو ثقافة مميزة أكثر من الإنسان الريفي ،فهو أكثر انفتاح للتعليم والتغيير وأكثر استجابة للمتغيرات الحضارية من الإنسان الريفي ،كما انه يميل إلى تحسين نوعية حياته ،مما يجعل إنتاجه المادي أيضا يزداد بمتوالية هندسية يعبر عنها بالنمو الاقتصادي المستمر .وهذه كلها إسقاطات لأفعال مرتدة ايجابية –وهذا هو بيت القصيد–لان النظم الحضرية بما تتيحه من تجمعات بشرية تهيئ الفرصة لكي تعمل هذه الأفعال المرتدة الايجابية عملها في محيط اكبر .

5–الأساس التاريخي: The historical basis

يرتبط هذا الأساس بتاريخ المدينة ،إذ كلما كان للمدينة تاريخ طويل دفع باتجاه ترسيخ حضريتها ، لكن هذا الأساس يضعف كلما تصفحنا تاريخ مدن العالم والذي نجد فيه أن اغلبها يميل إلى الحداثة ، وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون هذا المعيار من أهمية , خاصة وان كثيرا من المدن التاريخية اضمحلت وزالت لتقوم على إطلالها مدن أخرى حديثة .

6– الأساس الوظيفي : The functional basis

يكاد يتفق الجغرافيون على أن الأنشطة الاقتصادية Economic activities قد تكون فيصلا بين المدينة والقرية ، فالحرف المتعددة غير الزراعية هي السائدة في المدينة ، في ما لا توجد ما يماثلها في القرية كالصناعة والتجارة والخدمات ، كما يندر أن تمارس الزراعة في المدينة .ولكن إذا كان ذلك يصدق في الدول النامية والمتخلفة لتخلف مقومات الحياة وسبلها فيها ، فانه في الدول المتقدمة عكست هذا الأساس بعد أن قرّبت المسافات بين مدنها وريفها ، فإنشات المصانع في الريف ومدت إليه مختلف الخدمات وفتحت فيه الأسواق التجارية ،الأمر الذي أدى إلى ضمور أساس التفريق بين مدنها وريفها .

نستنتج مما سبق ان لا يوجد لحد الآن أسس عامة مقبولة متفق عليها بين جميع البلدان للتفريق بين المدينة والقرية ، وإن عدم الاتفاق هذا يجعل من الصعب المقارنة بين الأقطار من حيث درجة تحضرها ، وفي الوقت الحاضر أصبح التفريق بين المدينة والقرية أصعب من السابق وخاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وذلك لوجود درجات متنوعة من الحياة الحضرية التي تربط المدينة والقرية وتدعى هذه الظاهرة بالاتصال الحضري –الريفي .

أثر الخصائص الجغرافية في الظاهرة الريفية

تمثل الظاهرة الريفية مجال رحب واسع للدراسة لأهميتها المتمثلة بكونها نمط استيطان لنسبة عالية من السكان من جانب ، وكون تأثيرها كبير في مجال الإنتاج والاستهلاك من جانب آخر . ومما لا شك فيه أن توزيع الظاهرة الريفية على صفحة الإقليم تتباين من مكان لآخر بتأثير عوامل متعددة جغرافية طبيعية وبشرية ، لذا سنتناول هذه العوامل أو الخصائص التي تتجمع في المكان وتتشكل بالنهاية لتفضي إلى بيئة مستقلة مميزة عن غيرها من البيئات ، وكما يأتي:-

أولاً : ظاهرات ريفية طبيعية مكونة للمظهر العام في الريف

1- الموقع

يعد الموقع من الظواهر الريفية الطبيعية المهمة التي تؤثر في طبيعة اي اقليم او منطقة بصورة عامة والريف بصورة خاصة لما يترتب على ذلك من آثار طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن الجوانب الطبيعية نجد ان الموقع الجغرافي يعد من أهم العوامل المؤثرة في مناخ الاقليم وبالتالي تنعكس على طبيعة النشاط و الذي يعطيه قوة تتمثل في نوع المناخ وتعدد الاقاليم الذي تبنى عليه قاعدة التكامل الاقتصادي بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبطبيعة الحال نجد الريف لم يتخذ موقعا عشوائيا بل اتخذ من مصادر المياه الدائمة موقعا مركزيا من خلال الاطلالة المباشرة على نهر جاري او بحيرة عذبة او روافد متفرعة لانهار دائمة الجريان، فضلا عن وجود شبكة طرق متفرعة او طريق واحد قديم لازم النهر على طول مجراها ومما زاد الأمر اهمية هو أن معظم المناطق الريفية لها أصول تاريخية ضاربة في القدم بقيت والى وقت قريب تصارع الامتداد الحضاري والتوسع العمراني الذي يحيط بها من جميع جوانبها.

2- التضاريس (السطح)

تمثل التضاريس احدى مكونات المظهر الريفي الطبيعي العام من خلال تنوع مظاهر سطح الأرض في المناطق الريفية كونها جانب مهم في الدراسات الجغرافية الخاصة بالريف، وتعتمد دراسة مظاهر السطح الريفية على دراسة البيئة الجيولوجية التي تتكون منها منطقة الريف لأن معرفة الظروف

الجيولوجية لها اهمية كبيرة تعتمد عليها طبيعة التضاريس الخارجية والتي تتوقف عليها الدراسات الاقتصادية كعوامل داخلية، فضلا عن أهمية عوامل التعرية الخارجية والماء الجارية والرياح التي ادت الى تحت المرتفعات وارساب المواد المنحوتة في المناطق المنخفضة لذا تنوعت التضاريس حبالا وسهولا وهضاب كعوامل خارجية أثرت في تشكيل وتوسيع مظاهر السطح.

وأبرز هذه المظاهر السهول حيث نالت كظاهرة تضاريسية ريفية اهتمام الباحثين والمختصين في مجالات عديدة وابرزها المختصين في مجال جغرافية الريف وتأتي هذه الأهمية من الدور المهم الذي تلعبه السهول في حياة السكان الأمر الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي حتى اتصفت السهول بصفة الريف كونها افضل مظاهر السطح التي استثمرها الانسان لممارسة نشاطاته الاقتصادية ومن هنا برزت العلاقة الحتمية بين الريف والسهول التي يمكن فهمها (السهل) جاء من البساطة والانبساط (الاستواء) وهذا يعني أن هذه الظاهرة الطبيعية قدمت للإنسان الأول التسهيلات التي من شأنها علاج مشاكله في الوقت الذي كانت قابلية الانسان لعلاج المشاكل محدودة ومن هذا الجانب تكون السهول ببساطة طبيعتها قد هيأت الفرصة أمام الانسان لاستخدام أبسط قدراته في تذليل الصعوبات الطبيعية فكان التوافق بين بساطة قابلية الانسان الأول وبساطة متطلبات ظاهرة السهول فضلا عن المميزات الأخرى وهي (انبساط الأرض وسهولة الاتصال والحركة وخصوبة السهول ووفرة المياه) كمقومات أساسية بسيطة ساعدت على زيادة رقعة الريف لقرون طويلة مضت.

3- المناخ وعناصره

تعد دراسة المناخ في مقدمة المواضيع التي تهتم بها الدراسات الجغرافية بصورة عامة و جغرافية الريف بصورة خاصة وهذا يأتي من الدور المهم الذي يحتله المناخ في التأثير في الظواهر الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية فالمناخ هو المؤثر في استثمار الأرض واستغلالها وتوزيع النشاطات الاقتصادية واهمها الزراعية والصناعية والخدمية والنقل ومن هنا جاءت اهمية دراسة المناخ بالنسبة للأرض الريفية حيث تبرز دراسة المناخ كظاهرة طبيعية لها دورها الفعال في تشكيل الطابع العام للحياة فيه، فالمناخ يؤثر في امكانية وطبيعة استغلال الأرض كما يؤثر في طبيعة سكن الإنسان ويحدد طبيعة ونوع المساكن ناهيك عن نوع النشاط الاقتصادي وخاصة الزراعي بفرعية الحيواني والنباتي ، فنوع المحصول وكمية وامكانية تربية انواع الحيوانات انعكاس للمناخ في البيئة الطبيعية الريفية المتاحة.

4- الموارد المائية

تمثل الموارد المائية سواء كانت سطحية أو جوفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة وفي الاراضي الزراعية الريفية بصورة خاصة ، وإن دراستها تعد من أهم مجالات جغرافية الريف كون الموارد المائية الأساس الذي تعتمد عليه الزراعة وهي الحرفة الأساسية التي يعتمد عليها أكثر من نصف سكان العالم تقريباً.

تزداد أهمية الموارد المائية السطحية في البيئات ذات المناخ قليل الأمطار ، فمثلاً أهمية نهر الأمازون ونهر الكونغو الإروائية تقل كثيراً مقارنة بأنهار النيل ودجلة والفرات ، وذلك كون نهري الأمازون والكونغو في بيئات غزيرة الأمطار مما يجعل الزراعة تعتمد على الأمطار (الزراعة الديمية) أكثر من اعتمادها على المياه السطحية، وذلك ما لا نجده في البيئات التي تمر بها أنهار النيل ودجلة والفرات. كما أن الموارد المائية وخاصة السطحية لها أثر في توزيع السكان إذ نجد إن توزيع السكان يأخذ شكلاً خطياً مع امتداد نهري دجلة والفرات ، وتركز المدن الكبرى في أوربا على الأنهار العظيمة مثل مدينة لندن على نهر التايمز ومدينة باريس على نهر السين وغيرها ، وينسحب الأمر على جذب الأرياف باتجاه مجاري الانهار نظراً لتركز الانتاج الزراعي بالقرب من موارد المياه . أما المياه الجوفية فتتعاظم أهميتها عندما يضعف أو ينعدم وجود الأمطار أو المياه السطحية ، مما يدفع الى تركز مجموعات صغيرة من السكان حول العيون والينابيع والآبار في المناطق الصحراوية.

5- التربة

تعد التربة من العناصر الأساسية للحياة الاقتصادية الزراعية الريفية بالدرجة الأساس على اعتبار ان التربة هي الوعاء الشامل الذي يستمد منه النبات كل احتياجاته من الغذاء والماء النمو والانتاج وعليه فأن دراسة هذا الجانب من حيث انواعها ونماذجها وتصنيفها من المسائل بالغة الأهمية ويمكن ان نتطرق بشيء مبسط على تعريف التربة وبعض اصنافها والمشاكل التي تواجهها.

التربة هي الطبقة الرقيقة المفتتة من الصخور الأم التي تغطي الوجه الخارجي لسطح الأرض والتي تكونت نتيجة عمليات وتأثيرات مختلفة لفترات زمنية طويلة والناتجة عنها تفتت الصخور مكونة ذرات ناعمة تختلف كمياتها وتواجدها حسب المناطق التي تفتت بها فنجدها قليلة ومعدومة احيانا في المناطق الجبلية والأراضي المنحدرة وذلك لتدحرجها وتحركها نتيجة عامل الانحدار في حين نجدها كثيفة وذات سمك كبير بالأراضي المنخفضة نتيجة عوامل عديدة منها عمليات التعرية والتجوية المستمرة.

إن للتربة أثراً كبيرة على بيئة الريف من حيث نوع التربة وانعكاسه على طبيعة الانتاج الزراعي وأنماطه. كما تؤثر التربة في توزيع السكان وانماط الاستيطان ، إذ كلما كانت التربة ملائمة للإنتاج الزراعي ساعدت في تركز السكان وظهور القرى الزراعية الكبيرة ، فضلاً عن دخول التربة كمادة أولية في مواد بناء المسكن الريفي.

ثانياً : ظاهرات ريفية بشرية مكونة للمظهر العام للريف

1- السكان (نموهم وتوزيعهم)

يمثل السكان المكون البشري الأساسي في البيئة الريفية ، وتظهر آثاره واضحة من خلال نشاطاته في استغلال الأرض واستثمارها. فكلما تزايد السكان في البيئة الريفية كلما اتسعت رقعة الأرض المزروعة واتسعت معها القرى بمكوناتها والوظائف التي تحتويها ، مما يعطي للبيئة الريفية مظهراً شاملاً ما هو الا انعكاس للتواجد البشري في المكان.

كما أن توزيع السكان يختلف من مكان لآخر وهو في تغير مستمر مع الزمن ، الأمر الذي يلعب دوراً في رسم صورة وشكل البيئة الريفية . وتؤكد الدراسات الجغرافية أن نمو السكان وتوزيعهم في الريف محكوم بعوامل جغرافية واسعة التأثير ومتعددة ، ينتج عنها مظاهر بشرية تختلف بحسب حجم التركز أو الانتشار السكاني والمستوى الحضاري الذي وصل اليه المجتمع.

2- العمران الريفي

تعد المراكز العمرانية من أهم مكونات البيئة الريفية ، فهي أول خطوة للإنسان لملاءمة نفسه مع ظروف البيئة الجغرافية، وتدخل دراستها في فروع متعددة من العلوم، فوصف أشكال المساكن والمواد المستخدمة في بنائها و دراسة مراكز العمران البشري في ضوء علاقاتها بالبيئة المحيطة التي توجه موضع المراكز العمرانية ومواقعها ، وما ينعكس على حرف وتركيب هذه المراكز ثم مظاهر التركز أو التشتت على رقعة الإقليم والعوامل المؤثرة في ذلك، وعلى ذلك فإن دراسة البيئة العمرانية أساسية في فهم البيئة الريفية ، وارتباطها بمظاهر السطح والتركيب الجيولوجي والمظاهر الطبيعية الأخرى.

3- استعمالات الأرض الزراعية

تبرز دراسة استعمال الأرض الريفي ضمن أهم المجالات التي تكشف عن مجموعة من الحقائق العلمية ، فالمهنة الرئيسة للسكان الريف هي الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ، ومن هنا تتبين ضرورة دراسة الغطاء النباتي الزراعي والرعوي المكون لبيئة الريف من حيث أنماطه وطبيعته وكثافته ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي و النمو الاقتصادي ، إذ على أثره يتحدد نمط توزيع القرى سواء كانت محتشدة وخاصة عندما يكون نمط الانتاج الزراعي الكثيف والمختلط أو منتشرة عندما يكون نمط الزراعة الواسعة أو قد يكون منعزلا عندما يكون نمط الحياة الرعوية. كما ينعكس نوع استعمالات الأرض الزراعية على الخصائص الاجتماعية في القرية وطراز بناء المسكن وغيرها.

نظريات المواقع الزراعية

1. نظرية موقع فون ثونين:

لطالما كان تحليل أنماط استخدام الأراضي أحد الاهتمامات الأساسية للجغرافيا. في البداية قد يبدو كما لو أن استخدام الأراضي الزراعية يتأثر قليلاً بالموقع النسبي ، بمجرد الاعتراف بعامل السوق المناسبة. وبالفعل ، يقوم المزارع بتكييف استخدام أراضيه مع ظروف الموقع والمناخ وأشكال الأراضي والتربة. ومع ذلك ، لا يمكن التخلص من آثار حالة السوق بالسهولة ذاتها. قام يوهان هاينريش فون ثونن (1983–1850) ، وهو عالم اقتصاد ألماني وصاحب ملكية في أوائل القرن التاسع عشر ، بتطوير نظرية الموقع الزراعي الذي لا يزال يستحق التفكير فيه.

ويستند هذا النموذج على تحليل الاقتصاد القياسي من عقاراته في مكلنبورغ ، بالقرب من روستوك في ألمانيا. تم الحصول على معظم البيانات المستخدمة في شرح نظريته من خلال التجربة العملية. حاول بناء نموذج نظري لنمط استخدام الأراضي ، مع إعطاء ترتيب معين للمدن والقرى في وضع من ذوي الخبرة في مكلنبورغ.

كان الهدف الرئيسي لتحليل فون ثون هو توضيح كيف ولماذا يختلف استخدام الأراضي الزراعية مع المسافة من السوق ، كان لديه نموذجان أساسيان:

1. كثافة إنتاج محصول معين تنخفض مع المسافة من السوق. كثافة الإنتاج هي مقياس لمقدار المدخلات لكل وحدة مساحة من الأرض ؛ على سبيل المثال ، كلما زادت كمية المال والعمل والأسمدة ، وما إلى ذلك ، التي تستخدم ، زادت كثافة الإنتاج الزراعي.

2. يختلف نوع استخدام الأرض مع المسافة من السوق.

وتنص نظرية أو نموذج موقع فون ثونن على أنه إذا ظلت المتغيرات البيئية ثابتة ، فإن المنتج الزراعي الذي يحقق أعلى ربح سوف يفوق كل المنتجات الأخرى في المنافسة على الموقع. سوف يتوقف الوضع التنافسي لنشاط المحاصيل أو الماشية (أي مدى ارتفاع احتياجات العطاءات لتأمين موقع مرغوب) على مستوى العائد المتوقع من الإنتاج في الموقع المحدد، فالمنتج ذو العائد المرتفع المتوقع ، له القدرة العالية على دفع الإيجار وسيكون قادر على المزايدة والمنافسة مع منتج ذي مستوى ربح أقل ، وبالتالي ، سقف متواضع نسبياً لأسعار الإيجار.

تستند نظرية فون ثون على افتراضات معينة، و هي:

1. هناك "دولة معزولة" (كما يسمى فون ثونن نموذج اقتصاده) ، ويتألف من مدينة سوق واحدة والمناطق النائية الزراعية.

2. هذه المدينة هي سوق منتجات الفائض من المناطق النائية وتتلقى المنتجات من أي مناطق أخرى.

3. هناك بيئة فيزيائية متجانسة ، بما في ذلك سهل موحد حول المدينة.

4. يسكن المناطق الداخلية من قبل المزارعين الذين يرغبون في تعظيم أرباحهم ، والذين يتكيفون تلقائيا مع متطلبات السوق.

5. لا يوجد سوى وسيلة واحدة للنقل – الحصان والعربة (كما كان ذلك في عام 1826).

6. تكاليف النقل تتناسب طرديا مع المسافة ، ويتحملها المزارعون ، الذين يقومون بشحن جميع المنتجات في حالة جديدة.

من خلال تجميع البيانات الاقتصادية عن أنشطة زراعية مختلفة بعناية في منشأته الكبيرة Tellow في شمال شرق ألمانيا ، تمكن فون ثونن من تحديد القدرات النسبية لكل منتج زراعي. وبالطبع ، كانت التكنولوجيا والمنتجات الزراعية التي كان يديرها في أوائل القرن التاسع عشر مختلفة عن تلك الموجودة في الوقت الحاضر. ولكن هناك أوجه شبه كافية تسمح بتحديث التحليل لغرضنا. علاوة على ذلك ، كان تفسيره عامًا حقًا ، مما

سمح لتطبيق منهج التفسير على معظم الأوضاع الزراعية المعاصرة. وبعد التفكير في فون ثونين ، فإن ترتيب الأنشطة الزراعية على أساس القدرة على دفع الإيجار في الترتيب التنازلي هي كما يلي:

1. نطاق زراعة الخضروات والأشتال وانتاج الألبان .
2. نطاق الغابات وانتاج الأخشاب للتدفئة والوقود.
3. نطاق الزراعة المختلطة والكثيفة (الدورة الزراعية).
4. نطاق الزراعة الواسعة (الحبوب) .
5. نطاق المراعي وتربية المواشي .

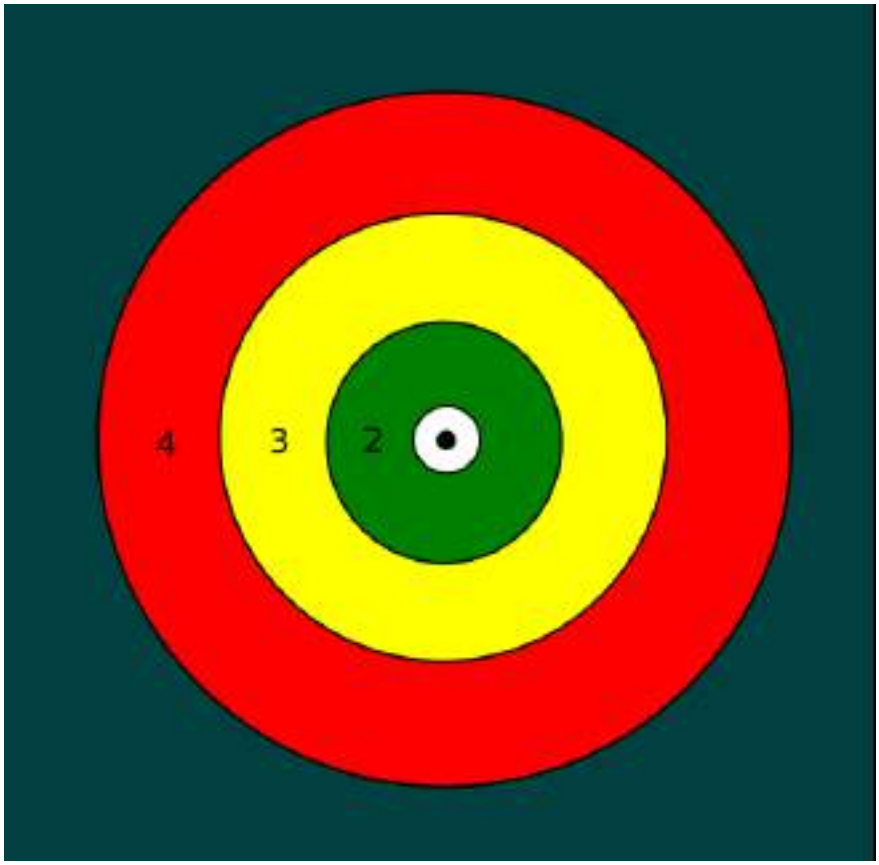

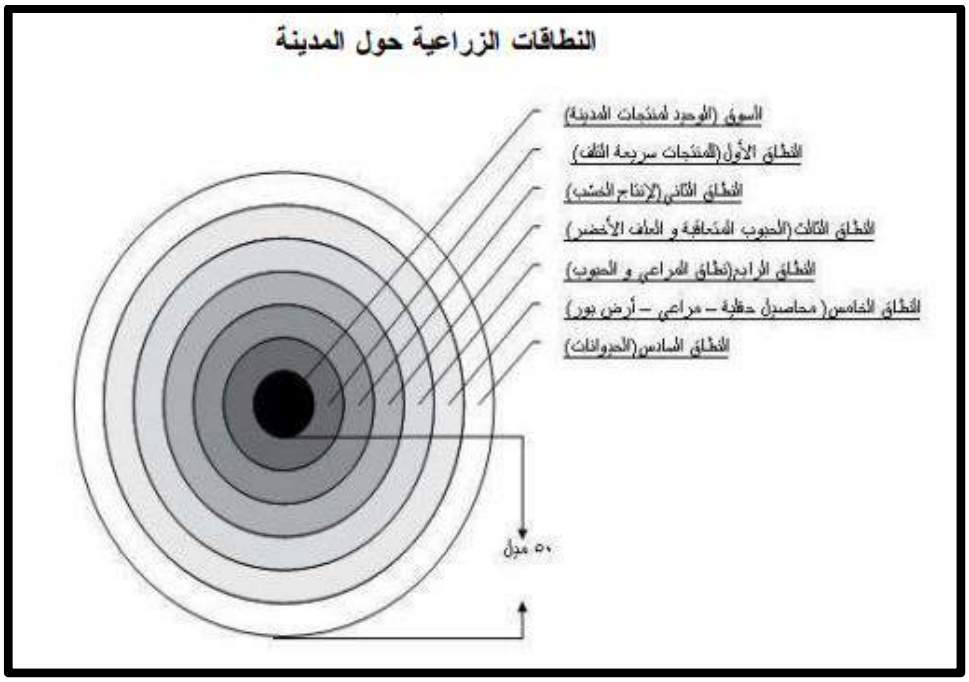

النقاط الرئيسية التي أثارها العلماء فيما يتعلق بنقد هذه النظرية هي كما يلي:

1. الظروف الموصوفة في هذا النموذج ، أي في حالة منعزلة ، لا تكاد متوفرة في أي منطقة من العالم. هناك اختلافات داخلية في الظروف المناخية والتربة. إن افتراضات فون ثونين أنه لا توجد اختلافات مكانية في أنواع التربة والمناخ نادرة.

2. ليس من الضروري أن جميع أنواع النظم الزراعية كما وصفها فون ثونن في نظريته موجودة في جميع المناطق، ففي العديد من البلدان الأوروبية لم يعد موقع أنواع الزراعة فيما يتعلق بالسوق موجودًا.

3. من الصعب اختبار مقاييس Thunen للإيجارات و الكثافة الاقتصادية بسبب تعقيدها. إن قياس عدد أيام عمل الإنسان في عام واحد ، وتكلفة العمالة لكل هكتار أو تكلفة إجمالي المدخلات لكل هكتار ليست موحدة في أنواع الزراعة الكثيفة والواسعة وغيرها.

4. اعترف فون ثونن نفسه بأنه مع تغيير موقع النقل أو مركز السوق ، فإن نمط استخدام الأراضي سيتغير أيضاً.

5 – خلال 160 سنة الماضية ، حدثت تغييرات كبيرة في استخدام الأراضي الزراعية والاقتصاد الذي تتفاعل معه. من أهم هذه التغييرات التحسينات في تكنولوجيا النقل ؛ تسمح هذه التحسينات الآن بتقارب الأماكن البعيدة ، وبالتالي توسيع نطاق التنظيم الاقتصادي المحتمل.

2. نظرية سنكلير:

اقترح روبرت سنكلير (1967) نموذجاً بديلاً لاستخدام الأراضي. في الأساس كانت أفكاره تستند إلى نظرية فون ثونن. اكتشف روبرت سينكلير بعض التأثيرات المثيرة للاهتمام على الإنتاج في أعمق الأراضي الزراعية في مسار التعدي المتروبوليتاني.

يبدو أن انتشار التحضر يؤثر على الزراعة لعدة أميال قبل الحدود المبنية لأن المزارعين يدركون أنهم لا يستطيعون منافسة الإيجارات القادمة من المناطق التي تستفيد من استخدامات الأراضي الحضرية. وهكذا ، يُنظر إلى التوسع الحضري على أنه تهديد للنزوح في المنطقة الريفية الداخلية المتأثرة ، وينعكس ذلك في السلوك المكاني للمزارعين، إذ يشعر الأقربون من الحدود الحضرية بالخطر الأكبر والحفاظ على استثماراتهم الزراعية إلى أدنى حد ممكن، بينما ترتفع هذه الاستثمارات ويقل تهديد التوسع الحضري كلما ابتعدنا عنه إلى الحافة الخارجية لمنطقة التوقع هذه.

افترض سنكلير خمسة أنطقة من الزراعة هي:

(1) الزراعة الحضرية ، خليط من الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، متناثرة من خلال بيئة الضواحي الخارجية المقسمة بالفعل ، والتي تفضل انتاج الدواجن ، الدفيئات الزراعية (زراعة البيوت الزجاجية) ، زراعة الخضروات سريعة التلف ، وغيرها.

(2) الرعي الشاغر والمؤقت ، حيث يترك المزارعون الكثير من الأراضي الفارغة لبيعها إلى المضاربين في المناطق الحضرية لنظرة المالكين على أنها ستكون ضمن الأراضي الحضرية قريباً بسبب التوسع الحضري المستمر ، وهي على العموم تستخدم لزراعة بعض الخضروات والحشائش لتربية الماشية .

(3) المحاصيل الحقلية المؤقتة والأعلاف ، وهو نوع زراعي انتقالي تهيمن عليه الاستخدامات الزراعية ، ويعتد نظام الدورة الزراعية لصغر مساحة الحيازات الزراعية وبهدف تعظيم موارد الانتاج . رغم ذلك يتوقع أن ينسحب هذا النمط لنطاق أبعد بسبب المد الحضري الذي أخذ يدفع الأنماط الزراعية المتعاقبة نحو الخارج.

(4) زراعة المحاصيل الحقلية والألبان ، حيث يبدأ المزارعون في التحول إلى زراعة أكثر اتساعًا ، فتظهر زراعة الحبوب الواسعة بشكل ملحوظ ونمط تربية الحيوانات.

(5) نطاق الأعلاف المتخصص ، ويشكل الطوق الخارجي الواسع الذي يغلف الأنطقة السابقة ، تظهر فيه زراعة الأعلاف وتربية الثروة الحيوانية.

الأنشطة الاقتصادية الرئيسة في الريف

تمثل النشاطات الاقتصادية صلب اهتمام الباحثين الجغرافين في مجال جغرافية الريف جنبا الى جنب المجالات الاخرى كونها نشاطات بشرية بحتة تصنع الحياة في المكان والزمان على حد سواء والمسؤولة على احداث تغيرات جذرية في صفة الارض وطبيعتها ومادام الانتاج الزراعي هو النشاط الاقتصادي الرئيس في المناطق الريفية فقد وجدنا ان نفرد لها موضوعا خاصا للكشف عن بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالموضوع منطلقين من حقيقية علمية ثابتة ان الانسان بطبيعته لايستطيع العيش والاستمرار الا حيث الانتاج الزراعي سوى في بعض الحالات الاستثنائية كاستقرار الانسان في المدن المحاطة باقليم واسع يزودها بالغذاء. وبطبيعة الحال فان الريف يمثل الصفة الغالبة والواسعة لاجزاء كبيرة من سطح الارض دون سواها من الاستعمالات الاخرى فالمناطق الريفية لايمكن عدها للانتاج الزراعي فقط بل لها اهمية اكبر في رسم المظهر الخارجي الريفي للارض بصورة عامة من خلال الاساسيات الاولى كطبيعة الاستخدام ونظام العيش وطريقة التوزيع والسكن وتقسم النشاطات الاقتصادية الريفية الى :

1. نشاط زراعي نباتي.

يعد الانتاج الزراعي من ابرز النشاطات الاقتصادية المهمة التي عنيت باهتمام كبير من قبل باحثين ومختصين في مجالات وابحاث مختلفة واولها الجغرافية بصورة عامة وجغرافية الريف وجغرافية الزراعة ثانيا بصورة خاصة حسب الاهمية ودورها[19] ، ولعل الانتاج الزراعي النباتي يأتي في مقدمة الامور الجغرافية الريفية واهمية الانتاج النباتي يمكن اعتباره نقطة البدء والانطلاق الذي بواسطته يمكن تحديد اهمية جغرافية الريف التي تحتم دراسة الدور الذي يحتله الانتاج الزراعي النباتي وعلاقته بحياة الانسان وتوطنه وتركزه في المكان ولايمكن معرفة العلاقة الا من خلال معرفة المتطلبات الاساسية التي يحتاجها الانسان والمتمثلة في غذائه وملبسه ومسكنه كضروريات حياة اولية.

وما غذاء الانسان وملبسه ومسكنه الا مصدر من المصادر النباتية الموجودة على سطح الارض التي تحقق طلبه مما يحتاجه من غذاء اساس الحياة بعد الماء للانسان، وتبدو الحاجة ضرورية بعد ان وجد الانسان بداية الخليقة على الارض لتسد جوعه ذاك الاحساس الذاتي المسبب لاضطراب المعدة من خلاله يرغب الانسان بالاكل لنباتات معروفة ومستساغة تتقبلها النفس الانسانية ولها اهمية غذائية في الوقت نفسه، وقد ازدادت الحاجة وتنامت اكثر فاكثر بعد زيادة عدد السكان على الارض لتصبح مشكلة تامين وتوفير الغذاء اكبر مشكلة تواجه البشرية والمعروفة اليوم بـ(الامن الغذائي) وان عملية تحقيق الامن الغذائي غاية لاتدرك في كثير من بلدان العالم لعوامل كثيرة ابرزها عدم كفاية الانتاج الزراعي النباتي للطلب المتزايد يوميا اليه بسبب زيادة عدد السكان في العالم كله والسبب الاخر هو عدم انتظام توزيع الانتاج النباتي في مكان دون اخر فنجده كثيف في اقليم وشحيح في اقليم اخر ولايمكن حل مثل هذه المشكلات الا بالطرق الاقتصادية التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة واقتصاد واسع وثري، فالانتاج النباتي في بعض المناطق تفوق نسبته نسبة عدد السكان فينتج عنه فائض في الانتاج وهذا تعبير صادق عن تحقيق التكامل الاقتصادي في حين نجد مناطق يكون عدد السكان يفوق نسبة الانتاج النباتي ما يحقق المجاعات المحلية والاقليمية ويزيد من حدة تفاقم مشكلة المجاعة على المستوى العالمي.

هذا في جانب تحقيق الطلب من الغذاء من الانتاج النباتي اما من حيث تحقيق الطلب من الملابس فيمكن تتبع ذلك تاريخيا من خلال اعتماد الانسان في ملبسه على النباتات وعلى نطاق واسع نسج من القطن ملابسه الصيفية والشتوية ومن نبات الكتان في اول الامر الا ان ذلك تطور اكثر فاكثر وشاعت استخدامات اكثر بعد دخول الصناعة حيز الحياة ومعالجة كثير من المواد صناعيا واصبحت تستخدم في الملابس، اما في مجال المسكن فان الانتاج النباتي كان في طليعة المواد المستخدمة في توفير المسكن الامر الذي يقي الانسان

المخاطر المختلفة فقد استفاد الانسان من الاشجار العالية في التظلل تحتها لتقيه حرارة الصيف وغزارة الامطار كما وسكن الاشجار العالية تفاديا لخطر الحيوانات الفتاكة كما واستخدم والى يومنا هذا اغصان نباتات القصب والبردي في صناعة البيوت في مختلف اقاليم العالم وابرزها الاهوار والمستنقعات كما واستخدم الاشجار الضخمة في صناعة اعمدة وجدران وسقوف كثير من البيوت في الاقاليم الباردة التي تتطلب اشجار كبيرة وسميكة لمقاومة الامطار والثلوج واستخدم من سعف النخيل اعمدة لصناعة اسيجة الدور وحظائر الاغنام في الريف والبادية كما واستخدم اغصان الاشجار في صناعة الالات والمكائن التي سجلت حضارة في الارض كصناعة النواعير لرفع المياه من النهر الى البساتين والمزارع المحيطة وفي طحن الحبوب وفي حمل الاشياء الثقيلة كالسفن والزوارق والعربات وغيرها.

2. نشاط زراعي حيواني.

مما سبق ذكره ان النشاط الزراعي يقسم الى قسمين نشاط زراعي يهتم بالانتاج النباتي ونشاط يهتم بالانتاج الحيواني وهذان النشاطان معتمد كل منهما على الاخر اعتمادا لاينفك احدهما ولايتجزأ لا في الدراسات البحثية ولا في الاهتمامات الزراعية التنموية والسبب هو ان انتاج المحاصيل النباتية لاغنى عن الحيوان وان الانتاج الحيواني لاغنى له عن الارض وما تنتجه من اعلاف[20]، والمتتبع تاريخيا لعلاقة الانسان بالانتاج الزراعي الحيواني يجد ان اعتماد الانسان على الحيوان في غذائه وملبسه ومسكنه كان كبيرا والى المدى البعيد كون الانتاج الحيواني يمثل نصف الانتاج الزراعي العام الذي يعتمد عليه الانسان في غذائه وما التقدم الحضاري والعلمي والثقافي للانسان الا دليل واضح لمدى الاعتماد المباشر من قبل الانسان على الانتاج الحيواني والسبب في ذلك يعود الى زيادة عدد السكان في جميع انحاء العالم والضعف الحاصل في نسبة سد الكفاية من الانتاج والطلب من قبل الانسان وعدم كفاية الانتاج النباتي الامر

الذي دفع الانسان الى البحث عن حل بديل لسد النقص ولبيان مدى اعتماده على منتجات الحيوان يكون ذلك واضحا من خلال مدى مساهمة الانتاج الحيواني بصورة كبيرة في غذائه اليومي الذي يضم مجموعة من المنتجات الحيوانية جنبا الى جنب المنتجات النباتية والمتمثلة باللحوم الحمراء للاغنام والابقار والماعز والبيضاء من الدجاج والاسماك فضلا عن الحليب ومشتقاته والعسل، ولا يمكن ان تكون لهذه المنتجات اهمية الا من خلال احتوائها على نسبة عالية من القيمة الغذائية الداخلة في نمو الانسان التي يحتاجها كونها غنية بالبروتينات والفيتامينات والكاربوهيدرات والاملاح والمعادن والعناصر الغذائية الاخرى والتي لايجدها في كثير من الاحيان في المنتجات النباتية.

ولا تتوقف اهمية المنتجات الحيوانية في غذاء الانسان ونموه فقط بل يتعدى ذلك دخولها في صناعة ملابسه والى يومنا هذا وفي جميع اقاليم العالم واولها كسوته الداخلية والخارجية والاحذية والادوات والحقائب والاغطية من الجلود والصوف والوبر والحرير، كما واستخدمت الحيوانات استخدامات اخرى كمظهر من مظاهر الوجاهة والقوة والثراء والتفرد في امتلاك اكبر عدد من الحيوانات الثمينة كدليل على الاقتصاد العالي والثراء.

فضلا عن اعتماد الانسان على الحيوانات في نشاطات اقتصادية اخرى كاستخدامها في حراثة الارض الزراعية ورفع المياه بعد ربطها بالات رفع المياه من الانهار والابار واستخدامها في النقل في المزرعة كحالة شخصية او ربطها بعربة جرارة لنقل المنتجات الزراعية وهذه الواسطة مستخدمة الى يومنا هذا في كثير من اقاليم العالم في الاراضي السهلية واستخدمت انواع اخرى في الجبال والمناطق المتضرسة كالخيول والبغال والابل فضلا عن استخدامات اخرى من خلال الاستفادة من مخلفات الحيوانات كاسمدة ومخصبات طبيعية لزيادة خصوبة التربة واعادة نشاطها وانتاجيتها.

مفهوم المجتمع الريفي وخصائصه

يعرّفُ الريفُ على أنّه المنطقة الزراعيّة، ومن أبرز ما يميّزها تلك المناظر الطبيعيّة والزراعيّة الممتدّة، ويختلف الريفُ عن المدن من حيث الشكل، والتجانس، والطبيعة السكانيّة، والناحية التعليميّة، والحراك الجماعيّ. يعيشُ الريفُ في كافّة دول العالم حالةً تبعيّةً كاملة للمدن الرئيسيّة؛ لتركّزِ كافّة الخدمات الحيويّة فيها دون الريف، وهذا الأمر هو الذي يدفعُ سكّان المجتمع الريفي إلى ترْكِ مناطقهم والهجرة للمدن.

وبهدف تحديد المجتمع الريفي فقد اعتمدت الأبحاث الأمريكية صفةً واحدة لتحديد مفهوم المجتمع الريفي، وهو وضعُ تعريف له على أساسٍ إحصائيّ، الأمر الذي يسهل على الباحثين والدارسين والمهتمّين في الشؤون الجغرافيّة والاقتصاد والإحصاء من تحديد البيانات الخاصّة بكافة المناطق الريفيّة، فقد اعتبرت تلك الدراسة أنّ المجتمع الريفيّ هو الذي يقلّ عدد سكانِه عن ألفين وخمسمئة نسمة، والمنطقة التي يزيدُ فيها عدد السكان عن هذا الرقم فإنّه يكون مجتمعاً غير ريفيّ حتى لو زاول سكّانه الأعمالَ الزراعيّة كنشاط. أمّا في قارتيْ آسيا وإفريقيا فكثيرٌ من الدول هناك تَعتبِرُ المجتمعَ الريفي هو الذي يمارسُ سكّانه حرفة الزراعة والإنتاج الزراعيّ، بغض النظر عن عددهم والمساحة التي يشغلونها، وهذا ما يسمّى بالمعيار المِهْنيّ.

تطرّق العلامة ابن خلدون لأوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعيْن الريفيّ والمدني لإحدى الدول العربيّة في مقدمته الشهيرة "مقدمة ابن خلدون"، وقد جذبت رؤياه الكثيرَ من العلماء والباحثين الغربيّين، ومن أبرزهم العالمُ الألماني فريديناند تونيز، الذي لاحظ أوجه الاختلاف بين كلا المجتمعين وأعطى لكلّ واحدٍ فيهم صفة، فقد أطلق على المجتمع الريفي اسم "المجتمع العائلي"؛ لتقاربه واتحاده في الدم والنسب، بينما أطلق على المجتمع الحضريّ أو المدني اسم "المجتمع الرسميّ العقائديّ"، وأوضح أنّه مجتمعٌ غيرُ متماسكٍ أو مترابط، وهو عبارة عن خليطٍ متنوّع من البشر. أمّا العالم الفرنسي "إميل دوركهايم" قد ميّز أوجهَ الاختلاف بين المجتمعيْن ضمنَ عددٍ من الصفات، ومن أبرزِها العلاقاتُ الاجتماعيّة في المجتمع الريفيّ، حيث أوضح أنّها علاقاتٌ متشابكة ومترابطة، حيث تجمع الأفراد على أساس القرابة والدم والدين، بينما يتسم المجتمع المدنيّ أو الحضري بعلاقاته الروتينيّة الرسميّة النفعيّة في طريقة التعامل.

يمثّلُ الاستيطان الريفيّ في مجال دراسته لأنماط المساكن والمستوطنات الريفيّة وتوزيعها وتطوّرها، ومن هنا ظهرت محاولات "هاند لين" البحثيّة والدراسيّة لعددٍ من المواصفات المستقلّة التي تنطبق على كافّة المجتمعات الريفيّة في شتّى أرجاء العالم، وقد أظهرت الدراسات نوعين من المجتمع الريفيّ، هما:

1- مجتمع ريفيّ بسيط: ويتسم هذا المجتمع ببساطتِه إلى حدٍّ ما في العادات والتقاليد والأعراف، ويتميّز الفرد فيه بارتباطه بشكلٍ كبير في الأرض أو الطبيعة، حيث يستقرّ فيها ويبني حياته هناك برغم الكدّ والتعب والصراع مع الأرض والطبيعة، ويتسم الفرد باعتزازه بتلك الأرض كونَها مصدراً لرزقه، ويرى أنّه كلما زاد اهتمامه وعطاؤه للأرض فإنّ عطاءها يتضاعفُ، ويزيدُ حجمُ ثروتِه.

2- مجتمع ريفي معقّد: ويتسم هذا المجتمع بحياته المعقدة الصعبة المركّبة، وهو محكومٌ باحترام الوقت والذات والنظام من خلال روتينٍ مملّ ومتعب للجسد والعقل، أمّا طبيعة العلاقة في هذا المجتمع فهي مبنيّة على المصالح والمنافع المتبادلة. إضافة لهذا فإنّ المظهر الخارجي لهذا المجتمع معقّد ومليء بالأبنية والقطع الخرسانيّة التي تزيدُ من الأزمة، والضوضاء، والاختناق.

عاش الإنسان في بداية تاريخه وحيداً، ومتنقّلاً، باحثاً عن الطعام والأمان، ومحاولاً استكشاف كلّ ما يدور حوله، ثمّ بدأ العيشَ ضمن جماعات صغيرة، كالأسرة، والتي لا تمتلك قدرته في الحركة الدائمة والتنقّل، ممّا دعاه إلى الاستقرار في مكان واحد يحتوي على أغلب احتياجاته، من الطعام، والشراب، والمأمن، ثمّ تشكّلت الأسر المتقاربة، والمؤسّسة للعشيرة، والتي توسعت مكونةً للمجتمع الريفي، وهذا التطوّر الواقع لم يتكوّن إلّا بعد مروره بمرحلة البحث عن الطعام، ومن ثمّ الصيد، ويليها مرحلة الوعي، وأخيراً مرحلة الزراعة.

يقوم علمُ الاجتماع الريفيّ بدراسة العلاقات الاجتماعية للتجمّعات البشرية التي تعيش في بيئة ريفية، ويبحث في الخصائص، وأشكال الحياة، ومقوّماتها الاقتصادية، وتحديد سماتها، ومقارنتها بالمجتمعات الأخرى، وقد برز الاهتمام بهذا العلم في الوطن العربي بسبب المكوّن السكاني، والذي يمتلك فيه المجتمعُ الريفيّ حيّزاً كبيراً، وقد أصبح لعلم الاجتماع الريفي فروع منها التنظيم الريفي، وتنمية المجتمع الريفي، والسياسات الاجتماعية الريفية، وغيرها.

من الصّعب تحديدُ سمات عامّة يتميّز بها المجتمع الريفيّ عن غيره من المجتمعات، فهناك أمور مشتركة تجمع بين أهل الريف وأهل الحضر، كالدّين، واللغة، والتراث، والقيم، وغيرها، إلّا أنّ هناك بعضَ الخصائص التي تُميّز مجتمع الريف عن غيره من المجتمعات أبرزها:

1- البنية الاجتماعية وتجانسها، فالمجتمع الريفيّ بشكل عام صغير، وبسيط في بنيته، والعلاقات فيه تقوم على القرابة ، وتجاوز حيّز المكان، وتكون متجانسةً، ومستقرّةً في الغالب، ومعزولةً نسبياً كجماعة ، و سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية وتركيزها على العاطفة .

2- المكوّن السكانيّ والأسري، ويتميّز المجتمع الريفي بصغر حجمه السّكاني، وقلّة كثافته، وغالباً ما تكون الأسرة كبيرةَ الحجم، وذاتَ علاقات مُتشعّبة، وقويّة.

3- البيئة الزراعية، حيث يعتمد المجتمع الريفيّ بشكل عامّ في اقتصاده على الزراعة، ويعتبرها المهنةَ الأعلى قيمة في المجتمع، كما وتسيطر البيئة الطبيعية على المجتمع، كالشمس، والهواء، والمطر، وغيرها.

4- التعليم والبطالة، حيث تنتشر الأمية كثيراً في المجتمع الريفي، وتختلف نسبة التعليم ما بين الذكور والإناث، إضافةً إلى انتشار البطالة، والذي من أسبابه الاعتماد على الزراعة، والتي غالباً ما تكون موسمية.

5- النّظام السياسيّ والإداري تسودهما البدائية، وسيطرة أفراد الطبقة العليا عليهما. معاناة مجتمع الريف من تدنّي المستوى الصّحي، كما ويتميزون بأنّهم أكثر قرباً من التديّن. تُشكّل العادات، والتقاليد، والأعراف قاعدةً أساسية في أفعال الأفراد.

6- البنية الطبقية أحياناً ما تكون متوارثةً، ومرتبطة بملكية الأرض.

7- التغيير الاجتماعي يكون بطيئاً، ويعود ذلك إلى طبيعة السكان المحافظة.

8- من الناحية الديموغرافية أي السكانية تتمثل بصغر حجم السكان، انخفاض الكثافة السكانية. ارتفاع نسبة الهجرة الخارجية، ارتفاع معدل الخصوبة والوفيات، فضلا عن ارتفاع السكان صغار السن.

9- الانعزال المكاني و شدة الارتباط العاطفي بالأرض و محدودية في الانتقال المكاني في البيئة ذاتها.

نشأة المجتمع الريفي وتطوره.

أن المتتبع تأريخيا لوجود الانسان على الارض منذ قديم الزمان يجده كان يعيش منفردا رفيقا للحيوانات في الغابات يقضي نهاره بالتعرف على مظاهر الارض المختلفة من حوله وهو في تجواله يبحث عن الطعام ليسد حاجته منه واول ما أستساغ بعض جذور النباتات وأوراق اخرى واحيانا يصطاد الطيور الدارجه قليلة الطيران او التي تطير ليأكلها مستأنسا، اما ملجئه فكانت اول الامر بعد معرفته لها في كهوف صخرية صغيرة او جذوع اشجار متراكبة او على اغصانها ليحمي نفسه من المخاطر ويقي نفسه من البرد والحر.

لذلك عاش الانسان في جماعات صغيرة يتحرك مرتحلا دون انقطاع لا يعرف الاستقرار ليجد نفسه متثاقلا مع افراد جماعته الذين لا يملكون نفس قوته وتحمله في استمرارية الترحال ليستقر مضطرا بمكان واحد في ارض يراها ملائمة تتوفر فيها الحاجات التي يطلبها ويستخدمها في غذائه اليومي باحثا عن مأوى له وللافراد جماعته من النساء والرجال مستخدما بعض الاخشاب والاغصان في بناء بيته مشكلا عائلة مكونة من فردين وهي في مفهومها العلمي في الريف تعني (معيشة رجل وامراة أو اكثر معا على اساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب عليها من حقوق ووجبات اجتماعية ورعاية وتربية الاطفال الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات)[23] ولما كانت الاسرة (العائلة) هي الوحدة الاساسية في بناء القرية الاجتماعي وباستمرار النمو توسعت الاسرة واصبحت مجموعة أسر متقاربة اي مرتبطة بصلة القرابة الفعلية مكونة العشيرة ومن العشيرة حالة اشمل وهي المجتمع القروي الريفي ضمن جماعات ريفية او مجتمعات ريفية كحقيقة واقعة ظهرت بحلتها الاخيرة بعد مرورها بمراحل متعدده يمكن ابرازها بالتالي:

1. **مرحلة البحث عن القوت.**

تمثل هذه المرحلة البدايات الاولى لوجود الانسان على وجه البسيطة وتحركه عليها، تميز الانسان فيها من الناحية الاقتصادية بالبحث عن قوته الضروري جزء من ضروريات اشباع رغباته البيولوجية والتي تهدف الى اشباع غرائزه للبقاء والمتمثلة بالبحث عن طعامه وشرابه الضروري لاستمرارية حياته وقوة جسمه[24]، فضلا عن ان الانسان لايتنظم فيها الى قانون او لاي صفة تجمع و بعبارة اخرى (نظام اجتماعي) معين كما سيرد في المراحل الاخرى وان غايته في تجمعه البسيط مع ابناء جنسه لايفوق تامين الحماية وابعاد الخوف من المخاطر المحيطة وتوزيع الادوار فيما بينهم كجماعات لجمع الغذاء ولتربية الابناء واعمال اعداد الطعام بالاعتماد في التعامل بالكلمات البسيطة والرموز الدلالية اللغوية مع ابناء جنسه كما ويعتمد على الطرق والاساليب والادوات المتاحة في بيئته المحيطة سواء للدفاع ودرء المخاطر والحماية واعمال القنص واصطياد الحيوانات فضلا عن ادوات الطبخ البسيطة والامر مختلف حسب البيئة في الغابات او الصحاري او السهول كناحية اجتماعية.

2. **مرحلة الصيد والقنص.**

تعد مرحلة الصيد والقنص حالة نمو وتطور للمرحلة الاولى نتيجة التغيرات الحاصلة في نواحي كثيرة ابرزها عندما تكونت مجموعات او تجمعات انسانية صغيرة تستمد تجمعها من امكانية الحصول على الحماية ودرء المخاطر المحيطة الا انها في الوقت ذاته هي مجموعات غير مستقرة وثابتة في مكان واحد كونه نشاط يحتاج الى البحث والتقصي والجري بحثا عن الفريسة والحركة والتنقل باستمرار وهي غالبا ماتكون عند ضفاف الانهار والبحيرات والغابات كبيئات حاوية على مايحتاجه الانسان لتنتهي حركته وتتوقف في المساء عائدا الى جماعته في اكواخهم او كهوفهم حيث افراد العائلة وبصورته تظهر لنا اول بوادر التجمع والحرص على الاستقرار عند ابناء جنسه كناحية اقتصادية.

اما من الناحية الاجتماعية فان بقاء العائلة في مكان معلوم على شكل جماعات انسانية متقاربة متواجدة في المكان والزمان ذاته دليل واضح على قوة العلاقة والتي تعرف بالقرابة (الاخوة والابناء والزوجة والاعمام وابناء العم) مشكلين اسرة متحدة كانت بدايات بوادر ظهور العشيرة وتناميها لزيادة عدد افرادها والتي شكلت فيما بعد القرية التي تضم اسر او عوائل تجمعها صلات قرابة من نسل واحد ويلقبون حسب مكان تواجدهم او نسبة الى جدهم الاول او لكبيرهم.

وتبقى الادوات والاشياء التي استخدمها في صيده وقنصه للحيوانات التي يقتات عليها وافراد عائلته يوميا ذاتها كما في المرحلة الاولى الا في بعض التحسينات التي ادخلها كاستخدام العصا القوية والخفيفة وربط بعض الصخور الحادة بالحبال بالعصا لتكون الة جارحة تبعد خطر الحيوانات المفترسة هذا فضلا عن الرموز اللغوية كلغات للتعامل والتحدث اليومي كناحية ثقافية

3. مرحلة الرعي.

تعرف مرحلة الرعي لدى كثير من الباحثين بمرحلة التحول (المرحلة الانتقالية) وفيها عرف الانسان مرحلة جديدة من حياته كحالة متطورة ومتقدمة لمراحل اولى سبقتها وهي حياة الاستقرار في المكان دون التشرد والتجول في الصحاري والقفار والغابات والاحراش، وما الحضارة في مفاهيمها المتعددة الا اشارة الى الاستقرار في الارض وممارسة النشاطات والفعاليات اليومية والتي بدأت بالبقاء في مكان وتامين الحماية من خلال الاحتماء بالكهوف والمغارات وعمل الاسيجة لدرء الاخطار والركون الى الاماكن المرتفعة للابتعاد عن الفيضانات وخلف الاشجار لابعاد خطر الرياح والعواصف والاستفادة من مقومات وموارد البيئة المتاحة في تلبية الحاجيات اليومية الا مؤشرات دقيقة لنويات استقرار والرغبة في البقاء لتقليل الجهد في الانتقال اليومي والتعب الذي يواجه افراد العائلة لتفاوتهم في المقدرة وضعف اخرين لتقدمهم في السن او للامراض المنهكة.

وما الرعي الا حرفة عهدها الانسان في تطوره الفكري والمهني والاقتصادي والاجتماعي وتبدو بذورها الاولى عندما استانس الانسان بعض الحيوانات الاليفة غير الوحشية التي تفترس حيوانات اخرى بل تعتمد في غذاءها على الاعشاب والنباتات الخضراء البسيطة الميسرة والقريبة في التناول لتدخل في غذائه اليومي ويستفاد منها في عيشه لاحتواءها على قيمة غذائية عالية من بروتينات وفيتامينات اضافة الى ماتنتجه من حليب ومشتقاته وباستأناسه استطاع ان يجمعها بالقرب من مكان استقراره وسكنه في حظائر بسيطة تحيطها الاسيجة للحفاظ عليها دون الهرب مما يعطيه شعور بالاطمئنان لامكانية حصوله على بعض الاشياء وسيطرته عليها كحالة من الاستقلال الذاتي وغدا طلبه من احتياجاته عن طريق الصيد والاقتناص يضعف ويقل يوما بعد يوم مشكلا علاقات اقتصادية واجتماعية حول تربية الحيوانات ورعيها للاستفادة من لحومها وجلودها وحليبها واستخدامها لقوتها في جر الاشياء وتحريكها ضمن الهام رباني وتسخيرها لصالح الانسان كناحية اقتصادية.

اما ما حققه في الناحية الاجتماعية فان الاسر والعائلات المتجمعة التي شكلت قرية بسيطة ضمن اطار العشيرة ووجود الجد او رئيس العشيرة الا تحول كبير وتقدم ملحوظ ومتنامي عنه في المرحلة الثانية حيث عدت العشيرة تنظيم اجتماعي اكثر وضوحا للادوار التي تؤديها وهي مفاهيمها الاساسية عبارة عن وجود شخص كبير له دراية وحكمة وانصاف واحقاق الحق والعدالة ومرغوب فيه توعز له السلطة يأخذ مرتبة (رئيس العشيرة) ومن ثم يخضع افرادها لاوامره ونواهيه لخبرته وحكمته في ادارة امور العشيرة لتظهر لنا بعض السمات ابرزها التنظيم الواسع في الحقوق والواجبات والعلاقات والادوار فعلا بعض افراد العائلة تناط مهمة الحماية ودرء المخاطر والحيوانات المفترسة وافراد اخرون يقومون بخدمات اخرى كبناء المساكن البسيطة، اما النساء فيقمن باعمال الطهي وتربية الاولاد وخدمة البيت وهي ضمن اطار خاص يعرف بنظام تقسيم العمل

والادوار ولايعكس هذه التطورات والتغيرات الا مدى التطور الذهني والفكري الذي مر به الانسان والتغيرات في المفاهيم نحو الثقافات افضل فتربية الحيوانات واستاناسها الا دليل واضح على تنامي معرفة في طريقة جذب الحيوانات والفتها واشعارها بالامان اوقات المرض وتقديم الغذاء في جوعها للحصول على منافعها ضمن علاقات اجتماعية وافتصادية استلزمت الجهد والوقت للسيطرة عليها.

4. مرحلة الزراعة.

تعد الزراعة قمة المراحل التي مرت بها المجتمعات الريفية على الاطلاق في مسيرة طويلة عبر زمن شهدت التبدلات والتغيرات التي عاصرها الانسان من بعد فرقة وتشرد الى تجمع وقوة ضمن نظم اجتماعية واقتصادية متطورة ويرجع بعض الباحثين في مجال الاقتصاد والزراعة والاجتماع والانثروبولوجيا معرفة الانسان للزراعة كحرفة يزاولها الى اواخر العصر الحجري القديم وبدايات العصر الحجري الحديث وخاصة في منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد وادي الفراتين والنيل ووسط اسيا هي الاماكن التي عرفت الزراعة فالعرب والصينيون هم اوائل معرفة الاستقرار البشري والتجمع الريفي وتطورهما الذي بدأ بتربية الحيوانات واستاناسها وزراعة بعض المحاصيل الزراعية الداخلة في غذائه اليومي واشهرها القمح والشعير الذي تأصل في المنطقة ولايزال الى يومنا هذا يشكل الغذاء الرئيس لجميع سكان العالم في المناطق الريفية والحضرية وما تبعه من تطورات وتحسينات في عملية انتاجه.

وما الدليل على ذلك الا التطورات التي حصلت في انتشار الزراعة بعد الاعتماد عليها في الحصول على الغذاء بصورة منتظمة وتامين الاحتياجات فيها، فالزراعة كفيل ناجح لضمان الحصول على الغذاء وعدم البحث عنه في اماكن مجهولة تحتاج العودة الى مرحلة البحث عن القوت، اذ ان الزراعة اتاحت الحصول على الغذاء بكميات كبيرة للافراد كثيرين اكبر من امكانية توفير الغذاء ليوم واحد فقط ويبقى اليوم المقبل مجهول في تامين الغذاء والذي لم يكن الا

باستقراره في المكان واتباع نظام اجتماعي واقتصادي وعلاقات وادوار تؤمن الحصول على الغذاء، وتقضي بزراعة الارض جميعها وهي تحت سيطرة العشيرة والمملوكة بصفة مشاعة للجميع الذين يعملون معا ويمارسون الزراعة والانتاج لغرض توفير الغذاء ويربون الحيوانات لينطور الامر اكثر وتكون هناك ملكيات خاصة تكون ملك خاص لبعض الاشخاص ذوي النفوذ والقوة والمال في الوقت الذي لايمنع جعل الارض جميعها مشاعة للجميع ويمكن ان توفر الغذاء والحطب والخشب كوقود للتدفأة والطبخ كناحية اقتصادية اما من الناحية الاجتماعية فقد حقق الانسان في تجمعه الاستقرار التام بفضل امكانية تامينه للغذاء بصورة منتظمة وبمقادير معروفة وباوقات معلومة لتكون اللبنات الاولى الاساس في انشاء القرية كتجمع سكاني كبير بمستويات عالية في المجال المادي والمعنوي والفكري كون للزراعة فعالية تعتمد على تقنية مادية والالات وادوات تطورت بفعل التطور الفكري للانسان وتعاون وعمل جماعي للسيطرة على اراضي واسعة تتطلب اعمالها تنظيم مستمر اوقات تسوية الارض وحرثها وزراعتها وريها وحصادها وجمع محصولها فضلا عن المعرفة الجغرافية التي تصاحب كل هذه الفعاليات من احوال جوية وضرورات مناخية لها دورها في ازدهارها حتى بدات المجتمعات الريفية تظهر مكونة قرى زراعية لها تاثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان.

المدارس او اقتصارها على مستوى واحد لايزيد عن المستوى الابتدائي فضلا عن مركزية المؤسسات التعليمية واقتصارها على المدن دون القرى والارياف كالثانويات والاعداديات والجامعات ومعاهد المعلمين والمعلمات.

ولاجل معالجة بعض من هذه المشكلات كمقترحات وحلول اولية كتوفير المعلمين المهرة في القرى والارياف بكافة الاختصاصات في المدارس الابتدائية والمدرسين في المدارس المتوسطة والاعدادية وانشاء المدارس ذات المستويات المتعددة في القرى وعدم المركزية في توزيعها وتعيين الكوادر المختصة بادارة المدارس التي تطالب بتوعية المزارعين باهمية التعليم ودوره كجانب توعوي تنعكس عليه كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن جعل التعليم فرض الزامي على كل طفل يبلغ السن القانوني لدخول المدارس والحرص على مراعاة تدريس العلوم الاجتماعية الخاصة بالتوعية الزراعية واهمية الانتاج الزراعي وتطويره كونه البيئة المحيطة به واشعاره بدوره الاستراتيجي في توفير الغذاء للمجتمع باكمله.

أسس تصنيف المجتمع الريفي.

اضحت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية مؤشر دقيق في مجال التنمية والتطور الذي تشهده الحياة في المجتمعات الحضرية والريفية على السواء في البلدان العربية والعالمية لتزيد من حدة صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين الريف والمدينة فمظاهر الصناعة والتطور التكنلوجي ووسائل الاتصال والمواصلات غزت العالم في اجزاءه الصغيرة والكبيرة وان جملة الفوراق التي يقرها الباحثون في التفريق بين البيئتين اصبحت تواجه كثير من السلبيات وعدم الانطباق، فالقرى المتجاورة مع المدن تاخذ نفس صفات المدينة والمدن المحيطة بالمراكز الحضرية الكبيرة التي اخذت تتطبع بمظاهر المدن المركزية وعلى العموم فهناك جملة من الاسس التي اعتمدت من قبل باحثين ومختصين في مجال الدراسات والبحوث

الريفية الخاصة بمجال تصنيف القرى نراها اقرب الى الواقع الى حد بعيد ويمكن مناقشتها بالتالي:

1. الاسس الاقتصادية.

يبدو ان الجوانب الاقتصادية تاخذ دائما مقدمة كل الاسس والعوامل والمشاكل في الدراسات والبحوث التي تتناول اغلب المجتمعات وذلك لفاعلية دورها المؤثر في ذلك المجال ومن اجل ابراز حقيقة الاسس الاقتصادية يجب ان نوضحها بشئ من التفصيل:

1. نوع ملكية الارض.

تمثل ملكية الارض واحدة من ابرز الاسس المتبعة كاساس اقتصادي في تصنيف المجتمعات الريفية سيما وان نوع الملكية يجعل من المجتمع الريفي ذو طابع معين يختلف عن الاخر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى قرى باكملها او على مستوى افراد وقبائل فنجد بعض المجتمعات الريفية يسودها نمط واحد وهو الملكية الزراعية الجماعية كأن تكون العشيرة واحدة او مجموعة قبائل متعاونة مرتبطة بما يعرف (الحلف) كنوع من الصداقة المتينة التي تقضي بالمشاركة بالمناسبات السعيدة والحزينة والدفاع في حالة الخطر وما الى ذلك وهذا نمط يسود اغلب المجتمعات الريفية العربية بحيث تعود ملكية الارض ولمساحات شاسعة للقبيلة والعمل يكون فيها جماعي او تقطع الاراضي الى قطع متساوية او حسب النفوذ والمكانة لغرض زراعتها وتربية الحيوانات فيها وتعود بنتاجاتها للاشخاص المالكين والسبب في تقطيعها هو للاختلافات في الناحية الاجتماعية القائمة على امتلاك مساحة اكبر من الشخص الاخر وعدم التوزيع المنتظم للعمل على جميع الافراد.

ولايقتصر الامر على هذا النمط فقط بل هناك انماط اخرى منها مايكون ملكية فردية بحيث يمتلك فرد ارض زراعية خاصة به وهي ملكية خاصة

مسجلة بالسجل العقاري او ان تكون للاسرة ودونها من ابيهم او جدهم والعمل فيها يكون جماعي وهذا النمط معروف في المجتمعات العربية والاوربية معا كنوع من الجمع بين التمطين في المكان الواحد وتعزى كثير من الاسباب التي تقف وراء هذه التقسيمات الى الاقطاع الذي كان يسيطر بقوته ونفوذه وثروته على المزارعين البسطاء الذين لايملكون مقومات نشاط الزراعة لعدم توفير المياه للاغراض الري وعدم توفر رؤوس الاموال لغرض الاستثمار الناجح او لصعوبة استصلاح الارض مما يضطر المزارعين للرضوخ تحت هيمنتهم وبطشهم ليعملوا مزارعين في اراضيهم التي يملكونها حرصا على انفسهم من الجوع والمرض والقاسم المشترك بين هذا وذاك هو حصول اغلب البلدان العربية على الاستقلال وتنفيذ احكام وقوانين تخص الزراعة وتنميتها،

وابرز ما اتخذ هو قانون الاصلاح الزراعي الذي كفل حق اعادة الاراضي لاصحابها وتوفير الدعم المادي والمعنوي للمزارعين وتطبيق القوانين والدورات الزراعية وتوفير البذور المحسنة والمبيدات وضمان شراء المحاصيل المنتجة وتجهيزهم بالمعدات والاجهزة الحديثة من اجل النهوض بواقع الزراعة حتى تغيرت خارطة الملكية وتنوعت وظهرت انماط جديدة بحيث فرضت على المزارعين القوانين والشروط الملزمة والحاكمة في الادارة والامتلاك والمناصفة في المنتوج واصبحت ادارة الدول مسيطرة على الانتاج بل وعلى نوع الانتاج وكميته بحيث ظهرت ملكيات كاملة تتخصص بمحصول معين دون المحاصيل الاخرى مع مراعة الظروف الطبيعية المناسبة للانتاج كأن يكون القمح او الشعير او الذرة او الرز او الحمضيات او الخضراوات او الفواكه او التمور كلا حسب البيئة مثل الصحراوية والجبلية والسهلية والهضبية الباردة والحارة جدا والحارة والحارة جدا والمعتدلة والمعتدلة الباردة والمعتدلة الدفيئة وغيرها فضلا عن مشاركة النشاط الصناعي وقدرته على العمل المشترك وهذه ميزة مهمة لانجدها في اغلب

المجتمعات العربية بل في المجتمعات الريفية الامريكية والاوربية ويعرف هذا النمط بنظام النطاقات كنطاق الذرة ونطاق الرز ونطاق القمح.

2. مستوى المعيشة.

لايقل معيار مستوى المعيشة كاساس اقتصادي في التمييز بين المجتمعات الريفية في الاهمية عن معيار نوع الملكية ومامستوى المعيشة الا انعكاس حقيقي للمستوى الاقتصادي الذي يكون فيه المزارع والمتمثل بالدخل المالي الذي يعود له بعد مزاولة نشاطاته الزراعية وما يترتب عليه من قدرة شرائية لتوفير الغذاء والملابس والمسكن والدواء له ولافراد عائلته وعلى هذا الاساس تصنف القرى الى قرى ذات مستويات اقتصادية عالية وقرى ذات مستوى معيشي متوسط وقرى ذات مستوى معيشي منخفض وقرى ذات مستوى معيشي معدوم وفيه تكون الارض متروكة عرضة للافات والادغال والتصحر والجفاف والاملاح وما مستوى المعيشة الا انعكاس صادق عن المستوى الاقتصادي العام الذي يكون فيه البلد ، فكلما كان مستوى البلد الاقتصادي عالي كان مستوى معيشة الفلاح عالية وهذا يعود لاسباب ابرزها مدى الدعم المادي والمعنوي للفلاح ومدى ابراز اهمية الفلاح في الاقتصاد الوطني وربط الانتاج بالاقتصاد وخاصة في عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادي الذي يعكس حالة الاستيراد من جميع المنتجات الزراعية، ولايمكن ان تكون جميع هذه الحالات منطبقة بصورة مباشرة فكثير من بلدان العالم تتنوع فيها المستويات المعيشية للمجتمعات الريفية حتى ولو كانت مثل الدول الافريقية فنظام الملكية الخاصة يترتب عليه كثير من القوانين والانظمة التي تحكم الارض والمزارع لضمان الانتاج وتحقيق الارباح العالية كمشروع اقتصادي ناجح في الوقت الذي لايمكن عد جميع الدول الاوربية على مستوى واحد من المعيشة المرتفع فالاختلافات موجودة بل ومتعددة في الدول التي تتبع الانظمة الاقتصادية العالية لصعوبة تحقيق التنمية الزراعية في نفس الوقت لجميع المناطق وذلك لتبعية تاثير الظروف الطبيعية الحاكمة والمسيطرة على نظام

معين ومما نخلص اليه ان هذين المعيارين لايعدان مقياس ثابت وقاطع في جميع الاوقات للتباينات في المستويات الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع ريفي لوجود مغريات الحياة العصرية الجديدة كالعمل في النشاط الصناعي او التجاري او الخدمي الذي يضمن التدخل الدائم باقل جهد ووقت.

2. الأسس الديمغرافية (السكانية).

تتخذ الاسس الديمغرافية في كثير من البحوث الجغرافية لباحثين ومختصين في مجال الريف والمدن والمراكز العمرانية الاخرى كاساس للتصنيف وفي هذا المجال يمكن ابراز دور الاسس الديمغرافية كاساس تصنيف وهي كالتالي:

أ. التركيب النوعي والعمري.

يمثل التركيب النوعي تقسيم السكان الى نوعين حسب الجنس وهما (الذكور والاناث) في المجتمعات الريفية، وعلى هذا الاساس فان هناك مجتمعات ريفية ذات كثافة سكانية ذكورية وهناك مجتمعات ريفية ذات كثافة سكانية انثوية وفي حالة المجتمعات العربية الريفية فان الصفة الغالبة عليها وهي ارتفاع نسبة الاناث والذين يزاولون كافة الاعمال الزراعية (النباتية وتربية الماشية) وهي اعمال شاقة الى حد بعيد الا ان الحاجة الى توفير الغذاء يحول دون ذلك فضلا عن كثافة في كبار السن والعجزة والذين لا يمتلكون القوة على العمل الا المشاركة في بعض الاعمال البسيطة من الذكور والاناث، اما الكثافة السكانية الذكورية فهي منخفضه جدا والسبب يعود الى هجرة الذكور كأيدي عاملة في المدن والمراكز الحضرية في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية والمواصلات ليصبح الريف طاردا كبيرا بفقده كثير من الايدي العاملة الذكورية الشابة ذات الخبرة في العمل الزراعي وترك الارض لانتاج محاصيل يومية بسيطة حسب قدرة بعض الايدي العاملة والنساء لتبقى مساحات كبيرة تصارع التصحر والجفاف والتلف والافات الزراعية المدمرة.

أما التركيب العمري فلا يقل شأنه عن التركيب النوعي كأساس تصنيف فكثير من المجتمعات الريفية تصنف على هذا الاساس فكثير من القرى تشهد كثافة سكانية من كبار السن والعجزة ومن النساء والرجال والاطفال وهم في طور النمو وهناك قرى ذات كثافة سكانية شبابية عالية من الذكور والاناث يسميها بعض الباحثين بالقرى الشابة والتي تتسم بالانتاجية الزراعية العالية وذلك لنشاط حركة العمل وتوفر الايدي العاملة ونجدها قرى مدعومة من قبل ادارة الدول بالاجهزة والمعدات والدراسات والخبرات العلمية ورؤوس الاموال ضمن برامج تنموية لفاعلية دورها في الاقتصاد المحلي للبلد.

2.النمو السكاني ودوره في الانتاج.

لعل من اهم مميزات المجتمع الريفي العربي على العموم النمو السكاني المرتفع لعوامل عديدة ابرزها الرغبة في التكاثر وتعدد الزوجات ودورهم في المشاركة في العمل الزراعي فضلا عن انه اشاره واضحة على القوة والمنعة في عدد الاولاد والزواج المبكر الذي يزج الابن بعدد اولاد ينكب من اجلهم في العمل طلبا لتوفير الغذاء لهم وهم بهذا يشجعون بعضهم البعض على ذلك وما النمو السكاني الى مؤشر على الخصوبة والقوة الجنسية لتزايد السكان وتناقصهم فنجد بعض المجتمعات الريفية ذات نمو سكاني عال واخرى ذات نمو سكاني منخفض وكمقارنة علمية نجد المجتمعات العربية تختلف فيه عن المجتمعات الاوربية والامريكية التي تنخفض فيها النسبة السكانية كنمط ديمغرافي متبع من قبل المزارعين وحكومات الدول ولعل ابرز الاسباب هو تصنيع الريف وادخال الماكنة والاجهزة الحديثة في الاعمال الزراعية تسد وتحل بديل عن كثير من الايدي العاملة ضمن قياسات معينة فالماكنة الحاصدة المحصول القمح تسد عن 240 عامل في الحصاد والجرار يسد عن 140 عامل في الحمل والنقل.

وفي ما يخص دور النمو السكاني في زيادة عدد السكان وخاصة الايدي العاملة الزراعية ودورها في الانتاج الزراعي فانها ينظر لها على انها الفترة الزمنية

التي تبدأ من سن 15 سنة الى سن 65 سنة وهي اهم الشرائح العمرية التي ينظر لها من وجهة نظر اقتصادية وتنموية وهو مؤشر على قمة الذروة الاقتصادية التي يمربها المجتمع الريفي ودون ذلك من الاعمار اي من عمر(1 يوم الى 14سنة) ومن (66 سنة فما فوق) تعد القرية غير نشيطة اقتصاديا وتمثل مشكلة كبيرة في وجه الاقتصاد الوطني لقلة الانتاجية الزراعية

3. الاسس الاجتماعية

تتباين الاسس المتبعة كاساس لتصنيف المجتمعات الريفيةكونها واسعة ومتنوعة الى حد بعيد وابرزها تصنيف على اساس العادات والتقاليد والاعراف والقيم الاجتماعية ونمط الحياة وضبط السلوك الاجتماعي ومستوى الخدمات الاجتماعية وحجم الاسرة ونظم التقارب والصلات العائلية، فالمجتمعات الريفية العربية واحدة من النماذج الزاخرة بالامثلة وخاصة بتلك التي تعرف بالتقليدية فاغلبها تكون مجتمعة على اساس التقارب في الدم والرحم والقرابة يجمعهم الجد الاكبر وابناءه وأحفاده وعمومتهم واخوالهم بحيث تكاد تكون بعض القرى ذات مسميات على اساس اللقب الواحد او باسم الجد الاكبر ونادرا ما يكون بينهم افراد من عوائل اخرى الا اذا كانت هناك مصاهرة بين القبائل القروية لتنشا بينهم صلات زواج وعلاقات اجتماعية واسعة مشكلة اصناف من القرى ذات طابع معين ابرزها قرى صغيرة تتكون من عائلة واحدة مع تفرعاتها في القرابة والصلات وهي قرى منعزلة تجمعها الوحدة على اساس الدم الواحد والعادات والتقاليد الواحدة والرحم الواحد وقرى كبيرة تشمل مجموعة عائلات تكونت بفعل العلاقات الاجتماعية وهي الزواج والمصاهرة وهي تعود لاصول مختلفة وقرى تتكون اكثر من عائلتين فما فوق وهي متجاورة بفعل علاقات الصداقة والعمل الزراعي المشترك وغيرها.

4. الاسس الثقافية.

يختلف الباحثون فيما بينهم في اعتماد الاسس الثقافية كمعيار لتصنيف المجتمعات الريفية منطلقين من التشابه في اغلب الاحيان بينها وبين الاسس الاجتماعية لا سيما ان الثقافة نابعة من العادات والتقاليد والاعراف والدين بصورة عامة وبعد التطورات تتغير كثيرمن العادات والتقاليد لتصبح ثقافات ممزوجة بثقافات نزيلة مهذبة بالدين سواء أكانت المسيحية او الاسلام كونها اديان سماوية ربانية تعلم الانسان طرق التعامل والتقارب واحترام الاخرين وصد الاذى وعدم انتهاك الحرمات والحق في الملك وتعاليم اخرى، ورغم هذا وذاك فان المجتمعات الريفية تاخذ صفات تكاد تكون متقاربة اذا تطبعت بطابع الاقليمية مثل اقليم الوطن العربي واقليم الهند واقليم أوربا واقليم امريكيا الشمالية وغيرها الا انه يمكن التفريق في الانماط والاشكال واولها المجتمعات الريفية العربية والتي تقوم على اساس القرابة وصلات الرحم وتحديد الادوار بين الرجل والمرأة والاولاد كناحية حياتية ومعيشية وكناحية العمل والمشاركة، فالمراة العربية الريفية تقوم بتربية الاولاد واعمال المنزل وتشارك في جمع الحليب والبيض من الماشية وطحن القمح لاعداد الخبز وجمع الصوف لاعداد الملابس والفراش وتشارك في اعمال الزراعة كالحصاد والبذار اما دور الرجال فهو فيتسوية الارض وبذارها وريها وحصادها وحمل الحاصلات وبيعها وبضمنها اقتياد الجرار وتنظيف وادامة المحركات لضخ المياه واستخدام الوسائل الجديدة في الزراعة فضلا عن تعليم الاولاد مهنة الزراعة وفنونها وادخال الاولاد المدارس وتعليمهم، في حين تكون ثقافة المجتمعات الاوربية والامريكية مختلفة فيمكن الرجل ان يقوم باعمال المنزل وتقوم المراة بحرث الارض وتسويتها ويمكن ان تبيع وتشتري وتعامل الاخرين كما الرجل.

من هذا العرض في وصف ثقافة المجتمعات الريفية العالمية لايمكن وضع نقاط القطع والفصل بين المجتمعات العربية وغير العربية وكأن الاول سالب

والثاني موجب بل هناك قواسم مشتركة بين المجتمعين كان ورائها التطور الاقتصادي والتكنلوجي الذي غير كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية في استثمار الارض وامتلاكها وفي السيطرة على ارض اكبر منذ قبل والقرب والبعد عن مصدر المياه بعد ان اصبحت شحيحة والطلب على الغذاء بعد ان اصبح عسيرا ناهيك عن الهجرة من الريف الى المدينة للايدي العاملة الشابة وما الت اليه من مشاكل جمة وضعت الريف والزراعة فيه على حافة الهاوية بين الكساد والدمار وبين الحياة والانتاج، وغدا التعليم حالة ماسة يطلبها الفرد لتغير كثير من افكاره ومعتقداته وجعله قادر على التفكير وضعف الايمان بكثير مما اعتاد عليه، غير ان صفة التجانس هي الصفة لكل مجتمع حسب الاقليم الذي يقطنه وان المقارنة امر في غاية التعقيد فالثقافة هي خليط منصهر في بوتقة واحدة فرضتها البيئة الطبيعية وسلوك الانسان والارث الحضاري وطبيعة الارض.

5. الاسس الجغرافية.

تتباين المظاهر الجغرافية الارضية من مكان لاخر فهناك الجبال والهضاب والسهول والوديان وضفاف الانهار والصحاري والواحات المقفرة وهي تجعل المجتمعات الريفية متباينة ومن هنا تبرز فاعلية الاسس الجغرافية في التمييز بين المجتمعات الريفية، فالمجتمعات الريفية الصحراوية تتميز بنشاطات اقتصادية واجتماعية خاصة فهي تجمع بين الزراعة البدائية لمحاصيل علفية للماشية وتربية الماشية والتجارة في الصحراء وهم في ترحال دائم بحثا عن الماء والغذاء اينما يحل يحلون حتى ولو لفترات طويلة فهي وان طالت قصيرة لا نهم سيعودون للتنقل كما وهناك المجتمعات الريفية الساحلية عند ضفاف الانهار والبحار كما في الاقطار العربية المشاطئة للبحار والاقطار العربية التي تشق أرضها الانهار (الفراتين والنيل) فهي أولى القرى التي عرفت الزراعة لتوفر ظروفها الارض الخصبة والماء الوافر والمناخ المناسب ناهيك عن تربية الماشية وانتاج الغذاء وهي تتميز بنظم اقتصادية واجتماعية خاصة بهم تتشابه في بعضها ولكنها تختلف في البعض الاخر، وهناك

المجتمعات الريفية الجبلية فهي تقع على الجبال وسفوحها عند منابع المياه والانهار والاراضي الغاباتية العالية والمناخ البارد حيث يجدون انفسهم في ظل ظروف طبيعية قاسية استمدوا عاداتهم وتقاليدهم منها فضلا عن القرى المجتمعات الريفية القريبة من المراكز الحضرية والمدن والصناعة وطرق المواصلات والتي تتأثر بها الى حد بعيد حيث نجد الطابع الحضري موجود في المدينة والقرية فالهاتف الارضي والخلوي والانترنيت والطرق المعبدة والدور السكنية الفاخرة وامتلاك السيارات الحديثة المتعددة ودخول الالة الميكانيكية في كثير منالحياة الزراعية والمنزلية فضلا عن امتهان كثير من المزارعين مهن غير الزراعة كالتجارة والصناعة والخدمات ناهيك عن انتشار ظاهرة ترييف المدينة وخاصة للمجاورة للقرى بصورة مباشرة والملاحظ في كثير من النظم الاجتماعية والاقتصادية فنجد بعضهم يعمل في الزراعة وتربية الحيوانات والمتاجرة بها وتربيتها في حديقة المنزل او عند باب بيته وترى الحيوانات تجوب احياء المدينة بحثا عن الطعام بين المساكن اما السكان فهم يحتكمون عند القبائل وشيوخ العشائر والدواوين بدل المحاكم والشرطة في استرداد الحقوق وعدم احترام النظام في كثير من الحالات وقواعد المرور والسير بحيث نجد قرية حضرية وقرية مدنية.

بعض مشكلات المجتمع الريفي [27]

يواجه المجتمع الريفي العربي في كل اقطاره على حد سواء مجموعة من المشكلات والتي هي بمستوى تحديات كبيرة تقف بوجهه وتتزايد على مر السنين بعد ان بقي نمط الحياة فيه بنفس الرتابة والبساطة لمئات سنين خلت، واصبحت هذه التحديات امر كبير يفوق مستوى مشكلة بسيطة لتدرس بشئ من

الهامشية اذ ان المشكلة اكبر مما نتصور فحياة المجتمعات الريفية وخاصة في الاقطار النامية يعيش المزارع تحت سيطرة الارض والظروف الطبيعية التي توجه كل مشاريعه وقدراته والتي تتراكم عنها مشكلات اكبر تزيد من حدة التحديات ويبقى المزارع عاجزا عن السيطرة والفجوة الغذائية تتسع والامن الغذائي يتزعزع مسببة ازمة غذائية ينال الجوع من المجتمعات مخلفا الامراض ولعل هذه المشكلات تعد من اهتمامات فروع علمية متعددة في مقدمتها الجغرافية والاقتصاد والاجتماع وغيرها من العلوم وخاصة في المجتمعات العربية النامية كونها ظروف خارجة عن السيطرة تؤثر في عدد كبير من الناس بطريقة غير مرغوبة مسببة عدم الرضا للفرد والجماعة لوجود حالة معينة واحدة او عدة حالات يتراكم عنها مشكلات اكبر اولها الفقر وتدني مستوى المعيشة وضعف التمويل وعدم الاهتمام والبطالة والسكن وبشكل عام يمكن توضيح بعض المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية وهي كالتالي:

1. مشكلات اقتصادية.

تمثل المشكلات الاقتصادية اهم المشكلات التي تعاني منها جميع المجتمعات الريفية وتبدو اهميتها في الدراسة والبحث والاعتبار كونها قاعدة كل المشكلات التي تترتب عليها مشكلات اخرى كضعف مستوى المعيشة وتدني مستوى الدخل اليومي والشهري وندرة رؤوس الاموال وصعوبة استثمارها الذي يترتب عليها ضعف الانتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني حتى اصبح المزارع يعتمد في زراعته على محصول رئيسي واحد ومحاصيل اخرى ثانوية ويعتمد في تربيته للماشية على حيوانات قليلة تسد حاجته لاكثر ولاسباب كثيرة فالطرق والخبرات والاساليب الزراعية التي اعتاد اتباعها في كثير من مراحل زراعته منذ القدم وحتى يومنا هذا لاتزال بدائية متخلفة بسيطة تعتمد على الجهد البشري والحيواني بل بعيدة الى حد كبير من الطرق والخبرات والاساليب الحديثة في الوقت الذي يكون الطلب على المحاصيل الزراعية كبير جدا لايعادل

العرض منه وما تطوير الانتاج الزراعي ولا النهوض بواقعه وتحسين كميته ونوعيته الا انعكاس واضح لتحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين (ماديا ومعنويا وتقنيا) حتى تتغير كل مناهج الزراعة التقليدية ذات المردودات الاقتصادية الضئيلة المسؤولة عن تدني مستوى الدخل للمزارع وضعف المستوى المعيشي وقلة موارد الدولة في زيادة الاموال المستثمرة في الزراعة الحديثة هذا لايعني ان الزراعة الحديثة خالية من المشاكل فالزراعة الحديثة ذات الاساليب المتطورة التي تتطلب امكانات مالية عالية لايمكن ان تتحملها الامكانات الفردية الفلاحية ولاجل الانتاج الزراعي الاقتصادي بكل معانيه فانه يبدأ بالتخطيط المبرمج من قبل حكومات الدول وهذا بحد ذاته امكانيا مادية عالية لابراز حاجة الارض للانتاج الزراعي ناهيك عن توفير الالات والمكائن والمواد الحديثة لتسوية الارض وزراعتها وريها وحصادها ضمن تكنلوجيا متقدمة تكفل الانتاج كما ونوعا ودون التناسي فان الاجهزة الحديثة تتطلب نوع من التدريب لاستحصال امكانية ادراتها والاستفادة منها والتي لم يعهدها المزارع.

اما التخلف الاقتصادي الذي يقف بوجه الزراعة الاقتصادية والمزارع الناجح فانها تعزى لاسباب عديدة فاقت التصورات ولايمكن ان نعزوها لسبب واحد كاساليب الانتاج والاجهزة والمعدات المستخدمة والبذور المحسنة وان الحلول المجدية العملية غير النظرية ليس بادخال الاجهزة الحديثة فقط بل يجب ان تكون هناك حالة من التنسيق والتقريب بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لتذليل العقبات وتحقيق الاقتصاد المنشود، فتقبل المزارع لكل جديد واستخدامها ولمس كل انعكاساتها ونتائجها الاقتصادية ونبذ القديم لهو بداية الخطوات الاولى نحو الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للزراعة والانتاج الزراعي كمورد دائم من موارد الدخل القومي في البلاد.

2. مشكلات اجتماعية.

يعاني المجتمع الريفي العربي من مشكلات اجتماعية عديدة لايمكن حصرها في زاوية واحدة ولايمكن ان نتجاهلها والمتمثلة بالعادات والتقاليد والاعراف التي عهدها المزارع في بيئته موروثة عن آبائه واجداده واصبحت قانونا يتبع ولايمكن الحيد عنه كونها مكتسبة عن جيل كان ومازال يتبعها صاغت الاخلاق وطريقة العمل والتعامل واصبحت طابع يتصف به الجميع في المكان ورغم هذا وذاك فان لكل مجتمع عاداته وتقاليده الخاصة به يعبر عنها بتنوع الثقافات بين البلدين (بعد ان اصبح هؤلاء الافراد فيه يخضعون لعادات وتقاليد رسمها المجتمع وحافظ عليها وعدها جزءا لايتجزأ عن بنيته وعن علاقاته وهي تمثل اطار التراث الثقافي الاجتماعي وهي تؤلف بنودا او اعرافا اجتماعية اقوى من القوانين)[28] وقد دخل المجتمع الريفي العربي في صراعات مختلفة كان ابرزها هو ماصاحب دخول الاجهزة الحديثة والمعدات الزراعية عن الثقافات الغربية التي دخلت بتقبل ورضى من الناس وماهو فرض نتيجة تعاقب الغزوات والاحتلال من قبل القوات الاجنبية للاقطار العربية التي احدثت تمازج بين الاصيل المتعارف عليه وبين الحديث الدخيل، حتى غدا على المجتمع الريفي العربي ان يقاوم للحفاظ على الموروث من العادات والتقاليد التي الفها ولم تكن خرقا في العرف ولا في القانون وكانت تاتي ثمارها لمئات السنين، كما وعليه ايضا فهم الحديث من السلوك والثقافات ليكون على مستوى في الادراك في ترك القديم التي لها اثار سلبية احيانا واكتساب الجديد الحسن المقبول الذي يترك اثار ايجابية على النفس من الناحية الثقافية والصحية والنفسية والاجتماعية وليكون الانسان على اطلاع دائم لاهمية الامر من قبل ما تحاول اجهزة الدولة غرسه في نفوس المجتمع العربي الذي يستلزم اعتماد الاعلام الموجه من خلال مؤسسات نشر الثقافات كالتربية والتعليم والارشاد الزراعي والتلفزيون والاذاعة والمنشورات والمطبوعات ذات الدلالات الارشادية لتكون النتائج دقيقة فعالة.

3. مشكلات ثقافية.

يعاني المجتمع الريفي العربي من مشكلات ثقافية والتي يعزوها بعض الباحثين الا انها اساس التخلف في المجتمع الريفي وفي حقيقة الامر لايمكن تحديدها بسبب واحد فقط بل هناك تراكمية وتتابع بعضها مع البعض الاخر وتتمثل المشكلات الثقافية بالامية وانتشارها والجهل وتفاقم خطورته وتدني مستوى التعليم وزيادته وقلة عدد المؤسسات التعليمية في الريف وضعف دورها فالمجتمعات الريفية العربية تعاني من ضعف المستوى التعليمي لافرادها والذي يقتصر على التعليم الابتدائي في كثير منها وان وجدت المدارس الثانوية فاننا نراها في القرى الكبيرة المتميزة في بعض الخدمات عن اخرياتها من القرى وعلى هذا الاساس تبقى مستويات التعليم والتربية متدنية ومقتصرة على مستويات دنيا دون العليا والتركيز على مدارس محو الامية لكبار المتعلمين حيث تعد الامية اكبر المشكلات التي تواجهها المجتمعات الريفية العربية الامر الذي جعل الباحثين يعتمدون الامية اساس مشكلات الريف على اعتبار ان التعليم هو اساس التنمية والتطوير في المجالات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتبنى عليها الظروف الصحية والترفيهية.

ولمعالجة المشكلة فان الامر يقتضي على ادارات الحكومات في الاقطار العربية ان تعالج المشكلة ضمن الخطط والدراسات العلمية الحديثة والاستفادة من تجارب الدول الاوربية والامريكية في هذا المجال من خلال انشاء المؤسسات التعليمية وعلى مختلف المستويات في الريف وتوزيعها جغرافيا حسب كثافة السكان والمعايير العلمية الاخرى لضمان حصول افراد الريف عليها بصورة متساوية فضلا عن توفير الملاكات التعليمية المتخصصة في التعليم في البيئات الريفية الزراعية التي لها خصوصية خاصة بها لكسب ابناء الريف في زج اولادهم في المدارس لاكسابهم مهارات تعليمية جديدة للذكور والاناث كالقراءة والكتابة وتعلم كل ماهو جديد يناسب وبيئتهم الزراعية في استخدام الاجهزة

والمعدات الزراعية الحديثة وتدريب الفلاحين من خلال ادخالهم دورات تثقيفية منظمة لارشادهم في الاستفادة من كل ماهو جديد للنهوض بواقع المجتمع ودفعه نحو الامام في مجال الزراعة والانتاج الزراعي لسد الحاجة.

4. مشكلات صحية.

تعد الصحة والاحوال الصحية بصورة عامة في أي مجتمع كان ريفي او حضري وبالتحديد المجتمع الريفي العربي هو حصيلة او نتيجة نهائية مترتبة عن عوامل مساعدة ساهمت في الارتقاء بافضل مستوى يجد الانسان نفسه بدون أي مرض او شكوى او ضجر من حالة ما وهي (الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخدمية) مكمل الواحد الاخرى تنتج عنها كامل الرضا والتقبل والارتياح النفسي والبدني معبرا عنه في الدراسات البحثية بعدد المواليد المتزايد وقلة عدد الوفيات والامراض، ففي حالة المجتمعات الريفية العربية فانها تعاني من مشكلات صحية متنوعة لايمكن حصرها تحاول فيها حكومات الدول حسب الامكانيات الاقتصادية التخفيف من تعددها ودرء خطرها والتصدي لاغلبها من خلال توعية الافراد وتثقيفهم لخطرها بالوسائل الاعلامية المسموعة والمقروءة والصور والمنشورات لتوعيته ضد الامراض المتوطنة التي تسببها البكتريا الخفية والحشرات في السواقي والبرك والمستنقعات الاسنة وعند مكبات النفايات واماكن ردم الحيوانات الميتة وعند حقول الدواجن والاغنام والابقار كاماكن غير نظيفة مكونة بؤر تفتك بالفلاح وعائلته البسيطة، ولاجل معالجة بعض المشكلات الصحية سعت بعض حكومات الدول الى الاهتمام بالمسكن الريفي ضمن بعض الشروط التي تكفل صحته وسلامته وحاجاته الفسيولوجية والسيكولوجية وضمان توفر شروط الاضائة والتهوية والمنعة ضد الاخطار والكوارث والحوادث الطبيعية وغير الطبيعية كما وتسعى الى تامين المياه الصالحة للشرب كونها من مقومات وشروط الحياة الصحية وترشيده في عدم استخدام مياه الري في الشرب والاستخدامات المنزلية الاخرى لتلوثها

وتعرضها للجراثيم المسببة للامراض المعوية والمعدية وابدالها بمشاريع تنقية وتصفية المياه وضمان حصول الافراد على كميات كافية للشرب والاستخدام المنزلي فقط اما فيما يخص التغذية فاغلب سكان الريف العربي تقريبا يعاني من نقص في التغذية لضعف الانتاج الزراعي وتدني مستوى الدخل وانتشار الامراض المتوطنة وجهل المزارعين بالغذاء السليم المتكامل الذي يضمن السلامة المتكاملة.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في المستوطنات الريفية وتوزيعها وأنماطها

العوامل المؤثرة في المستوطنات الريفية.

يمثل الاستقرار البشري في المكان مدى الاستجابة والعلاقة المتبادلة توافقيا مع البيئة في اي أقليم جغرافي كان وعلى اختلاف انواعها وتعددها. وما الوجود البشري الا حالة من التكيف مع البيئة التي تمتاز بمجموعة من الصفات اكسبته البقاء في الوقت الذي لا ينفي وجود كثير من المشاكل التي يحاول الانسان تذليلها ومجابهتها بحثا عن الراحة والاستقرار بدلا من التشتت والتنقل في الصحاري والهضاب، وما نمط التوزيع الجغرافي للمستوطنات الريفية وشكلها وتصميمها ومواد بنائها ونمط البناء وتخطيط المستوطنة والغرض الذي تؤديه الا تعبير عن ذلك) يمثل الانسان وليد البيئة التي استقر فيها وعاش وان اختياره للمكان لم يكن بمحض صدفة او عشوائية مبهمة بل ان عوامل معينة ساعدت على جذبه واستقراره موجودة في المكان اكثر من مكان اخر تلبي احتياجاته من الامن والاستقرار والبعد عن المخاطر والمورد المائي الدائم والمناخ الملائم والتربة الصالحة للانتاج وعوامل اخرى. ومن خلال دراسة مواقع المستوطنات البشرية كنظام استقرار السكان الريف نجد اسباب كثيرة كانت تقف وراء اختياره للمكان ومدى استثماره لكل مقومات (وفورات) الموقع الخدمية.

يحاول الباحثون الجغرافيون الى حد بعيد الاتفاق على صيغة واحدة حول اهم العوامل الاكثر تأثيرا في توزيع المستوطنات البشرية الريفية وارجاع الامر لها غير ان هذا الاتفاق نجده منطبقا في مكان ولا نجده في مكان اخر كون المظاهر السطحية متباينة وليست على وتيرة واحدة وهذه سنة الخالق (عز وجل) في خلقه، أذ يرى بعض الباحثين ان العوامل الطبيعية بكل عناصرها هي المسؤولة عن توزيع المستوطنات في حين يرى اخرون ان عنصرا واحدا فقط من العناصر الطبيعية يقف وراء هذا التوزيع للانماط. فيما يذهب اخرون الى ان العوامل البشرية هي المسؤولة عن توزيع المستوطنات على اعتبار ان العامل البشري هو الذي يتحكم في مكان استقرار بأرادته وعقله لما يفرضه من نشاطات اقتصادية واجتماعية وثقافية تنظم طريقة حياته.

1. **العوامل الطبيعية.**

تقف العوامل الطبيعية في مقدمة العوامل المؤثرة في توزيع المستوطنات الريفية في الاقاليم الجغرافية كافة من حيث الاهمية بعد ان اختلف جمهور العلماء حول الاسباب التي تعزى لها التباينات في التوزيع على سطح البسيطة انسجاما مع الثبات في مظاهر سطح الارض، فالعوامل الطبيعية تلعب دورا بارزا في تشكيل الصورة النهائية للتوزيع الجغرافي في مواقعها التي يراها ملاءمة كأماكان لاستقراره بعد سعيه الدؤوب للتكيف معها، وللكشف عن دورها في التأثير يمكن ذلك من خلال ابراز اهم عناصرها حسب التأثير وهي كالتالي:

1. **التضاريس الارضية.**

تأتي التضاريس الارضية في مقدمة العوامل الطبيعية المؤثرة في تباين توزيع المستوطنات الريفية عن غيرها من المؤثرات الاخرى وذلك يبدو من العلاقة المتبادلة بين الانسان والتضاريس أذ تكون عكسية بين وجود الانسان واستقراره في الارتفاع والتضرس وطردية بين الانسان ووجوده وبين الاستقرار بالاستواء والانبساط، وهذه حقيقة أولية مسلم بها للدارسين في تأريخ العصور البشرية على سطح الارض منذ البدايات الاولى، ولعل الدراسات والبحوث الجغرافية والاجتماعية والسكانية توضح ذلك في كتب ومؤلفات عديدة توصلوا فيها الى ان رغبة الانسان كمجموعات بشرية وعلى مر تأريخ الاستقرار في الاراضي السهلية المنبسطة قليلة التضرس والتعرج التي تتيح فرصة سهولة الحركة والتنقل ورؤية الافق البعيد والتي استمدت تسميتها من امكانيتها فضلا عن السهولة في ممارسة النشاطات الاقتصادية والمتمثلة بالزراعة وكل ما يتعلق بها فالارض فيها لا تحتاج الى التسوية الا في بعض الحالات البسيطة وامكانية عمل نظام ري وايصال المياه من المصادر الرئيسة الى جميع اجزاء المزرعة وسهولة الحركة والتنقل وامكانية حصادها وجمع المحصول ولا يقتصر الامر على الاراضي السهلية فقط بل استوطن الانسان في اماكن اخرى قريبة هي امتداد لها

كمقدمات الجبال والسفوح المنبسطة المستوية قليلة الارتفاع، في حين يكون العكس فيه في الاراضي الجبلية العالية والمتضرسة في كثير من اجزاءها فعملية تسوية الارض وحراثتها امر غاية الصعوبة لم يستطيع الانسان الاحتيال على الارض في استغلالها الا لفترات بسيطة مضت كما في جبال اليمن واستثمارها للزراعة، ناهيك عن صعوبة ايصال مياه الري الى الاراضي المرتفعة والصعوبات في صعود الانسان ونزوله وتردد الصعوبة اكثر فيما يتعلق بالارض فانخفاض درجات يتزايد كلما تقدمنا في الارتفاع وكميات الامطار تكون اكثف منها في مقدمات الجبال والضغط الجوي المنخفض وتقل نسبة الاوكسجين كلما ارتفعنا ويضيق التنفس ويصعب، أما التربة فهي شحيحة وذلك لانجرافها بفعل الانحدار الشديد والانهيار الذي تسببه الامطار الكثيفة وقلة وجود المثبتات الطبيعية كالاشجار في المحافظة على التربة للزراعة فيها، بالتالي تكون كثافة السكان قليلة جدا عنه في الاراضي المنبسطة وان عملية استيطانها يصعب بصعوبة الوصول اليها وزراعتها وممارسة النشاطات الاقتصادية الاخرى لوعورة الارض وصعوبة ترويضها للزراعة وان استلزم ذلك فيتطلب امكانيات اقتصادية عالية للاستثمار.

هذا لا يعني ان المناطق الجبلية خالية من السكان كمستوطنات ريفية لتضرسها ووعورتها وعدم توفر الامكانية من الحركة والنقل فيها، فقد استطاع الانسان ان يقيم مستوطناته في مواقع مختلفة محاولا توفير الامان له ولافراد عائلته في اماكن بعيده عن المخاطر تؤهله للسيطرة والدفاع كالوحوش او الامطار الغزيرة والثلوج الذائبة عند تدحرجها من اماكن عالية او سقوط اشجار كبيرة، كما ونجد المجمعات والمستوطنات الريفية متمركزة في المناطق الجبلية العالية في المناطق الحارة كون قمم الجبال تكون اكثر برودة من اسفلها اما في المناطق الباردة فتكون القمم طاردة ويبحث الانسان عن مقدمات الجبال وسفوحها القريبة من السهول للحصول على الدفئ لذلك لا يمكن جعل الجبال بصورة عامة طاردة للسكان والدليل على ذلك جبال اليمن وجبل قاسيون في

سوريا وجبال العراق في اربيل وفي السليمانية وفي لبنان، والمعنى في ان نوع التضاريس ليست هي الحاكم الوحيد في وجود السكان وعدمه بل ان هناك عوامل اخرى تعمل عملا مشتركا فوجود المياه كالينابيع والابار الطبيعية وسمك التربة واعتدال المناخ وتوفر طرق النقل للحركة وامكانية استخدام الاجهزة والمعدات الزراعية فيها كما ومناطق ظل المطر تكون اكثر جذبا من مناطق غزيرة المطر والسفوح المشمسة وظل الشمس، ان استواء الارض وانبساطها وقلة تضرسها وتعرجها لعوامل مشجعة على وجود المجتمعات البشرية الريفية وانتشار شبكة النقل وممارسة النشاطات الاقتصادية كالزراعة وتربية الحيوانات بل وللامر انعكاس اكبر في انتشار انماط سكانية مختلفة كالنمط المتجمع والمحتشد والمنتشر لقلة المعوقات الطبيعية التي تقف حائلا امام نشاطاته على العكس منه في المناطق الجبلية شديدة الانحدار وحتى في السفوح للارتفاع الذي يزيد من حدة وصعوبة الحركة واستغلال الارض للزراعة وتربية الحيوانات وممارسة النشاطات الاخرى لتكون مناطق اقل جاذبية للسكان بل طاردة ولا يتم التفكير في الاستقرار فيها.

2. المناخ .

ياتي المناخ بعناصره المختلفة في مقدمة العوامل الطبيعية المؤثرة في استقرار الانسان وظهوره على شكل مجتمعات سكانية بحجممستوطنات بشكل مباشر او غير مباشر في اختيار المناطق الصالحة للاستقرار البشري ولان هدف الدراسة هو المجتمعات الريفية وان الاهتمام بالجانب الزراعي النباتي والحيواني فان المناخ له دور كبير في زراعة المحاصيل ونوعها أذ لكل محصول ظروفه المناخية الخاصة وما يفسر ذلك اكثر هو تجمع المحاصيل الزراعية وقيامها في منطقة دون اخرى والادلة على ذلك كثيرة كالنباتات الصحراوية في صحراء امريكا تشابه الى حد بعيد النباتات في الصحراء العربية والمحاصيل التي تزرع في حوض البحر المتوسط تشبه المحاصيل في كالفورنيا الامريكية والسبب هو تشابه الظروف

المناخية في المنطقتين، ولعل تأثير المناخ يبدو واضحا من خلال عناصره التي تعمل منفردة تارة ومتجمعة تارة اخرى ابرزها الحرارة والامطار وتقل تدريجيا بعض العناصر في التأثير تباعا، فالحرارة في مقدمتها لدورها في استقرار الانسان واختياره للمكان واقامة المستوطنات السكانية الريفية اذ ان المناطق الصحراوية ذات الحرارة العالية مناطق طاردة للسكان بصورة منفردة كما وتكون المناطق الباردة جدا اماكن اكثر صعوبة في الاستقرار لصعوبة العيش فيها وتحمل انخفاض درجات الحرارة الى مستويات عالية تتطلب جهد كبير لتوفير الدفئ لممارسة النشاطات اليومية والحياتية الاخرى بحيث ان هذه التأثيرات لا تنطبق على وجود الانسان فقط بل فيما يتعلق بقيام المستوطنات البشرية وممارسة النشاطات الاقتصادية الخاصة وهي الزراعة وتربية الحيوانات، فالرحلات الاستكشافية وجدت كثير من المستوطنات البشرية في كلتا المنطقتين بسبب امكانية التكيف مع بيئاتهم، ففي المناطق الحارة استطاع الانسان ان يعيش قرب مصادر المياه وان كانت شحيحة وفي المناطق الباردة استطاع العيش في المناطق التي توفر الغذاء ذي الامكانية على توفير البروتينات والكاربوهيدرات التي تعمل على توفير سعرات حرارة عالية يستطيع الانسان بها التكيف مع البيئة.

فضلا عن توفر الملابس التي تصنع من جلود حيوانات ذات فرو وفير كالصوف والشعر الكثيف بحيوانات البيئة نفسها اما الامطار فان دورها يكون في المرتبة الثانية بعد درجات الحرارة كون الحرارة لها دور كبير في توفير الشعور بالاحساس المستقر غير المضجر عند تواجده في المكان، فالامطار عامل طارد في المكان خاصة ان كانت على استمرارية تامة ليلا ونهارا في حينتكون جاذبة في حالة كونها فصلية اي معلومة السقوط في مواسم دون مواسم اخرى لما لها من دور كبير في ري المحاصيل الزراعية والتي تزرع في نفس موسم سقوطها كما لها دور في تغذية المياه الجوفية تحت سطح الارض والتي يمكن استغلالها بعد حفر الابار الارتوازية للاستفادة منها في مواسم اخرى قليلة المطر وفي صفة عامة لم تعد

المناطق الغزيرة المطر على طول السنة طارده للسكان اذ استطاع الانسان التكيف معها خاصة في دول اوربا الغربية وشمالها كما واصبحت المناطق الجافة وشبة الجافة في اجزاء من الوطن العربي جنوبا مناطق جاذبة للسكان واستقرارهم عند موارد المياه الدائمة كما في اودية واحواض انهار دجلة والفرات والنيل ونهر الاردن لتوفير امكانية الاستفادة منها في ممارسة النشاطات الاقتصادية المتمثلة بالزراعة والنشاطات المتعلقة بها لتوفير الغذاء للسكان وللحيوانات بحيث اخذت طابع الاحتشاد والتجمع حرصا على الاستفادة باقصى حدود الاستفادة.

3. توفر الموارد المائية.

اختلف الباحثون في بيان السبب الرئيسي حول العامل الاهم والاكثر تاثيرا في توطن واستقرار المستوطنات الريفية في اول امرها فمن البديهي لدى البعض ان الاستيطان الريفي كان ولايزال في توطنه عند مصادر المياه الدائمية كالانهار والينابيع والعيون التي تتيح فرصة الاستفادة المباشرة وباسهل طريقة ممكنة في حين يرى باحثون اخرون ان التضاريس في استواء الارض وقلة تعرجها وحسن المناخ ولطافة الجو في مقدمة العوامل، ونحن لا نرى سوى ذلك في ان الاخيرة اي الموارد المائية هي العامل الحاكم الاول في التاثير على الاستيطان البشري الريفي، وتجمع البحوث الخاصة بدراسة الانسان ووجوده على البسيطة والهجرات وحركة السكان منذ قديم الزمان كانت بحثا عن مصادر المياه الدائمية التي تضمن استمرارية الحياة على اعتبار ان الانسان لا يستطيع البقاء بدون مياه لفترة ثلاثة ايام وبعد ذلك يكون الضرر وكثرة الامراض فسيولوجيا وسيكولوجيا لينتهي به الامر الى الموت.

(ان العلاقة بين الاستيطان الريفي والموارد المائية علاقة طردية في اول الامر واخره وتوزيعه وانماطه واشكاله واحجامها ونموها وتطورها فهو سر الحياة فيها[29]) ويؤكد ذلك الدكتور عبد الرزاق البطيحي وزميله في ان للماء اهمية

كبيرة للانسان والحيوان والري فنادر ما يمكن وجود قرية لا تمتلك موردا مائيا او انها لا تستقر بالقرب من مورد مائي حتى اذا وجد قبل هذه القرى فانما هي قرى جديدة كقرى المناجم والتي تربط بشبكة مياه، ولضمان الحصول على الموارد المائية فلا بد من تحقيق الكفاية الدائمة منها للزراعة ولشرب الانسان والحيوان والري وللاستعمالات الاخرى ناهيك عن ان كمية المياه هي التي تفرض حجم المستوطنة وبقاءها دون موتها فالارض العربية من اقصاها الى اقصاها أرض صحراوية جافة في اكثر من اقسامها الا في بعض اجزاءها الشمالية منها التي تزخر بكميات مياه دائمة كما في العراق وسوريا والاردن ومصر اختارها الانسان مواقع سكناه بالقرب منها وعلى ضفافها بصورة مباشرة حتى اتسمت ظاهرة الوجود البشري بالكثافة السكانية العالية وخاصة في الاراضي السهلية او الاودية واقدام الجبال وعند المنابع والمصبات والروافد والمجاري التابعة والمتفرعة منها حقيقة في الوجود تفرضها الزراعة بصورة دائمة لا يمكن انكارها ولا يمكن تعاضيها اذ ان مسالة توفير الغذاء للاعداد الهائلة يستوجب الانصياع دون المغالاة فاكثر المحاصيل الزراعية تتطلب كميات مياه عالية وبصورة منتظمة لضمان نمو المحصول واعطاء افضل النتائج سيما وان الزراعة الحديثة تفرض صيغ خاصة تتبنى وجود كميات مياه مقابل مساحة الارض ونسبة المزروع من المحصول لسد كفاية الناس منها، ناهيك عن استخدامات اخرى للمياه خاصة للشرب كما ذكرنا للانسان والحيوانفي ان واحد وللاغراض المنزلية كغسل الملابس والصحون والاستحمام فضلا عن الامكانيات الاخرى في الحصول على الثروة السمكية كحرفة ملازمة للزراعة بل هي جزء منها لا يتجزأ، كما وقد عهد الانسان النهر في استخدامات قديما وحديثا وهي استخدام النهر للنقل والذي لا يزال والى يومنا هذا يستخدم في النقل بما يعرف بـ(النقل النهري) اذ امتطى الانسان اول الامر صهوة جذوع الاشجار منفردا ثم حاول شدها بعضها بالبعض الاخرى لتكون قاربا بسيطا ينتقل عليه هو وافراد عائلته واغراضه وبضائعه المختلفة كما وقد عملت الانهار على ان تكون سدا منيعا لحماية كثير من

القرى اوقات الغزوات والازمات التي لا تستطيع ركوب الانهار، ان الوجود البشري كمستوطنات ريفية وغيرها لا يتحدد في وجود مصادر المياه الدائمة فقط وهذا يوصلنا الى حقيقة ان الحياة معدومة في اماكن عدم توفرها بل العكس صحيح فالحياة موجودة على شكل مستقرات بشرية في المناطق الحارة والاستوائية والحارة جدا وفرتها مياه الينابيع والعيون والابار الطبيعية والابار الارتوازية في كثير من اجزاء الصحراء العربية والتي كانت بديلا حيويا عن مصادر المياه الدائمة ولذلك كانت تشكل بوجودها نواة تتجمع حولها المستقرات البشرية حيث نجد القرية ومساكنها محتشدة حول نواة واحدة وهي بئر ماني يضمن الحصول الدائم والمنتظم من المياه لجميع افراد القرية كما في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية والجبلية وشبه الجبلية وعند اقدام الجبال وفي الهضاب والسبب يعود لمحدودية العرض منه وزيادة الطلب المتنافس عليه الامر الذي يدعو للتكتل والاحتشاد دون التفرق والانتشار بعيد للنقص في الامكانيات البسيطة في اول امر الاستقرار البشري الذي فرض وجود الانسان حتى استطاع السيطرة على الامر في اقامة السدود والخزانات والبحيرات الاصطناعية لتامين اكبر كمية من المياه اوقات شحتها واستخدامها في الاوقات الاخرى كنوع من انواع التكيف مع البيئة المحيطة.

والمضطلع بخريطة توزيعات السكان والصور الجوية يجد ان التجمعات البشرية الريفية تظهر على هيئة اشكال مختلفة فنجدها على شكل اشرطة على طول الانهار والمجاري المائية وعلى شكل نويات ونجمات حول الابار والعيون والينابيع ونجدها على شكل هالة دائرية كبيرة حول البحيرات حسب سعتها وحجمها ونجدها دوائر صغيرة محتشدة متجمعة حول الابار الارتوازية في عرض الصحراء الواسعة راسمة لوحة فنية متنوعة الاشكال والالوان فرضها الوجود الطبيعي للظاهرة على سطح الارض.

2. العوامل الاقتصادية.

الزراعة حرفة اقتصادية بحتة في ظل نظام توفير الغذاء للسكان بكميات ونوعيات معينة تلبي احتياجاتهم وفق قدرة شرائية معينة يستطيع الانسان سد متطلباته، وما الزراعة الا نتيجة خلصت من مجموعة عوامل مشتركة في مكان معين لضمان نجاحها كما ذكرنا سلفا ولذا فهي من محددات وجود الاستيطان الريفي ونوعية استقراره كوجود التربة الجيدة والموارد المائية الدائمية والمناخ الملاءم، فالعوامل الاقتصادية تأتي بالمرتبة الثانية بعد العوامل الطبيعية في توزيع الاستيطان الريفي على صفحة الاقليم بعد ما قررته العوامل الطبيعية في فرضها لاختيار المكان المناسب لها وما اختيار الموقع المناسب لها الا حالة معكوسة بين موضع القرية الموجودة وامكانية استثمار الارض لنوع معين من الانتاج الزراعي يفضله الانسان عن بقية المحاصيل الاخرى، والمتتبع تأريخيا لعلاقة الانسان بالبيئة التي وجد فيها يكشف لنا عن حالتين فالحالة الاولى الدور الضعيف للانسان في تأثيره على البيئة لقلة حيلته وامكانياته في السيطرة والاستثمار فنجد علاقته فنجد علاقته ضعيفة لقوة الطبيعة في تاثيراتها فتكون المجتمعات الريفية قليلة العدد والحجم وعديمة الاستقرار وخاصة في الصور الاولى من التركز السكانيكما ذكرنا في الفصل السابق اما الحالة الثانية بدأت بعد التطور الذي حصل عندما مر المجتمع الريفي بأواخر مرحلة الرعي والتطورات التي غيرت كثير من المفاهيم والامكانيات الاولى التي عهدها حسب معرفته البسيطة عندما ارتبط وجوده بالارض اكثر فاكثر وان عدد افراد مجتمعه اصبح يتزايد وان امكانيته على التكيف مع البيئة اصبح اكثر مرونة ليصبح المجتمع الريفي اكثر تطورا فقد ازداد عدده وحجمه وتركزه وكثافته وتنوعت صور توزيعه حين ألف الارض الزراعية الصالحة والتربة الخصبة وتوفر الموارد المائية الدائمية والمناخ الملائم وهي مقومات الحياه الزراعية الاقتصادية المطلوبة والتي كانت السبب الرئيسي في استقرار الانسان واختياره للمكان ويبدو تاثير العوامل

الاقتصادية في رسم صورة توزيع المستوطنات الريفية على صفحة الاقليم والتي تفرضها صيغ معينة تجمع بين القديم والحديث بين النمط الاول الذي كانت عليه وبين النمط الثاني الذي تطورت عنه الحالة الاولى بشكل تراديتيي ولفترات زمنية طويلة، ويعبر عنها بمجموعة عناصر اولها ملكية الارض حيث خضعت ملكية الارض ولسنوات طويلة فاقت القرن او القرن والنصف تقريبا لنظام سنت التشريعات لاصحاب النفوذ وزعامات العشائر القبائل الملكية العامة للارض فقط بل انها مقتصرة بها ولا يمكن لاي فرد من افراد القرية الامتلاك وعلى الجميع ان يخضع لقوانينهم وان يعملوا عمالا اجراء تحت رحمة بما يعرف (الاقطاع) فهي فترة لا يمكن نكرانها سيطرت على الارض والانتاج الزراعي سواء اكان ذلك في الوطن العربي او في اوربا او في امريكا، اما في الوطن العربي فقد سعت بعض حكومات الاقطار العربية التخلص من هذه الظاهرة وايجاد الحلول تجاهها وهي كثيرة كان ابرزها ارجاع الملكية لاصحابها الحقيقيين كونها كانت اراضي مغتصبة من قبل الاقطاعيين وتثبيت الملكيات الزراعية يقابله دعم دائم من ادارة الحكومات كنوع من التنمية الزراعية وما أل اليه واقع توزيع المستوطنات الريفية، ولملكية الارض دور كبير في اخراج المظهر النهائي لتوزيع المستوطنات الريفية حيث تميزت المناطق ذات الملكيات الصغيرة العائد للفلاحين اصحاب الارض الحقيقيين بأحتشاد السكان وتجمعهم على اساس اجتماعي يفرضه التقارب وصلات الرحم والدم في قرى صغيرة تمتاز بكثافة سكانية وكلما صغرت الملكيات للارض لكل ارض مالك خاص بها تقاربت الاراضي وتجاورت وكلما تقاربت الارض تقاربت القرى والمستوطنات الريفية مشكلة نمطا من الاستيطان الريفي في الاقليم ظهر مع بداية نهاية الاقطاع الجائر للارض مدعما خارطة توزيع السكان بتجمعات سكانية منتشرة متباعدة ومحتشدة في الوقت نفسه كان اساسها الملكية الفردية للارض وتجمع السكان في قرى متعددة.

اما الملكيات الزراعية الكبيرة والتي تعود في امتلاكها الى اشخاص محددين كما ذكرنا للاقطاعيين وزعامات القبائل ورؤسائها فتظهر الارض واسعة جدا لا حدود لها لا نجد فيها اي مظهر لتوزيع السكان ولا قرى متباعدة ولا متجمعة محتشدة والامر مقتصر على قرية واحدة يسكنها الفلاحون الذين يعملون في ظل الاقطاع اجراء عمال لا يتصلون بالارض سوى انهم ينهون يوم عمل لاستلام رواتبهم ان وافق الاقطاعي على منحهم اجورهم.

اما نظام زراعة الارض واستثمارها فكان له الدور الكبير في توزيع المستوطنات الريفية وتعدد انماطها واشكالها على صفحة الاقليم، وكما ذكرنا سلفا ان الانسان اول استقراره كان في الاراضي السهلية المنبسطة حيث استواء الارض وقلة تضرسها وتعرجها والتي جذبت اعداد كبيرة من السكان ظهرت على شكل قرى متجمعة محتشدة لسهولة الحركة فيها وامكانية استثمار الارض بدون جهد ولا تكاليف مادية عالية لا سيما بعد التطور الذي واكب حرفة الزراعة باستخدام الاجهزة الحديثة والمعدات المتطورة في استغلال الارض بمساحات واسعة ليعيش الانسان فيها على شكل قرى متجاورة متالفة من ملكيات عامة وفردية مستفيدة بعضها من البعض في المشاركة في اعمال الزراعة بدءا من تسوية الارض وحتى حصاد المحصول.

ناهيك عن المشاركات الاجتماعية في الافراح والمناسبات والطقوس الاخرى كعادات وتقاليد خاصة وقد عرف الانسان كثير من الطرق والاساليب لحماية الارض من الكساد في الانتاج وما يقابله في المحافظة على كمية ونوعية المحصول لاعالة السكان وتوفير الغذاء لهم فالاستقرار في المناطق السهلية دليل على وجود التربة الخصبة وان عملية الزراعة المستمرة انهاك مباشر للارض وقلة انتاجها حتى عهد زراعتها سنة وتركها سنة اخرى حفاظا عليها الامر الذي يشجع المزارع على البحث عن اراضي اخرى عند قدمات الجبال وفي الاراضي الهضبة والصحراوية الا ان عملية استثمارها كانت مكلفة جدا لذلك قرر

اما الملكيات الزراعية الكبيرة والتي تعود في امتلاكها الى اشخاص محددين كما ذكرنا للاقطاعيين وزعامات القبائل ورؤسائها فتظهر الارض واسعة جدا لا حدود لها لا نجد فيها اي مظهر لتوزيع السكان ولا قرى متباعدة ولا متجمعة محتشدة والامر مقتصر على قرية واحدة يسكنها الفلاحون الذين يعملون في ظل الاقطاع اجراء عمال لا يتصلون بالارض سوى انهم ينهون يوم عمل لاستلام رواتبهم ان وافق الاقطاعي على منحهم اجورهم.

اما نظام زراعة الارض واستثمارها فكان له الدور الكبير في توزيع المستوطنات الريفية وتعدد انماطها واشكالها على صفحة الاقليم، وكما ذكرنا سلفا ان الانسان اول استقراره كان في الاراضي السهلية المنبسطة حيث استواء الارض وقلة تضرسها وتعرجها والتي جذبت اعداد كبيرة من السكان ظهرت على شكل قرى متجمعة محتشدة لسهولة الحركة فيها وامكانية استثمار الارض بدون جهد ولا تكاليف مادية عالية لا سيما بعد التطور الذي واكب حرفة الزراعة باستخدام الاجهزة الحديثة والمعدات المتطورة في استغلال الارض بمساحات واسعة ليعيش الانسان فيها على شكل قرى متجاورة متالفة من ملكيات عامة وفردية مستفيدة بعضها من البعض في المشاركة في اعمال الزراعة بدءا من تسوية الارض وحتى حصاد المحصول.

3. العوامل الاجتماعية.

لم تكن العوامل الطبيعية والاقتصادية هي المسؤولة فقط عن صناعة وجود الانسان واستيطانه في المكان فقد كيف الانسان نفسه مع العوامل الطبيعية والاقتصادية (فاللعوامل الاجتماعية تأثير كبير وفعال في ظهور المستوطنات الريفية ووجودها نمط معين في مكان دون اخر ضمن عناصرها المعروفة وهي العادات والتقاليد والاعراف والمعتقدات الدينية والممارساتوالانشطة ذات الارتباط بها والتي تطبع كل مجتمع بثقافة معينة دون اخرى)[31]، ويمكن بيان ذلك في المحاولة في التمييز بين المجتمعات المتحضرة والمتخلفة فالبلدان المتخلفة الزراعية يكون التنظيم الاجتماعي هو السائد والمعبر عن حياة السكان من خلال الالتزام المطلق بالعادات والتقاليد والاعراف ورفعها بمرتبة قوانين مقدسة لا يمكن الخروج عنها والا عد ذلك خرقا وتغيرا في النظام وذلك منافي لما اعتاد عليه

ويستهجن من قبل اغلب الناس ليصبح انعكاسه مطلق يقف امام توزيع السكان والابقاء على نمط واحد وهو المجتمع المحتشد في قرية واحدة تجمعها صلة القرابة والعشائرية التي تلبي رغبات السكان في الحصول على القوة والمنعة ضد الاخطار وتوفر المشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة سواء اكان في الزراعة او في المناسبات الاجتماعية كالافراح والاحزان والدفاع عن الارض وغيرها.

(ويبدو في الكثير من المستوطنات الريفية ان عامل الدفاع كان له الاثر الكبير في ظهور مستوطنات ريفية مهمة فالخلافات الفردية التي تتطور كونت نزاعات عشائرية على مستوى قبائل)[32] لذلك فان الامر يؤدي الى تغير في خارطة توزيع السكان حيث يضطر بعض سكان القرى الى الهجرة والنزوح القسري وقت شن الحروب الكبيرة بين القبائل وبعد ان يشعر اهالي القرية بانهم مهددون والخطر والموت يلحق بافرادها نتيجة تأزم الخلافات والسطو على الاراضي الزراعية يضطر اهالي القرية الى الهجرة الى اقاليم اخرى الامر الذي يظهر نمط جديد من توزيع السكان بدل من المتجمع الى المنتشر والمبعثر حتى تشعر القبيلة بالامان والاستقرار ويبدأ العمل الزراعي والانتاج الكثيف الذي يفوق سد الحاجة والاكتفاء الذاتي ونشاط الجانب الاقتصادي لدى المزارعين لتنمو لديهم فكرة التوسع العمراني لسد متطلبات افرادها من تأمين المسكن المنفرد الملائمو حجم العائلة في مزارعهم لتظهر نمط من الاستقرار كما ذكرنا المنفرد الذي يتطور ليكون نمط منتشر ومبعثر بدلا من النمط المتجمع والمحتشد في قرى محدودة قليلة العدد ليزداد عدد سكانها وحجمها بعد ان اصابها الضعف ابان هجرتها ونزوحها وخسارة عدد من افرادها في الحروب والخلافات بين القبائل.

4. العوامل التاريخية

تعرض الدراسات التأريخية نفسها في الدراسات الجغرافية ولا سيما عند دراسة الجوانب الاستيطانية للانسان عبر التاريخ للكشف عن صور توزيعه

والانماط التي ظهرت بها المستوطنات البشرية منذ بداية ولادتها وحتى يومنا هذا للتميز بين القديم والحديث منها (وكذلك في تفسير الانماط التوزيعية ذاتها اذ كثير ما يكون التوزيع الجغرافي للاستيطان الريفي في مكان ما صور قريبه لنمط توزيعها في الماضي وذلك تبعا لمدى بقاء العوامل ذاتها في رسم صور التوزيع والانتشار السكاني)[33] فأي استقرار بشري كان هو انعكاس ضعيف لمدى ادراك الانسان يوما ما لتأثير العوامل الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية في ظهور المستوطنات الريفية فالابتعاد عن سكن المناطق المرتفعة في الجبال العالية والهرب في الاراضي المتضرسة الوعرة الا معرفة حقيقة لصعوبة استغلال الارض فيها وممارسة النشاطات الاقتصادية كالزراعة وتربية الحيوانات ووجود القرى ومد شبكة طرق النقل ومد شبكة ري وصعوبات اخرى في التنفس لارتفاع الضغط وبرودة الطقس وكثافة الامطار والثلوج في حين وجد الانسان نفسه في السهول ومقدمات الجبال والاهوار والواحات الصحراوية للامكانية على التكيف مع ظروفها ومقاومتها والسيطرة عليها من خلال التكيف مع الظروف البيئة الصعبة لتكون امرا معتاد عليه ويمكن مجابهته بطرق ووسائل معينة لاجل الاستقرار في المكان بدلا من التنقل والانتشار في الارض مكون مجتمعات سكانية بحجم مستوطنات ريفية كبيرة والمتتبع تأريخيا للمستوطنات الريفية يكون اكثر فهما واطلاعا على صيغ التكيف والوجود البشري للمكان في التأثير في نمط استقرار الانسان وانتشاره وتجمعه.

5. التوزيع الجغرافي والبيني للمستوطنات الريفية.

على الرغم من الانسان يحاول الانتشار على سطح الارض وبسط نفوذه وسيطرته والاستفادة من سعة المساحة في تلبية متطلباته من السكن الا انه يفضل العيش في تكتل وتجمع على شكل جماعات متقاربة توفر الامن والامان والاستقرار والذي هو اللبنة الاولى التي اكتسبها وعدت قاعدة في الرغبة بالانتشار على سطح الارض ليكون النمط الاول وفي كل البيئات التي عهدها

الانسان المستوية والمتضرسة اليابسة والمائية هو النمط المتجمع المتكتل وبعد شعوره بالامان انتشر متكيفا مع بيئته التي سيطرت عليها التضاريس في تنوعها ويمكن مناقشة اهم البيئات:

1. البيئة السهلية. الموطن الاول.

تمثل السهول الموطن الاول لتواجد الانسان واستقراره في جماعات متكتلة ومتقاربه لمميزات عديدة ابرزها انها اراضي منبسطة ومفتوحة سهلة الحركة والنقل وممارسة النشاطات الاخرى في الوقت الذي كانت قابلية الانسان بسيطة وهي ببساطة طبيعتها قد هيأت الفرصة امام الانسان لاستخدام ابسط قدراته في مواجهة الصعوبات الطبيعية ليكون التوافق واضح بين ضعف قابلية الانسان الاول وبساطة ظاهرة السهول في استيطان الانسان فيها واستخدام مواردها في خدمته وسد متطلباته (وقد فضل الانسان السكن في السهول كونها بيئة مفتوحة وسطحها رتيب يخلو من المرتفعات المتضرسة والكتل البارزة وقد بنى تفضيله هذا على ادراكه العام الذي يحس به من حيث درجة استجابة البيئة السهلية لحاجاته ونشاطاته استجابه مع قدراته البسيطة في تسوية الارض ويعدها للانتاج الزراعي ويمد شبكة ري منتظمة وشبكة طرق كما وتتيح له مساحات كبيرة لاقامة المساكن الريفية)[34] والدارس للاقسام السطح في الوطن العربي يجد ان السهول فيه تنقسم الى قسمين كنوع من التقسيم الموقعي العام والذي وجد الانسان الاول نفسه فيها وهي السهول الداخلية ويقصد بها السهول التي يغلب عليها طابع الاحاطة بالظواهر التضاريسية بنسبة كبيرة والمتمثلة بسهل وادي الرافدين ذو المساحة (93,000 كم^2) وسهل وادي النيل والدلتا ذو المساحة (10,000 كم^2) ارض اقدم الحضارات البشرية القديمة التي انطلقت منها الحضارات الاخرى فضلا عن سهول الوديان الجبلية التي تنحصر بين المرتفعات سواء اكانت هضاب او جبال كما في سهول العراق الداخلية وسهول الهلال الخصيب (سوريا ولبنان وفلسطين والاردن) والمحيطة بوادي نهر العاصي والمناطق المجاورة له ناهيك عن

سهول المغرب العربي الداخلية والمعروفة باسم (سايس) والممتد بين مدينتي فاس ومكناس والتي تعد من اخصب المناطقمي مراكش لزراعة الحبوب والنوع الاخر هو (السهول الساحلية) ويقصد بها السهول التي تحيط بالبحار والمحيطات والمشرفة على البحر المتوسط والاحمر والبحر العربي والخليج العربي.انظر صورة رقم (1)

صورة رقم (1)

البيئة السهلية الزراعية

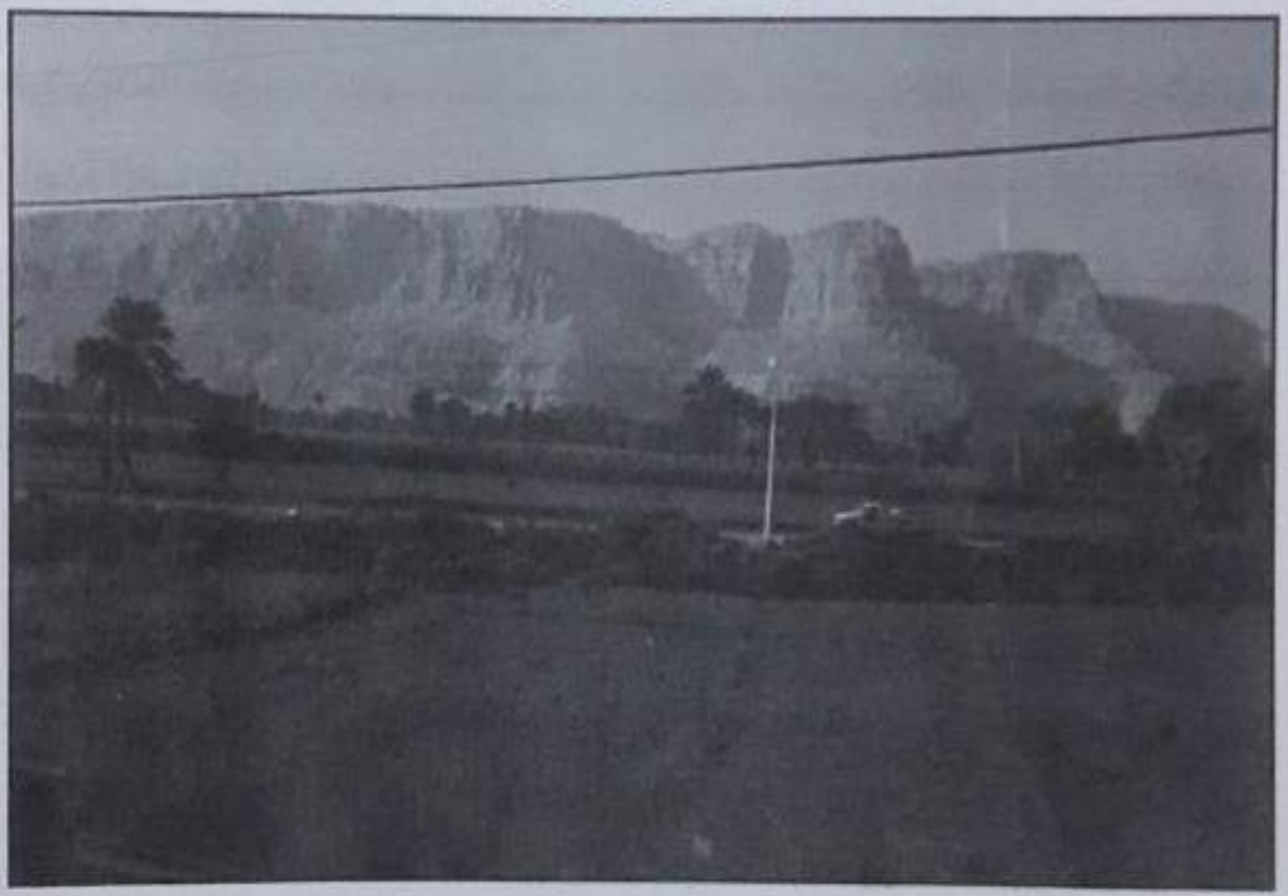

مثلت هذه الاراضي في حجمها بيئة خصبة لوجود الانسان واستقراره فيها بعد اختياره افضل المواقع فيها حرصا منه على الابتعاد عن خطر الفيضانات وارتفاع المد البحري الذي يدمر قراه ومساكنه البسيطة المتواضعة في أول امرها والتي كانت تصنع من المواد الاولية البسيطة المتاحة في المكان وما مادة البناء ونمط البناء وشكل البناء الا دليل واضح لانعكاس تأثير البيئة على سلوك الانسان، فقد استطاع الانسان ان يبنى مساكنه من ما يتوفر من طين في صنع اللبان لاقامة الجدران مضاف اليه التبن وبعض الاعشاب الخفيفة لاعطاء اللبنة

الواحدة قوة ومتانة فضلا عن استخدامه لجذوع الاشجار والنخيل والسعف لاقامة السقوف والابواب والسياجات لاحاطة المسكن تجنبا لمخاطر الحيوانات الشرسة ولمنع هرب حيواناته الاليفة ولتثبيت حدود مسكنه ونفوذه، اذ يحرص القرويون في بادي الامر على تسوية الارض وتعديلها ودكها ثم اقامة الجدران الاولى وبارتفاعات معينة لبناء غرفة او غرفتين ثم يجلبوا جذوع الاشجار وجريد السعف لاقامة السقوف ومن ثم يغطي السقف بمادة الطين الممزوجة بالتبن وغالبا ما يكون السقف مائلا لتفادي خطر مياه الامطار عند هطولها وعدم دخولها عبر السقوف، ان سعة حجم المسكن انعكاس مباشر لمقدار المستوى الاقتصادي والاجتماعي في تعدد مرافقه فكلما كانت المستويات اعلى شمل المسكن على غرفة او غرفتين للنوم ومكان للمطبخ ومكان لاعداد الخبز ومكان لاستقبال الضيوف ومكان لايواء الحيوانات وهي في الغالب تكون قريبة جدا من انظار القروي للاستفادة منها في حلبها وغير ذلك كما وان مساكن القروين تكون دائما متقاربة ومتزاحمه مع بعضها مشكلة قرية صغيرة نتيجة تجمع السكان بكثافة عالية اكثر من أي مكان اخر حرصا على التقارب والتجمع وعدم الانتشار في الاراضي الزراعية وشغل مساحة كبيرة يمكن الاستفادة منها في الانتاج الزراعي اما توزيع المساكن والقرى فانه يكون دائما مقتصرا على وجود المجرى المائي الدائم الانهار متخذا شكلا خطيا على طول المجرى ومحاذيه لخطوط الطرق والمواصلات.

2. البيئة الجبلية.

تعد الجبال من اهم المظاهر الطبيعية في الوطن العربي وتاتي اهمية الجبال من حيث تأثيرها المهم في الكثير من الجوانب الطبيعية والبشرية والمهم في مجال دراستنا هنا هو الجانب البشري وتأثيراتها في تباين توزيع السكان زمانيا ومكانيا فالجبال تمثل المظهر الثاني بعد السهول في الاهمية كونها المكان الذي فكر العيش فيه بعد السهول حرصا منه على السكن في الاماكن العالية لدرء الاخطار الطبيعية وغير

الطبيعية وقد عدت الجبال مركزا لاستيطان الريفي لجماعات كثيرة الا ان النمط السائد هو النمط المنتشر المبعثر اكثر منه المتجمع الا ان النمطين موجودين حسب قوة الجذب لسد متطلبات وحاجات الانسان فالمساحات الصالحة للزراعة والتي استطاع الانسان ان يسخرها لنفسه كانت صغيرة مقارنة بتلك في السهول كما وان الارتفاع يزيد من الجهد والتعب في الصعود والنزول ناهيك عن توفير مياه وكميات منظمة تجمع المحاصيل الزراعية كما وان الحاجة الى الامان والحماية من التجمع فرضت على السكان ان يكون في ارتفاعات معينة كما في جبال العراق ولبنان وسوريا اذ ان المنطقة الجبلية وعرة متضرسة صخرية حادة وذات حافات وزلقة خالية من التربة في كثير من الاحيان لا يمكن استثمارها في الزراعة، ويمكن ملاحظة النمط الاخر من الاستيطان أي (المتجمع) حول الابار والعيون والينابيع الطبيعية للتزود بالمياه للسكان وللحيوانات وللزراعة مكونه تجمعات سكانية على شكل نويات صغيرة متكتله، اما نمط البناء ونوع المواد وشكل البناء في المنطقة الجبلية فأن له طابع مميز عن بقية الانماط في البيئات الجغرافية الاخرى وكما ذكرنا فأن المساكن تبنى في الارتفاعات الاولى القريبة من السهول والوديان أي بامتدادها عند السفوح البسيطة والمدرجات الواسعة مستفيدين من عامل القرب من السهول والاودية في الاشراف على الاراضي الزراعية العائدة لهم ويكون نمط السكن على شكل مدرجات الواحدة فوق الاخرى بصفوف مستوية تربطها ممرات ملتوية وهي في تقاربها مشكلة قرية من مجموعة مساكن بهيئة مدرجات اما شكل البناء فهو ذو ميزة خاصة في المنطقة الجبلية فهو يتأثر بعوامل عديدة اهمها درجة انحدار السفوح ومدى توفر شبكة نقل وتوفر مورد مائي دائم وطبيعة المناخ من حرارة وامطار واتجاه الرياح والثلوج وسماكة التربة ناهيك عن المستوى المعاشي لافراد القرية حيث يحرص القرويون في الجبال على تجنب المطر والرياح والثلوج لتسكن في ظلها لتقليل خطرها في دمار القرية وعند الانحدارات القليلة للتمكن من الصعود والنزول المريح دون الجهد والتعب الشديدين وضمان وجود مصدر مائي سواء اكان عين او بئر او ينبوع للاستخدامات المتعددة

الشرب والري والاستعمالات الاخرى وتبرز هذه الظاهرة في العراق وسوريا والمغرب والاردن. انظر صورة رقم (2)

صورة رقم (2)

البيئة الجبلية الوعرة

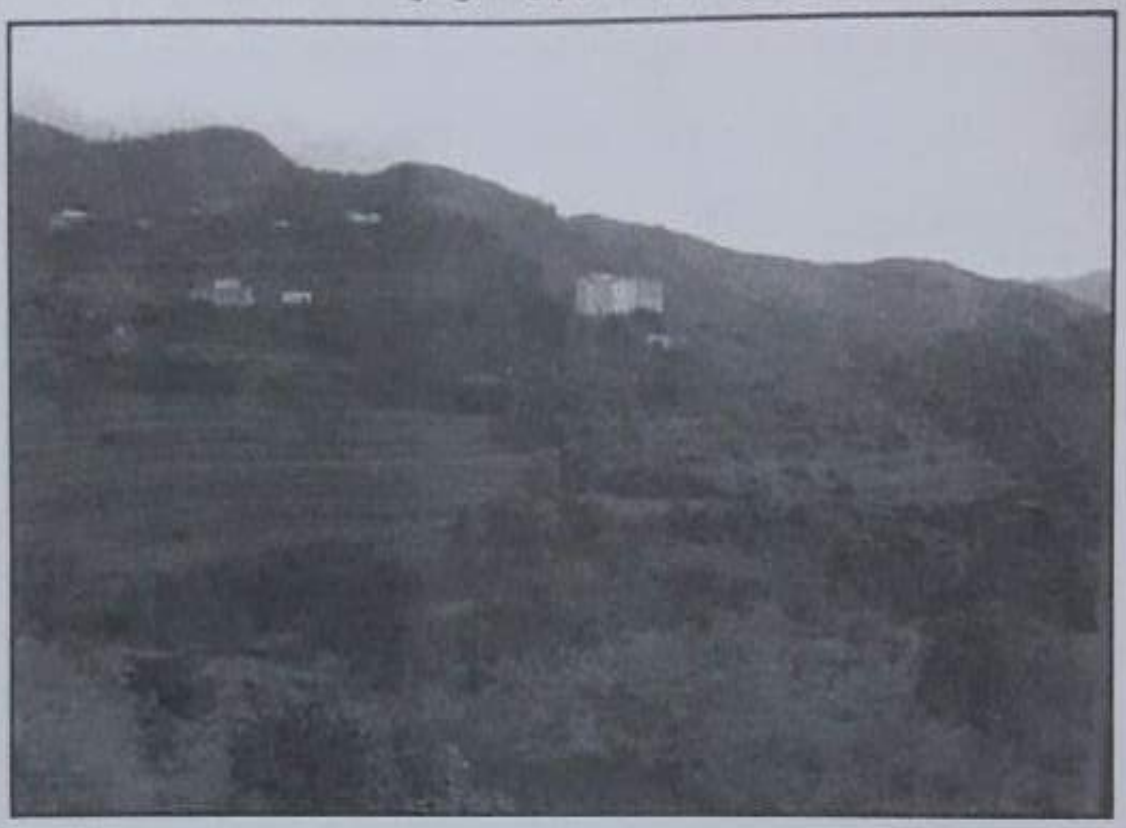

اما بالنسبة لنوع مواد البناء فقد كانت البيئة المحيطة خير مكان لتوفر امكانات البناء وما نوع المواد وشكل البناء الا انعكاس حقيقي للبيئة وقد اعتمد سكان الجبال في بناء مساكنهم على الصخور مختلفة الاحجام في بناء الجدران ورصف الممرات وعمل بعض الاراتك لقوتها وفي صنع اسيجة للمساكن من خلال رصفها المحكم وقد تفننت في ذلك كثيرا وظهر لها بنائين مهرة استطاعوا ان يشيدوا كثير من الواجهات الجبلية باستخدامهم للمواد البسيطة اما المواد المستخدمة في صنع السقوف فقد كانت تستخدم الاخشاب من جذوع الاشجار الصنوبرية الطويلة وذات السمك المعلوم بعد رصفها باحكام الواحدة جنب الاخرى ويثبتها بالحبال والمسامير ولم ينحصر استخدام الاخشاب على صناعة السقوف فقط بل صنعت منها الجدران والاعمدة الاخرى كبناء حظائر الماشية وعمل الاراتك والمتاكي داخل المنزل وخارجه وعمل الاسيجة التي تحيط بالمسكن وبالماشية كما ويراعي عند البناء ان تكون

السقوف مائلة باتجاه المنحدر لتمنع تكدس الثلوج والامطار اوقات سقوطها فضلا عن بناء المداخن لاخراج الدخان من النار المستخدم في التدفئة واعداد الطعام وقد شاع استخدام هذه المواد في البناء في كثير من الاقطار العربية الشمالية ودول أوربا وامريكا كنوع من السكن المستقر.

ولا تخلو الجبال من استيطان السكان المتنقلين الرحل كظاهرة مشابهة للسكان في الصحاري والسهول فالعامل الحاسم في هذا هو التغير المناخي حيث يشهد فصل الشتاء انخفاض درجات الحرارة وسقوط امطار بكثافة عالية ولاشهر طويلة مع تساقط الثلج وهي ظروف تنعدم فيها توفر الغذاء للافراد العائلة لقساوة المناخ الامر الذي يضطر السكان الترحال والبحث عن اماكن اقل قسوة ويمكن توفير الغذاء لافراد عوائلهم وهذا الترحال الدائم يفرض نوع من المساكن الخاصة والتي تعرف بـ (الخيام) ومفردها (خيمة) وغالبا ما تصنع من جلود الحيوانات التي تربيها تلك العوائل انظر صورة رقم (3)

صورة رقم (3)

الخيمة العربية في البادية

وابرزها (الماعز والاغنام والابل) تحاط وتكون قطعة كبيرة وتثبت على اعمده في الارض وتوفر هذه الخيام فرصة التنقل بسهولة وحسب التغير الفصلي للمناخ حيث يهبط السكان الى مقدمات الجبال اوقات الشتاء بحثا عن الدفئ ويصعدون الى اعالي الجبال صيفا بحثا عن المناخ البارد اللطيف، ويراعى في نصب الخيام نفس الشروط عند بناء المساكن الصخرية المستقرة من حيث توفير الارض الملاءمة بعد تسويتها وعند الحافات المنبسطة وتكون ابوابها عكس اتجاه الرياح ومواجهة لاشعة الشمس وتكون قريبة من مصدر مائي دائم ومتصلة بشبكة نقل (ممرات) بسيطة لتسهيل الحركة والتنقل فضلا عن وجود الحظائر لتربية الماشية بالقرب من المساكن وتحاط الخيام حسب عدد افراد العائلة المتقاربة بسياج خاص اما بالنسبة للغرف ففي الخيام توجد غرف لكنها ليست بالصورة التي تظهر عليها في المساكن الثانية حيث تقطع (الخيمة) الواحدة الى مقاطع فيها لجلوس الرجال والضيوف وغرفة لجلوس النساء اما المطبخ واعداد الطعام فيكون في مكان مفتوح امام مكان النساء للتمكن من الاشراف المباشر.

3. بيئة الهضاب والبوادي.

تمثل الهضاب او البيئة الهضبية في الوطن العربي جغرافيا في النطاق الذي يقع خارج نطاق الجبال والسهول فهي امتداد مستمر بين الاول والثاني ولذا فقد اصبحت الهضاب تشغل مساحة واسعة من الوطن العربي والتي تمتاز بمميزات خاصة ابرزها انها مرتفعة نسبيا عن مستوى سطح البحر اقل من الجبال اعلى من السهول دون وجود بروزات عالية كالقمم فضلا عن ميزتها المناخية وهي صفة الجفاف وهي جزء من صفات المناخ العام في الوطن العربي وتقسم الهضاب الى قسمين هما (الهضبة الشرقية) والتي تشمل هضبة شبه جزيرة العرب والهضبة الغربية في العراق والهضبة الشرقية في سوريا اما الهضبة الغربية وتضم الهضاب

التي تشكل معظم الشمال الافريقي لكل من مصر وليبيا والجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس في الوسط والجنوب.انظر صورة (4)

صورة رقم (4)

بيئة الهضاب والبوادي

وما صفة المناخ الا تعبير واضح عن قلة المياه وشحتها في مناطق وانعدامها في اماكن اخرى فقد تسير اياما في الصحراء لاترى سرابا، وما التنقل والترحال الا بحثا عن الماء والكلأ (الغذاء) للسكان فيها لهم ولماشيتهم التي يرعونها الهضاب والبوادي المقفرة في عموم الوطن العربي وهو النمط المتنقل المرتحل حيث يعيشون حياة البداوة ويمتهنون حرفة الرعي والتي تقضي بامتلاك نوع او عدة انواع من الحيوانات كالاغنام والماعز والابل على شكل قطعان تختلف اعدادها تكون تحت رعايتهم في البحث لها عن الماء والكلأ من خلال التجوال في مراعي تحتوي على النباتات والاعشاب الصحراوية التي تستسيغها الحيوانات بعد ان نفذت في المراعي الاولى لان حاجاتها من الماء والكلأ تزداد بزيادة اعدادها وهذا امر يتعذر على كثير من الرعاة من الناحية الاقتصادية فنجدهم منتشرين مبعثرين في عموم

الصحراء لايتركزون حول مكان ما الا لبضعة ايام قليلة وسرعان ما يرتحلون، انظر صورة رقم (5)

صورة رقم (5)

رعي الابل في البادية

وهناك نمط اخر من الاستيطان وهو التجمع والتكتل حول مصدر مائي دائم كالعيون والابار والمعتمدة على المياه الجوفية (الباطنية) وهم سكان الواحات الصحراوية ويفضل سكانها البقاء والاستقرار لوجود العشب والماء لهم ولحيواناتهم وهم قريبون والى حد بعيد من سكان البيئة السهلية، اما نمط البناء ومواد البناء وشكل البناء مختلف في هذه البيئة عن البيئات الاخرى حيث يعيش السكان في الخيام وليس في المساكن الثابتة من الحجر والخشب وغيرها من المواد اذ ان التنقل فرض هذا النوع لسهولة رفع المسكن والانتقال به الى مكان اخر وكما ذكرنا سلفا فان الخيام تصنع ولاتبنى من جلود الماعز والاغنام والابل بعد تجميعها وخياطتها باحكام وهي من اعمال النساء بشكل قطعة واحدة

كبيرة وتثبت على مجموعة من الاوتاد الخشبية الطويلة والتي يصل طول الواحدة منها مترين فاكثر وعند نصبها يراعى ان تكون الارض مستوية ونظيفة وتوضع عكس اتجاه الرياح لتلافي العواصف الترابية واشعة الشمس الحارقة ويمثل حجم الخيمة الواحدة وسعتها والاثاث و(المفروشات) التي تحتويها على الناحية الاقتصادية والاجتماعية لاصحابها وغالبا ماتكون خيمة كبير العائلة وشيخها اكبر الخيام واكثرها اثاثا وافضلها صناعة وتكون في صدارة المكان الذي تتجمع حوله الخيام الاخرى، ويراعى في الخيمة الواحدة التقسيمات المعروفة للاغراض المختلفة حيث تقسم الخيمة الى ثلاث اقسام القسم الاول للنساء والاخر للطبخ والقسم الاكبر للضيوف واستقبالهم بحيث يكون واسعا ومريحا ويلاحظ ضمن هذا الاستقرار النسبي وجود نمطين فالنمط الاول يصور حالة من الانتشار في نصب الخيام في جميع الارض التي يستقرون فيها لبسط النفوذ والسيطرة لتوفر المرعى الجيد وتكون متباعدة والمسافة بين الواحدة والاخرى مسيرة نصف ساعة تقريبا هذا في الشتاء اما في الصيف فتكون متقاربة ومتجمعة لقلة ما يتوفر من الماء والكلأاما الصفة الغالبة للسكان فهم في ترحال دائم في الصحراء طوال السنة وفي حركة دائمة لاتمنعهم الحواجز ولا الحدود السياسية يتوغلون في اعماق الصحراء في الشتاء اوقات هطول الامطار وبعدها لكثرة المراعي ويقتربون من الانهار ومجاريها في الصيف وعند الابار والتي يحرص الرعاة على معرفة مواقعها في ترحالهم لضمان السير بالقرب منها.

4. بيئة الاهوار والمستنقعات.

تمثل بيئة الاهوار والمستنقعات اغرب البيئات التي عاش فيها الانسان والتي يقل مثيلاتها في عموم الوطن العربي وينحصر وجودها في جنوب العراق كجزء من السهل الفيضي عند مصبات نهري دجلة والفرات في الخليج العربي (والاهوار تسمية تطلق على الاراضي المنخفضة التي تغطيها المياه طوال ايام السنة)[35] وتكون المياه فيها انظر صورة رقم (6)

صورة رقم (6)

بيئة الاهوار جنوب العراق

على ارتفاعات مختلفة تبدأ من بضعة سنتيمترات بسيطة وتنتهي عند سبعة امتار، تكونت الاهوار من مياه متعددة المصادر وابرزها مياه نهر الفرات الذي ينتهي كليا في بحيرة الحمار ليصبح نهرا منبسطا يلتقي بعد ذلك بنهر دجلة في القرنة فضلا عن الفيضانات السنوية التي تحدث لنهري دجلة والفرات في اشهر اذار ونيسان ومايس بكميات كبيرة جدا اما في فصل الشتاء فيتم تغذية الاهوار من الامطار الساقطة والزيادة الطفيفة التي تحدثها تلك الامطار في مجرى الانهار لتغمر هذه المياه مساحات واسعة من الاراضيالمجاورة مشكلة الاهوار[36].

ومما يجدر الاشارة اليه ان مستوى المياه يرتفع خلال فصل الفيضان وينخفض في المواسم الاخرى اما التربة فهي من احدث انواع الترب حيث تشغل سطح مثلث تمتد قاعدته مابين مدينتي الناصرية والعمارة وينتهي راسه عند مدينة القرنة، اما توزيع الاهوار ففي الاراضي الجنوبية من العراق تتوزع اداريا ضمن مسافة 6000 ميل2 في كل من محافظة ميسان والتي تقسم الى ثلاث مناطق الشرقية والمتمثلة بهور الحويزة والغربية والمتمثلة بهور العودة والجنوبية كما

وتتوزع الاهوار في محافظة ذي قار التي تضم خمسة اهوار اهمها (هور ابو زرك والحمار والجبايش والسناف والعدل اما الاهوار الواقعة في محافظة البصرة فهي هور الحمار والمسحب والصلال)[37].

ان لاقليم الاهوار والمستنقعات خصائص معينة تميزه عن بقية الاقاليم اقتصاديا اذ تزخر الاهوار بثروات هائلة سواء اكانت نباتية او حيوانية وان تلك الثروات والمستغل منها بشكل خاص تعد من المصادر الرئيسية للاقتصاد العراقي منذ القدم فالقصب والبردي للبناء والدفئ ومنتجات الحيوانات للغذاء واشهرها الجاموس والابقار والاغنام والماعز وكذلك الطيور والاسماك والمواد الطبيعية الاخرى، وعلى الرغم من المساحة الكبيرة التي تتمتع بها الاهوار الا انها قليلة نسبيا وذلك لارتفاع نسبة المياه والتي تتباين في الشتاء عنه في الصيف لذلك يضطر السكان الى اقامة مساكنهم الريفية فوق جزر اصطناعية مناسبة فوق مستوى المياه انظر صورة رقم (7).[38]

صورة رقم (7)

المسكن الريفي في بيئة الاهوار

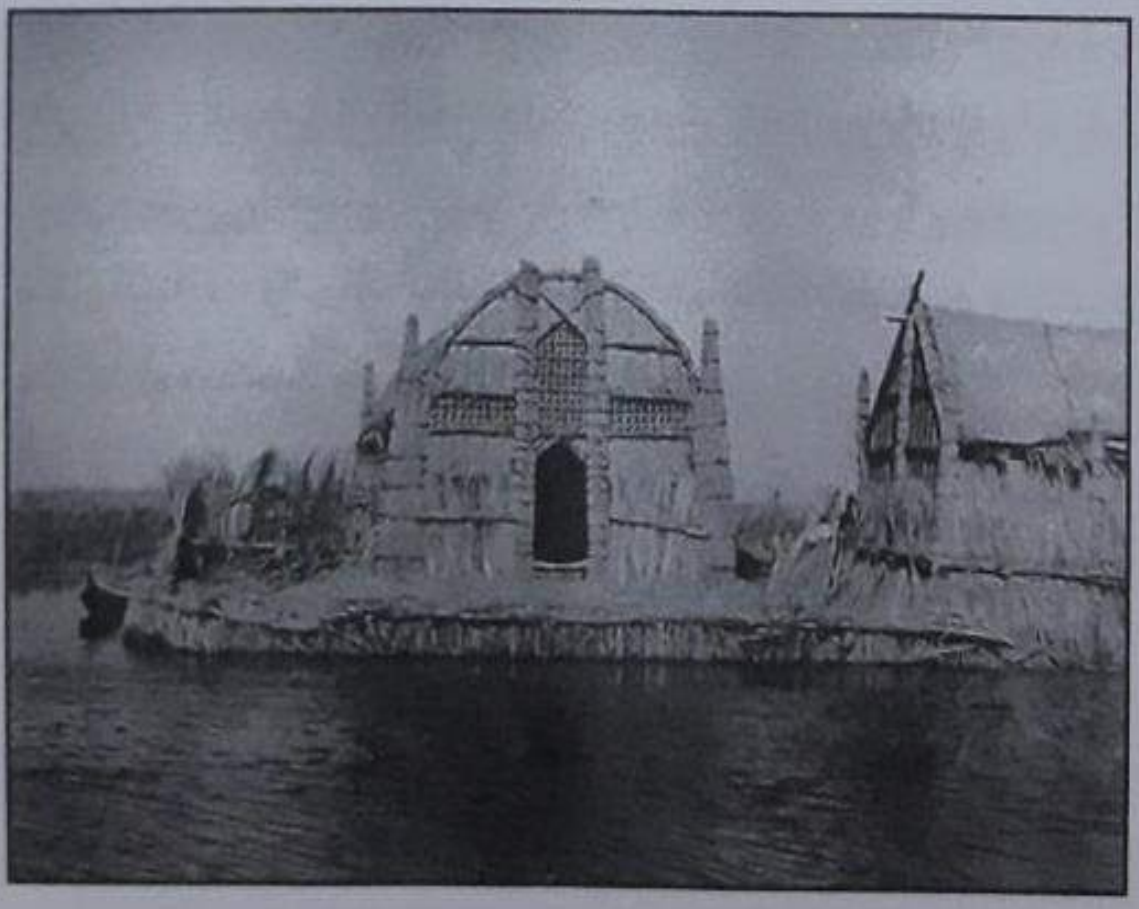

اما مادة البناء وشكل البناء ونوع البناء فله خصوصية تميزه عن بقية المساكن الريفية في البيئات الاخرى كظاهرة جغرافية تدخل في تشكيلها عوامل كثيرة في المسكن الريفي في الاهوار وما هو الا انعكاس صادق لظروف البيئة والمجتمع وعلى الرغم من بساطة الخبرة الفنية والهندسية المستخدمة في تشييده، فمواد البناء الرئيسية المعتمدة هي القصب والبردي والطين اما شكل البناء فتكون طريقة عمله بغرس القصب على شكل حزم مجمعة لتعطي القوة والمتانة اكثر في ارض الهور مع معرفة تامة بعمق المياه لغرض اختيار الاطوال المناسبة منها في ذلك ثم ياتي بحزم اخرى وتربط معها لزيادة اطوالها وهكذا حتى تعمل على شكل اقواس وترصف حزمة بجوار الاخرى وتغطى بالقصب على شكل صفائح ويلقى عليها الطين الرطب طبقة بعد طبقة اخرى لزيادة سمكها[39].

اما ارضية الصريفة فتكون مستوية ونظيفة ومغطاة بطبقة سميكة من الطين الرطب وتفرش بصفائح القصب وتفرش بالاثاث البسيط للجلوس. اما اقسام المسكن الريفي فهي غرفة للضيوف وتكون واسعة وكبيرة وغرفة خلفها للنوم وغالبا ما تكون الصرائف المتعددة للسكن وتخصص واحدة منها لاستقبال الضيوف وتراعى فيها المواصفات الخاصة والاشكال الجميلة في التصميم والشكل والهيئة لتكون تعبيرا عن المستوى المعاشي والاقتصادي والاجتماعي بين ابناء القبيلة والقبائل الاخرى، لذلك تكون المساكن على نوعين، فالنوع الاول يعرف بـ(الصريفة) والتي تبنى من نبات القصب (السقف والجدران) والنوع الثاني فهي (الاكواخ) والتي تبنى بالطين للجدران والقصب للسقف وهذه تكون عند حافات الاهوار كونها تحتاج ارض صلبة وثابتة على العكس منه في (الصريفة).

انماط الاستيطان الريفي.

ان العوامل الجغرافية كمقومات طبيعية وبشرية التي كونت الاشكال الاستيطانية هي المسؤولة عن وجود انماط متعددة من الاستيطان البشري تختلف

باختلاف الاقاليم الجغرافية من موقع ومصدر مائي وتربة ومناخ واساليب حياة وعادات وتقاليد وما هذه الانماط الا وليدة تطور استيطاني دام قرونا متتالية تغيرت فيها افكار الانسان حول السكن ونمط الحياة والاساليب والوسائل التي كان يستخدمها انذاك في استثمار الارض بحيث تغير تغيرا جذريا عبر الازمنة المختلفة في المكان الواحد وفي الامكنة المختلفة في الزمن الواحد كتعبير حقيقي عن التطور الفكري لدى الانسان.

والنمط: مصطلح مستخدم في الدراسات العلمية الجغرافية اشارة الى الشكل الذي تنتظم به العناصر الجغرافية فوق سطح الارض وفي مجال هذه الدراسة فهو يستخدم للاشارة عى النمط الذي تظهر فيه المستوطنات الريفية من حيث الحجم والشكل والتنظيم والتوزيع على صفحة الاقليم تبعا لمؤثرات طبيعية وبشرية فكثير ما نجد مستوطنات ريفية تتخذ نظام معين تختلف فيه عن الاخرى 40 دون التناسي في اهمية العامل التاريخي ودوره في الاستيطان الريفي والتطورات التي حدثت عبر الزمن على شكل قرية وتنظيمها والصور الاولى لها وما عليها الان، والدراسات التاريخية تسلط الضوء على بعض القرى التي نمت وتطورت ومازالت الى يومنا هذا وفي الوقت نفسه تعطينا تصور عن قرى نمت وتطورت واندثرت ومحيت اثارها وانشأت قرى بجانبها او فوقها بصور جديدة ولحظارات اخرى مغايرة في الحياة والسلوك والادوار ويمكن تمييز انماط الاستيطان الريفي من خلال التالي:

1. الاستيطان الريفي المحتشد (المتجمع).

يعد الاستيطان المحتشد اكثر الانماط انتشارا واقدمها تاريخا وقد يرجع ظهوره الى العصر الحجري الثالث ويمكن القول بان هذا النمط من الاستيطان يمثل اول مظهر للتفاوت بين الجماعات سواء في النشاط الاقتصادي او الاجتماعي ولعل قرى وادي الرافدين والنيل تعتبر النويات الاولى التي تطور عنها العمران البشري الى المدن ويكون فيه الاستيطان على شكل تجمعات سكانية منظمة

وغير منظمة متقاربة ومتجاورة بعضها مع البعض الاخر تمثل بدايات وجود الانسان على سطح الارض لكسب الامن والاستقرار وابعاد الاخطار والخوف من البيئة المجهولة المحيطة به وافضل البيئات لوجود هذا النمط هي البيئات السهلية الفسيحة الصالحة للزراعة والبيئات الصحراوية الواسعة عند مجاري الانهار ومنابع المياه الدائمة الاكثر جذبا للسكان حول عامل توطن اقوى دون غيره، وتبدو المستوطنات الريفية فيه على شكل مجموعة منازل متقاربة محتشدة فرضتها وفورات الموقع كالارض الصالحة للزراعة من تربة خصبة ووفرة مصدر مائي ومناخ ملائم للزراعة وتربية الحيوانات سواء اكان في السهول او في الجبال، انظر صورة رقم (8)

صورة رقم (8)

النمط المتجمع في الجبال

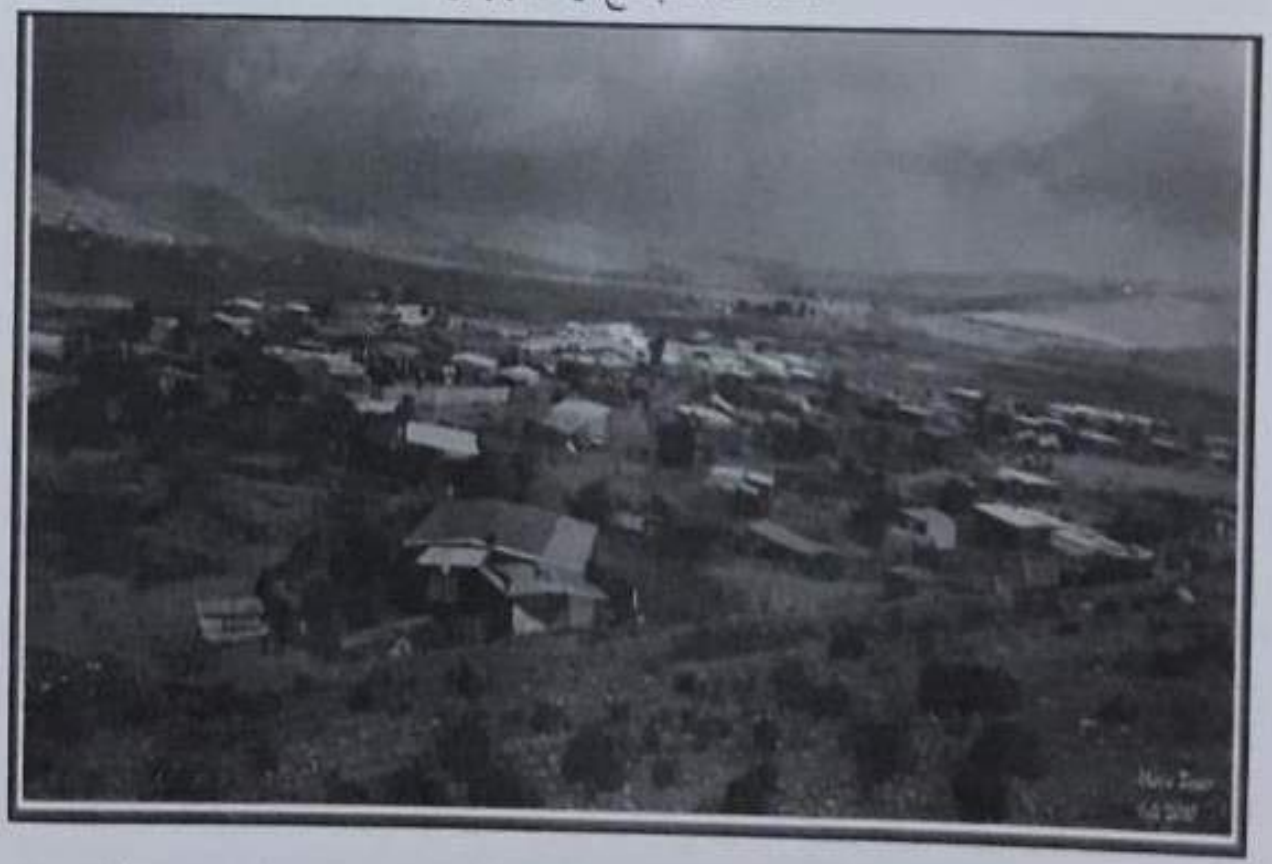

اما بالنسبة لحجم القرية وتنظيمها وشكلها، فمن حيث الحجم فان حجم القرية يكون صغيرا ومحدودا في البيئات الجافة وعند حافات الصحارى بحيث لايقتصر عددها على عدد من المساكن في حين يكون عدد المساكن في البيئات السهلية والجبلية لوفرة المياه وسعة الاراضي الزراعية الواسعة والتربة الخصبة

والمناخ الملائم للانتاج الزراعي لذلك تكون العلاقة طردية بين القرى المحتشدة والمتجمعة وبين الاراضي السهلية الخصبة وفيرة المياه وتكون العلاقة عكسية بين النمط المحتشد والاراضي الجافة قليلة المياه انطلاقا من ضروريات العمل الزراعي الذي يقضي بالعمل الجماعي ابتداءا من تسوية الارض وحراثتها وبذارها وتنظيم ريها وحصادها الى بيع المحصول واعداده لغرض التصدير للحاجة الماسة الى الايدي العاملة الزراعية من الرجال والنساء وخصوصا الشباب.

اما تنظيم المستوطنات الريفية فان اشكالا تنظيمية عديدة تأخذها منها ما يكون ذات تنظيم هندسي حرص عليه الفلاحين لاسباب اهمها الحفاظ على اكبر قدر من المساحة الصالحة للزراعة وارتفاع سعر الارض ونمو السكان وعدم توفر اراضي بذات الخصوبة والانتاجية والاقتصار على عدد من المنازل لغرض السكن دون التوسعة، كما وتتخذ المستوطنات الريفية في هذا النمط اشكالا متعددة ابرزها الشكل الطولي المساير لمجاري الانهار والروافد وطرق النقل واشكال دائرية حول عيون وابار مائية او حول القرية الكبيرة لتوفر بعض الخدمات المركزية دون غيرها.

2. الاستيطان الريفي المنتشر.

وفي هذا النمط التوزيعي تنتشر المستوطنات الريفية بشكل متباعد عن بعضها وتتوزع بصور عشوائية بعد ان ساد الامن والاستقرار الذي حققه الانسان في عيشه المتجمع مع ابناء جنسه في مجموعات سكانية كبيرة وتعلم ممارسة الوسائل والاساليب بعد ماصاحبه ذلك التطور الفكري والمعرفي لديه، ويتمثل النمط في البيئات الجبلية والصحراوية والتي تتوزع الظروف الطبيعية بشكل غير منتظم في الرقعة الجغرافية والتي تفرض سيطرتها على تركز السكان وتشتتهم كحاجة الجماعة البشرية للموارد المائية كالانهار والابار والعيون والينابيع وجفاف المناخ وارتفاع درجات الحرارة في مكانوانخفاضها في مكان اخر، وتلعب التضاريس والموارد المائية دورا في توزع السكان سواء اكان في المناطق الجبلية او

في المناطق السهلية فقد كانت الاراضي الجبلية المتضرسة العالية اماكن طاردة للسكان في حين كانت الاراضي السهلية والهضبية وقدمات الجبال والاراضي المستوية ملاذا امنا للاستيطان الريفي لجماعات كبيرة من السكان، انظر صورة رقم (9)

صورة رقم (9)

النمط المنتشر من المساكن الريفية

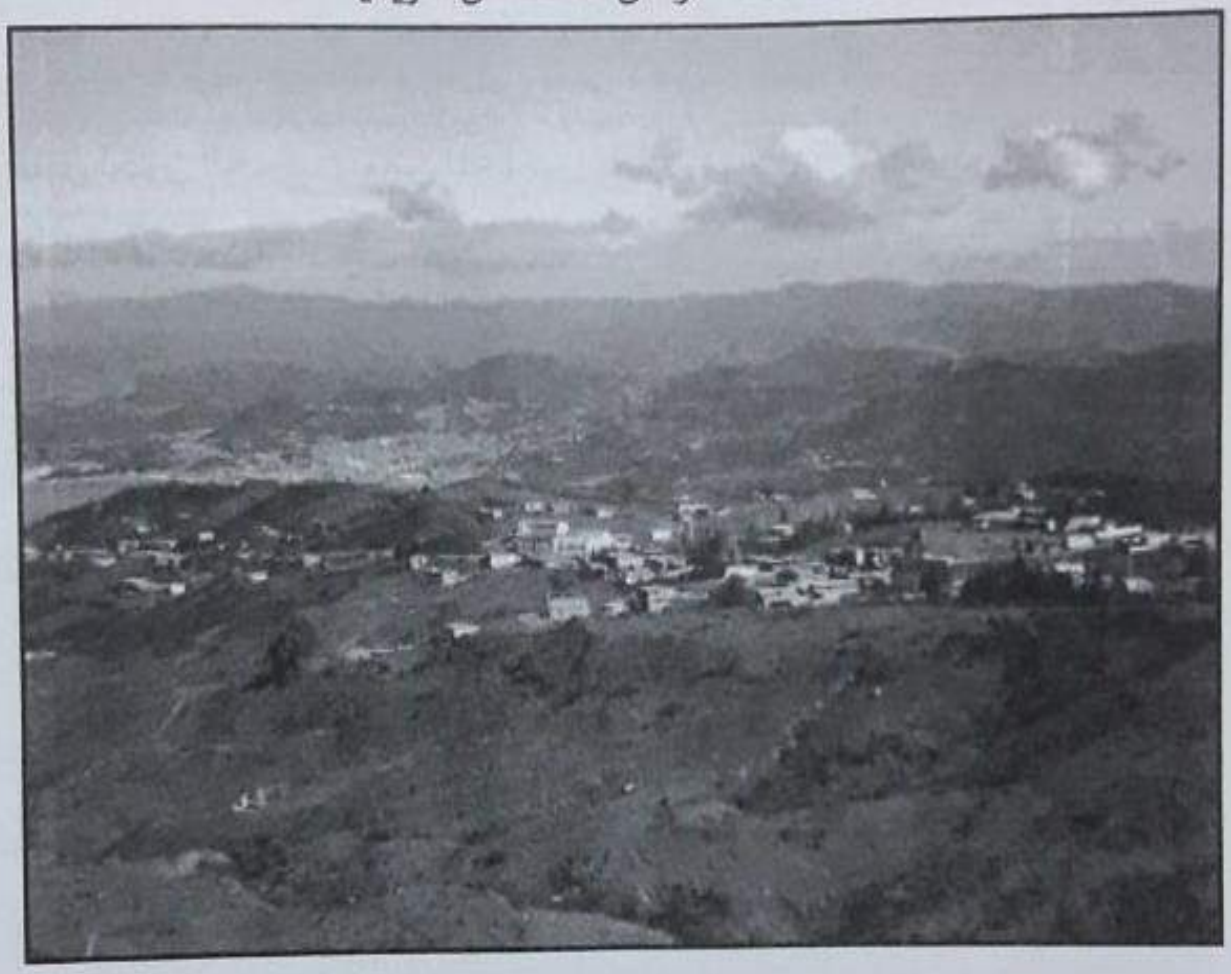

لم تكن فكرة الانسان في الاستيطان والاستقرار في المكان واختيار افضلها والعيش بتجمع وانتشار في مكان دون اخر الا نتيجة التطور الفكري والمعرفي الذي يتراكم عبر فترات زمنية تطورت فيه نظرته للحياة والبحث عن العيش الامن في مكان تتوفر مقومات الحياة بشكل يؤمن الحياة وتطورت معها وسائل الانتاج واساليب التكيف مع البيئة المحيطة واستثمار امكاناتها في الاستقرار التي تعبر عن السلوك المنظم لمعيشة الفرد من حيث الشكل والوظيفة ومادة البناء وبما يتلائم والنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الريف.

3. الاستيطان الريفي المنعزل.

وفي هذا النمط من الاستيطان الريفي يكون سكن الانسان وعائلته في منزل ريفي منعزل او مجموعة من المنازل تبتعد كثيرا عن المساكن الريفية المنعزلة الاخرى في ارضه الزراعية الخاصة به، وما الانعزال الا لتحقيق رغبة الفلاح في العيش في ارضه اكثر من رغبته في العيش بقرية تضم مجموعة من مساكن الفلاحين ليتولى بنفسه العمل فيها والاشراف المباشر عليها ليبني حظائر حول منزله لايواء حيواناته ومنازل صغيرة لافراد عائلته القريبة جدا منه فضلا عن المخازن لخزن الحبوب وبعض المحاصيل الاخرى، حتى لايضطر الى التنقل يوميا من منزله الى حقله الذي يكون بعيدا عن القرية سيما وان الريف يعاني من تخلف في طرق النقل والتي مازالت ترابية ووسائط النقل البدائية الامر الذي يجعل امر تنقله عائقا وصعبا امامه. انظر صورة رقم (10)

صورة رقم (10)

النمط المنعزل للمسكن الريفي

ان الانسان بفطرته كائن بشري اجتماعي لايستطيع العيش الا بالقرب من افراد عائلته وان عاش منعزلا مضطرا لظروف بيئية او اقتصادية معينة تمنعه من العيش في قرى واسعة الا ان ما تحققه عزلته واستقراره وسط حقله ومزرعته يعود عليه بالنفع الاقتصادي الذي لايجده في العيش في نمط اخر ولهذا النمط مميزات كما وله سلبيات فمن مميزاته ان يستقر في ارضه الخاصة به أي ضمن الملكية الخاصة التي تسود كثير من الاراضي الريفية فضلا عن قربه من ارضه الزراعية وامكانية اشرافه المباشر على محاصيله وحيواناته كما وتعطي العزلة الخصوصية الاجتماعية في منزله في الحركة لافراد الاسرة داخل المنزل وخارجه سيما وان اكثر النشاطات تمارس امام المنزل مثل اعداد الخبز والطبخ وحلب الاغنام والابقار ووضع العلف لها كما ويوفر المسكن في الاراضي الزراعية المناخ اللطيف في الجلوس لاستنشاق الهواء النقي اوقات العصر والليل.

اما سلبياته فهي عديدة ابرزها صغر حجم القرى الريفية لرغبة الفلاح في السكن المنعزل كما وتؤدي العزلة الى الانقطاع عن ممارسة الحياة الاجتماعية والاتصال والحوار والتجمع مع ابناء الريف الاخرين فضلا عن قلة فرص التطور والتعرف عليها والاستفادة منها وعدم وجود أي وسائل ترفيهية ناهيك عن انعدام وجود الخدمات وابرزها التعليمية والصحية والكهرباء والماء الصالح للشرب والمواصلات والاتصالات لصعوبة توفيرها وتقديمها لكل بيت منعزل نظرا للصعوبات التقنية والمالية وخاصة في البلدان النامية لذلك يفضل العيش في مجموعات سكانية قليلة معلومة العدد تشجع حكومات الدول على تقديم الخدمات لها وربطها بشبكة طرق نقل تسهل عملية الوصول والاتصال بها

4. الاستيطان الريفي المبعثر.

يتسم هذا النمط من الاستيطان بتباعد المستوطنات الريفية عن بعضها وانتشارها في مساحة واسعة من الارض متخذة اشكالا غير منتظمة شأنها شأن النمط المنتشر من المستوطنات لكنها اكثر تباعدا واوسع مساحة.

تظهر صور هذا النمط في بيئات مختلفة واهمها البيئات الجافة قليلة الموارد المائية وضعف الانتاج للتربة لذلك يحاول الانسان فيها التشبث والتكيف للبيئة الطبيعية والاكتفاء بالقليل من متطلبات الحد الادنى للحياة لذلك نجدها متناثرة متباعدة جدا كما في الهضاب والصحارى الحارة الجافة.

كما وتظهر صور اخرى له في البيئات الجبلية في محاولة كبيرة من الانسان البحث عن مقومات الحياة البسيطة كنوع من الرضى بدلا من الاراضي التي عرفها لتوفر ارض ذات تربة خصبة نسبيا ومورد مائي دائم ومناخ ملائم كتوفر الامطار في موسم معين تساعد على نشاط الانتاج الزراعي، وما النمط المبعثر الى صورة اخرى لنمط تجمع السكان في مكان وزمان واحد لاغراض توفر مقومات الحياة البسيطة اولا والشعور بالامان والاستقرار ثانيا فلا عجب ان نجد مستوطنات ريفية في مكان بعيد منقطع ثم تسير ليوم او يومين لانجد اثرا لاي وجود بشري لعدم توفر مقومات الحياة. انظر صورة رقم (11)

صورة رقم (11)

النمط المبعثر للاستيطان الريفي

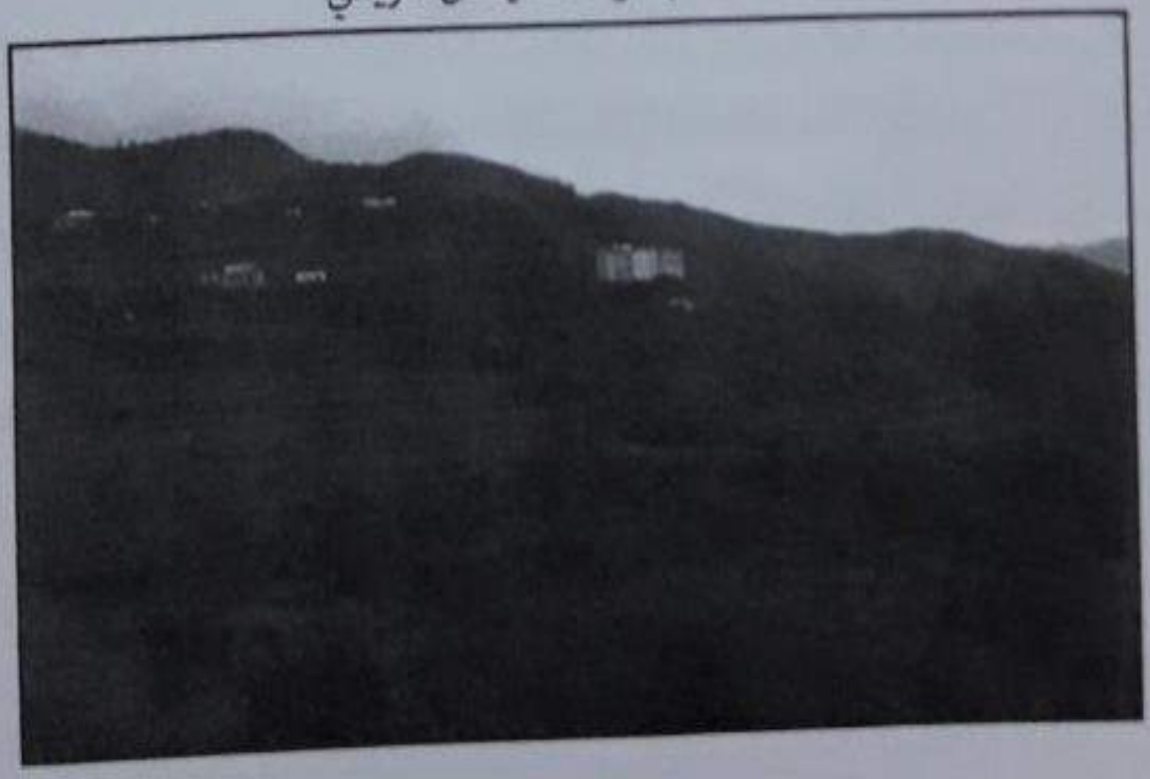

مورفولوجية المستوطنة الريفية

مفهوم مورفولوجية المستوطنة الريفية

(تعد دراسة المستوطنة الريفية ووحداتها السكنية ظاهرة جغرافية ذات سمة حضارية واجتماعية)[45] وابرز صور العمران التي اقامها الانسان على الارض واتجاهه نحو استثمارها واستقراره فيها تبعا لاختيار افضل المواضع لنشوء المستوطنة سواء اكانت في البيئات المتضرسة الجبلية او البيئات المنبسطة السهلية او بين هذا وذاك في البيئات الهضبية وامتدادها في الاهوار والمستنقعات، فضلا عن ما تعكسه المرحلة التي بلغها المجتمع في مجال تفاعله مع بيئته والتغيرات التي طرأت على الوحدة السكنية التي تعبر عن السلوك المنظم لمعيشة الفرد من حيث الشكل والوظيفة ومادة البناء بما يتلائم والنشاط الاقتصادي والاجتماعي في الريف، ويمكن تحديد مكونات المستوطنة ورسم الاطار العام لها وشكل امتداد وحداتها السكنية ضمن نمط توزيعي معين. وتعرف المورفولوجية على انها مظهر المستوطنة الريفية المرئي الخارجي (الشكل) الذي يتكون من عدة عناصر ابرزها خطة المستوطنة ونمط اشكال الابنية والدور الوظيفي المنشود، ويمكن تعريف المورفولوجية من الناحية الوظيفية على انها المظهر الخارجي للمعالم الجغرافية للمستوطنة واهميتها الاجتماعية والاقتصادية ضمن اطار وظيفي تقوم به لسكان الريف كايواء الفلاح وعائلته وتوفير الامن والاستقرار وابعاد الخطر ودرء وتوفير مستلزمات واساليب الراحة بعد رحلة عمل طويلة في الانتاج الزراعي، تعد جغرافية الريف من فروع الجغرافية التي تعنى بدراسة الواقع المورفولوجي للمستوطنة الريفية التقليدية العشوائية غير المخططة من حيث الخطة والنسيج المعماري والتركيب الداخلي وصولا الى تحديد انماط توزيع الوحدات السكنية في البيئات الجغرافية ضمن عوامل محددة ساعدت على تشكيل مظهرها

الخارجي وبروز عناصرها الاساسية لذلك تتطلب دراسة المورفولوجية معرفة اتجاهين اساسين اولهما (شكل القرية وتكوينها وامتداد وحداتها السكنية) وثانيهما (تصميم المسكن الريفي وبنائه وتكوينه والتطورات التي تظهر على المظهر العام له) كتعبير صادق عن حقيقة تفاعل الانسان وبيئته في استخدامه لمقومات الموضع في تشكيل المسكن بالشكل الذي هو عليه سواء من حيث سعة المساحة وصغرها وشكله بسقوف محدبة او مستوية ومواد بنائه المستخدمة في انشاءه كالطين واللبن والحجر والجص او من النباتات كالقصب والبردي وجذوع الاشجار واوراقها او من حيث تنظيمها فمنه المخطط المنظم ومنه العشوائي التقليدي فضلا عن دراسة التطورات التي تحدث فمنها ما يكون مفاجئ وسريع ومنها ما يكون بطئ يحاكي القديم ومنه ما تغيرت معالمه واندثرت اثاره ولاتذكر له أي صورة من صور وجوده على سطح الارض.

العوامل المؤثرة في تشكيل مورفولوجية المستوطنة الريفية.

تعزى انماط المسكن الريفي لعوامل عديدة تقف وراء تشكيل المسكن الريفي بهيئته وصورته النهائية، فمن غير الممكن ان نميز عامل مؤثر واحد في ذلك لتعدد البيئات اولا ولتنوع المعارف والافكار وتغير الخبرات والتقنيات يوما بعد يوم. ويمكن الوقوف عند اهم العوامل المؤثرة في ذلك:

1. العوامل الطبيعية.

تعد العوامل الطبيعية اكثر العوامل المؤثرة في تشكيل المسكن والمستوطنة الريفية في جميع المواضع للبيئات الجغرافية فالموضع والمناخ والتربة والتضرس والماء واليابس عوامل محددة وتسيطر وتدعو الانسان الى التكيف معها او التصدي لها عبر مهارات وتقنيات وخبرات متراكمة للحد من خطورتها ومن البديهي جدا ان تكون فروق كبيرة بين اختيار موضع سكني في ارض سهلية منبسطة واختياره في موضع ارض متضرسة فالذي يلزم للعمران في الموضع الاول

يختلف عن الثانية، ففي المنطقة الجبلية يكون النمط المتجمع لسكان الريف عند السفوح المنبسطة وقليلا مانجد المسكن الجبلي يكون متباعد عن مساكن القرية كلها بصورة محتشدة مترابطة بل تكون اكثر احتشادا في الاراضي الاكثر وعورة لقلة الاراضي المنبسطة في عموم الاراضي الجبلية اولا واختيار موضع في ظل المطر ومواجه لاشعة الشمس وحرصا على التجمع عند منبع مائي دائم وموضع امن ومستقر دون المواضع الخطرة.

اما في المنطقة الصحروية الجافة وشبه الجافة فان المورد المائي ذو دور كبير في تجمع السكان وانتشارهم في السكن لاسيما وان الماء ضروري جدا للحياة والحاجة تتطلب الاحتشاد والتجمع عند البئر او العين المائية او بالقرب منها وبطبيعة الحال كلما كانت المياه المتوفرة بكميات كبيرة كلما كانت الرغبة في التجمع والاحتشاد كبيرة والعكس صحيح في ذلك وهي حالة عكسية عنه في المناطق الرطبة معلومة كمية الامطار ومواسمها فيكون الانتشار للمساكن الريفية هو النمط السائد.

اما بيئة الاهوار والمستنقعات فان المساكن الريفية تكون متجمعة ومحتشدة تارة ومتفرقة ومنتشرة تارة اخرى اذ ان بيئة الاهوار بيئة مائية في كل نواحيها الا بعض التلال الترابية البسيطة التي لاترتفع كثيرا عن مستوى الماء يستغلها الانسان باكبر قدر ممكن لاقامة المساكن وذلك للحاجة الضرورية لها وقد يضطر الفلاحون الى اضافة الطين ونبات القصب والبردي الممزوج بالطين لردم المياه المنخفضة وزيادة رقعة اليابسة في المياه، اما المساكن المتفرقة فنجدها عند حافات الاهوار المتصلة باليابسة (الشاطئية) ذات الظهير الترابي.

2. العوامل الاقتصادية.

تمثل العوامل الاقتصادية في مقدمات العوامل المؤثرة في تشكيل المستوطنات والمسكن الريفي في البيئات المختلفة ويبدو تاثيره اوضح سيما وان الزراعة من النشاطات الاقتصادية الفعالة في كثير من بلدان العالم لذلك هي

ترتبط بنوع المحصول المزروع واسلوب استثمار الارض وانظام الزراعة المتبع في الارض الزراعية.

فنظام الزراعة الكثيفة الذي اهتدى اليه المزارعون في استثمار الارض وفيرة الماء والمناخ الملائم والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وجهد الانسان وتطور خبراته وتقنياته واساليبه المتجددة في سبيل الانتاج الوفير الذي يسد متطلبات وحاجات السكان انجح اسلوب اتبعه المزارعون، وبما ان الزراعة تحتاج الى ايدي عاملة كبيرة فان الامر يتطلب تجمع السكان بكثافة عالية في قرى كبيرة مزدحمة السكان وان تفرقوا في بعض الاحيان الا انهم يشكلون قرية كبيرة والسبب في نجاح الارض في الانتاج الزراعي لمحاصيل متعددة كالفواكه والخضراوات والقطن والرز لحاجة هذه المحاصيل لاعمال متعددة تبدأ من تسوية الارض وحتى حصادها التي يتخللها دوام الاشراف والمتابعة المستمرة لضعف تلك المحاصيل لمقاومة الامراض والافات الزراعية في حين تكون الكثافة قليلة في الاراضي التي تزرع بمحصولي الحنطة والشعير كونها زراعة واسعة لاراضي كبيرة جدا والاكثر دقة هو دخول الالة في مجالات متعددة قلصت جهد الانسان كالمحراث الميكانيكي والحاصدة الميكانيكية ومكائن ومعدات اخرى يحرص الفلاحون في الغالب على التجمع في وحدات سكنية متراصة في قرى صغيرة مشكلة في تجمعها قرية كبيرة توفيرا للارض الزراعية وتوفر مقومات نجاحها كالتربة الخصبة والمورد المائي الدائم والمناخ الملائم والانتاجية العالية المبنية على اساس النجاح في استثمار الارض واسلوب الزراعة ونوع المحاصيل وكميتها ناهيك عن دور طرق النقل التي تربط القرية بالقرى الاخرى ومدى جذب الطريق للمسكان الريفية على امتداد جانبيه ليعكس بها نمطا متجمعا خطيا في كل قرى ارياف الوطن العربي.

3. العوامل الاجتماعية.

تعد القرية (المستوطنة) الريفية وحدة اجتماعية متماسكة قبل ان تكون وحدة سكنية تربط بين سكانها علاقات متعددة وروابط قوية كعلاقات الدم والرحم والقرابة وهي في شكلها سياسيا وحدة بدائية قديمة لاتصلح للسكن اذا ماتطورت حياة الفلاح الاقتصادية والاجتماعية اذا ساد التطور والتقدم الحضاري بل وتفكك الجماعة وتكون متغيرة متفرقة اذا ماتغيرت الظروف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية.

تعد العوامل الاجتماعية ذات اهمية كبيرة في تشكيل نمط القرية وامتدادها ودورها فالانسان بفطرته كائن اجتماعي لايستطيع العيش بمفرده الا مع ابناء جلدته من الذين يتصل بهم بعلاقات قوية كالدم والرحم والقرابة والتي تشجع على التجمع والاحتشاد في مكان للحصول على الامن والاستقرار والتزاور والارتباط الاجتماعي ومازالت كثير من القرى وحتى يومنا هذا تعيش هذا النمط و لاتحيد بل تشجع عليه وتمنع الفرقة كنوع من الحصانة والقوة كما في ريف العراق كنوع من العادات والتقاليد والاعراف التي يسنها افراد القبيلة تمثل قوانين صارمة تلتزم بها القبيلة والتي غالبا ما تنعكس على شكل القرية ونمطها وامتدادها انعكاسا يفوق سيطرة الظروف الطبيعية رغم قساوتها وصعوبة مجابهتها كنوع من التنظيم القبلي يفرض التكيف ضدها وما شكل المسكن الريفي من تصميم ومواد بناء وكونات ووظيفة الا تكيف قوي ضد قساوة الظروف الطبيعية والاقتصادية كما موضح في ثنايا هذا الفصل وخاصة عناصر مورفولوجية المسكن الريفي ولاسيما في الاقطار العربية النامية، و لايمكن النظر على التكييف على انه نوع من القوة في مواجة الظروف الطبيعية فقط اذ يمكن النظر لها من زاوية اخرى وهي ان الاحتشاد والتجمع نوع من قلة الحيلة والقوة التي يمتلكها سكان القرية في الوقوف ضد الظروف وضعف وسائله وخضوعه للتقاليد والاعراف السائدة الموروثة الامر الذي يضطره البقاء في موضعه

دون الحراك كما في البيئة الجبلية المتضرسة الوعرة وفي بيئة الاهوار والمستنقعات ذات الظروف المناخية القاسية والبيئة الصحراوية الجافة التي لايستطيع كثير من السكان والاستقرار والتكيف فيها.

4. العوامل التاريخية.

تساعد العوامل التاريخية على الكشف عن نمط انتشار وتوزيع وشكل المساكن الريفية التي عاش فيها الانسان بدايات وجوده على سطح الارض في مواضع مختلفة من خلال موروثه من القرى والمساكن التي تعكس جانب من الاحداث التي مرت بها البشرية فقد كان الانسان يحرص على ان لايقيم في المواضع المفتوحة عند الطرق ومسارات القوافل المارة التي يمكن ان تغزا ويعتدى على السكان الامنين ولذلك كانت الاحداث محفزا كبيرا لتجمع السكان واحتشادهم في قرى كبيرة توفر لهم الامن والاستقرار وتبعد عنهم الاخطار وسرعان ما يصار الى الانتشار والتفرق بعد زوال الخطر في حدود معقولة من التباعد تفرضها مدى الحاجة للمتطلبات من القرى ذات المركزية في الخدمات واولها وجود رئيس القبيلة واهميته في تسير الحياة وحل النزاعات والخلافات واقامة المناسبات السعيدة والحزينة فضلا عن الظروف غير الطبيعية التي تفرض زيادة حاجة السكان الى حماية القبيلة ورعايتها بما يشجع على السكن المتجمع المحتشد في مكان واحد ناهيك عن اعتبارات اقتصادية واجتماعية مؤثرة في النظام الكلي للمستوطنة وشكلها الخارجي ونمط توزيعه في بيئات مختلفة تمنحها الخصوصية رغم عمومية انطباق المؤثرات.

عناصر مورفولوجية المستوطنة الريفية.

تتكون مورفولوجية المستوطنة الريفية في اقسام كثيرة من الوطن العربي من ثلاث عناصر متفاعلة فيما بعضها مشكلة في جوهرها البنية والمظهر العام لها وهي كالتالي:

1. خطة المستوطنة الريفية.

ويقصد بها الشكل العام الذي تتخذه المستوطنة الريفية كجزء يتألف من خلال اطارها الخارجي او النظام الشبكي للشوارع الداخلية فيها وتشمل دراستها كأهم عنصر مورفولوجي يتضمن ثلاث محاور تعمل جميعها متفاعلة شأنها في ذلك شأن المدن التي تنشأ وتنمو وتتطور وتقدم وظائف معينة ضمن البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لتتحول فيما بعد الى واقع مادي ملموس في المنطقة الريفية. وتشمل:

أ. انظمة الشوارع.

وتضم الفضاءات التي تستخدم لمرور الاشخاص والعربات والمكائن الزراعية باحجامها المختلفة، وتبدو هذه الشوارع متباينة في الامتداد والسعة والتعرج تبعا لنمط توزيع قطع الاراضي غير المنتظم والكثافة السكانية الخاصة بكل مستوطنة وبذلك تظهر ثلاث انواع من الشوارع وهي كالتالي:

1. الشارع الرئيس وتفرعاته المعبدة التي تلتقي به مباشرة وغالبا ما تمر هذه الشوارع وسط المستوطنة او على جانب منها.
2. الشوارع الترابية وهي شوارع سالكة غير منتظمة العرض والشكل والامتداد اذ تكون ضيقة في مواضع وواسعة في مواضع اخرى وتمتاز بصلاحيتها لمرور الاشخاص والسيارات والمكائن الزراعية.
3. الممرات والمسالك وهي عبارة عن ممرات ومسالك ترابية ضيقة ومتعرجة تمتد بين الوحدات السكنية المتجمعة تصلح لمرور الاشخاص (السابلة) وقطيع الحيوانات المتراصة وغالبا ما تكون سدود تنتهي عند المساكن متخذة شكلا شجريا في امتدادتها وتفرعاتها.

ب. نمط قطع الاراضي.

وهي تعبر عن النسق او الترتيب الذي تتخذه قطع الاراضي (المساكن الريفية) المختلفة والتي تشكل في مجملها الظهر العام للمستوطنة وتتباين المستوطنات في مساحاتها وابعادها تبعا لكل عائلة نتيجة لعدم اتباع نظام هندسي معين في تخطيطها كونها عشوائية (تقليدية) وهذا يعتمد على حجم العائلة والقدرة الاقتصادية) التي تنعكس على عملية المسكن الريفي الذي يتضمن عدد من الفضاءات المغلقة والمفتوحة والمعتمدة على معايير تقليدية يفرضها التراث والتراكم المعرفي والقيم الاجتماعية والنمط السائد في البناء وامكانية الفلاح في التوسعة والضيق وغالبا ما يطمح الفلاح في حجز مساحة واسعة من الارض لاغراض التوسعة المستقبلية عند نمو حجم العائلة وزيادة عدد افرادها.

ج. نمط البناء.

يمثل المسكن الريفي التقليدي وحدة سكنية ذات اطار مادي يعكس الواقع الوظيفي للحياة الاجتماعية والاقتصلادية للفرد والمجتمع فيها، فهو يجسد في بنائه حاجات وامكانيات الانسان وبما ينسجم والبيئة الطبيعية من حيث التصميم واسلوب البناء الذي يعبر في اصالته عن التراكم الحضاري لاقسام كبيرة من الوطن العربي فضلا عن الدور السكني فهو يقوم بفعاليات مكملة للفعاليات الانتاجية كالحظائر والمخازن وممارسة الاعمال الاخرى وهي تشمل (غرف النوم والفناء الداخلي (الحوش) والمضيف والطارمة وحظائر الحيوانات ومخازن العلف).

2. نسيج البناء المعماري.

يقصد به دراسة الوحدات السكنية من حيث مواد البناء وعدد الطوابق وطراز البناء والكثافة العمرانية، ولايقل شانها في الدراسة عن شأن خطة

المستوطنة الريفية كعنصر مورفولوجي يتضمن عناصر متفاعلة مع بعضها البعض وتقدم وظائفها بشكل متكامل وهي كمايلي:

أ. مواد البناء.

تشكل دراسة مواد البناء للمسكن الريفي امرا ضروريا لاهميتها في الكشف عن الواقع السكني وتاثير انماطه وتحديد مكانة ساكنيه في السلم الاجتماعي والاقتصادي بدلالة المادة المستخدمة مباشرة من الارض كمادة بناء في الاسس او تستخدم بعد تهذيبها وتحسينها في بناء الواجهات باشكال مختلفة توحي بالجمال وهي عموما تختلف حسب الموقع الجغرافي كون المسكن الريفي انعكاس صادق لظروف البيئة كما ذكرنا سلفا.

وتقسم مواد البناء من حيث المادة الاولية المنتجة لها الى قسمين وهما (طبيعية وصناعية) اذ تستخرج الاولى من الارض مباشرة وتستعمل في البناء مثل الطين والرمل والحجر ومواد بنائية اخرى كجذوع الاشجار او النخيل وسعفها وسيقانها اما الصناعية فهي مواد بنائية مصنعة كالطابوق والاسمنت والجص والنورة ومواد اخرى مساعدة.

ب. عدد الطوابق.

تعكس دراسة عدد الطوابق الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تكون فيها الاسر الريفية والتي تفرضها خصائص المعرفة والقيم الاجتماعية والامكانية المادية والنمط السائد المتبع في البناء في المستوطنة الريفية، غير ان النمط السائد في الريف هو المستوطنات ذات المساكن الريفية التقليدية غير المخططة (العشوائية) وبصورة عامة فان الريف العربي لا تتالف وحداته السكنية اكثر من طابق تمتد بشكل افقي بارتفاع طابق واحد والسبب في ذلك يعود الى اسلوب البناء البدائي وطبيعة المواد المستخدمة والامكانات البسيطة والوضع الاجتماعي الذي يؤكد على الخصوصية والمنعة دون الاطلالة على الجيران وسعة المساحة الريفية المفتوحة في الافق التي تشجع على البناء والامتداد، وان وجدت بعض

المساكن الريفية ذات الطابقين فما هي الا انعكاس حالة من التطور الاقتصادي والاجتماعي للعائلة فضلا عن التطور في مواد البناء المستخدمة التي لها القابلية على تحمل البناء العلوي كالاسمنت والحديد والجص وجذوع الاشجار المحكمة في الصنع والانشاء.

ج. طراز البناء.

يعد المسكن الريفي والبيئة التي يعيش فيها الانسان في الاطار المادي المحيط به المكان الامثل الذي يقضي فيه معظم اوقاته وملبيا احتياجاته وما طراز البناء للمسكن الا تعبير عن اصالته المتوارثة لتكون دليل على خبرة اجيال استلهمت امكانات الريف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والتي لاتقتصر اهميته في حماية الانسان من الظروف البيئية فقط وانما مقدار مايؤمن للاسرة الريفية الراحة والطمأنينة التي تحتاجها. لذلك نجد نمط المساكن الريفية التقليدية ذات التصاميم العشوائية نظام سائد بصور مختلفة حيث لايوجد طراز موحد منطبق على جميع المساكن الريفية وانما هناك تقارب او تشابه الى حد بعيد في مكوناتها الداخلية والمظهر الخارجي لها وابرزها هي (الحوش) الداخلي كفناء تلتقي فيه كل المكونات الاخرى وتفترق منه ايضا لشروط انشائه كوجود الفتحات العليا والشبابيك التي تسمح بمرور الهواء وتلطيف الجو ودخول اشعة الشمس لدورها في التدفئة في فصل الشتاء ودورها في تطهير ارضية المسكن من مشاكل الرطوبة والعفن الذي يصيب الارضية والجدران. كما وتشترك جميع المساكن في وجود غرف النوم المتعددة الا ان عددها وسعتها واحجامها تختلف من وحدة سكنية لاخرى حسب الامكانية الاقتصادية والاجتماعية للعائلة الريفية.

د. كثافة المساكن الريفية.

تتميز المستوطنة الريفية وخاصة في النمط المتجمع والمنتشر بتراص المساكن الريفية لعوامل عديدة تم ذكرها سلفا وبما انها ذات طابق واحد وطراز

بناء متشابه الى حد بعيد فان مساحتها تكون كبيرة وذلك لسد متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولحرص العائلة الريفية على حجز اكبر مساحة ممكنة عند اختيار مساكنها وبناءها تحسبا للتوسعات المستقبلية لزيادة عدد افرادها ولتكون اغلب حدود القرية بكثافة سكانية وعمرانية عالية تاركة ممرات ومسالك ترابية ضيقة للسماح بمرور السابلة وبعض الحيوانات وحرصا على عدم التفريط في مساحة الأرض الزراعية الخصبة والمحافظة على كبر مساحتها بأكبر قدر ممكن للإنتاج الزراعي لسد متطلبات الحياة والسوق. انظر صورة رقم (12)

صورة رقم (12)

كثافة المساكن الريفية في الأرض الزراعية

3. استعمالات الارض.

لا يمكن لأي مستقر بشري ريفي مهما صغر حجمه او اكبر الا ويقدم وظائف لسكانه وتأخذ تلك الوظائف حيزها المكاني على شكل استعمالات

تتقاسم الارض المبنية وسط او على حافة الارض الزراعية وما التركيب المورفولوجي للمستوطنة الريفية الا نتاجا تراكميا نتيجة لعدة عوامل جغرافية (طبيعية وبشرية) تفاعلت فيما بينها لتحديد المواضع المناسبة لها وتشكيل نمط مساكنها عبر مراحل نشأتها ونموها في البدايات الاولى لها فضلا عن ان المستوطنة الريفية مستوطنة عشوائية تقليدية غير مخططة فأن من الطبيعي ان يكون المظهر الخارجي للاستعمالات متداخل ومتشابك مع بقية الاستعمالات بحيث لايمكن تحديد موضع معين لنمط متخصص بسبب نموها العشوائي دون التخطيط المسبق، ويمكن في ظل هذا التشابك ان نميز اهم الاستعمالات في المستوطنات الريفية الواحدة بشئ موجز:

أ. الاستعمال السكني.

تعد الوظيفة السكنية اهم المظاهر الاساسية في الاستقرار البشري بصورة عامة وفي المستوطنة الريفية بصورة خاصة موضوع الدراسة كون القرية هي الملاذ الامن والاستقرار الذي حصل عليه الفلاح بعد مراحل طويلة وتقدر نسبة استعمال الوظيفة السكنية بـ 60٪ من الرقعة المبنية في القرية.

ب. الاستعمال الخدمي.

يحضى الاستعمال الخدمي بنسبة جيدة في جسم المستوطنة الريفية لاهميته كعمل مكمل ومتمم للنشاطات الزراعية والتي غالبا ما كانت تقام في المسكن الريفي من الناحية الزراعية فضلا عن الخدمات الاخرى كالخدمات التعليمية في وجود بعض المدارس الابتدائية لتعليم ابناء الفلاحين والخدمات الصحية للاستطباب الانسان اولا واستطباب الحيوانات ثانيا وهي بنسبة 28٪.

ج. استعمالات الارض لاغراض النقل.

يعد النقل شريان الحياة في أي مركز بشري عمراني وذلك لما تحققه من مرونة في الحركة والنقل بين اجزاء القرية بكافة انواعها وانماطها الشوارع

الرئيسة والشوارع المتفرعة منها المعبدة وغير المعبدة والمسالك والممارات الضيقة المتعرجة بين المساكن الريفية المغلقة والمفتوحة منظمة بشبكة عشوائية غير مخططة وهي بنسبة 10٪.

عناصر مورفولوجية المسكن الريفي.

ان دراسة مورفولوجية المسكن الريفي تتطلب معرفة جغرافية باهم عناصره المكونة له كجزء من التركيب الذي يظهر الشكل العام للمسكن الخارجي وطراز البناء ومواده حسب البيئات والوظيفة والغرض من انشائه وهذا يكون وفق النسق التالي:

1. شكل المسكن.

تعد دراسة شكل المسكن وصور بنائه وطريقة عمله نقطة جوهرية في التعرف بصورة مباشرة وغير المباشرة على افكار وتصورات ومعرفة الانسان حول البناء واهميته وشكله وهيئته وتكوينه والمواد المستخدمة فيه والموضع الذي اختاره فيه وما ذلك الا تعبير مكاني لافكار الانسان الخاصة ببناء وتصميم المسكن الريفي كونه ظاهرة جغرافية فرضت عوامل كثيرة في تشكيله وبروز نمطه الخاص به اذ ان المسكن الريفي انعكاس صادق لظروف البيئة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والتي تعمل مجتمعة تارة ومنفصلة تارة اخرى، وتوضح الدراسات التاريخية للمسكن الريفي عبر التاريخ البساطة والفكرة والتعقيد والسهولة في تشييد صرح استوحاه من فكرة الايواء اولا والحماية بالارتفاع والمنعة في الاحاطة من جميع الجوانب جمعت في خبرة فنية متراكمة ولدت من رحم البيئة المحيطة غير منقولة ولا مألوفة في بيئة اخرى والتي تعطي تنوعا في الاشكال والمظاهر.

ومن البديهي ان الفلاح يشيد سكنه في مكان تواجده الذي حل فيه او الذي وجد نفسه عبر التوارث وما المستوطنة الريفية الا تجاور عدد من المساكن

الريفية مع بعضها المتلاصقة بصورة مباشرة والمنفصلة بممرات ترابية ضيقة وشوارع فرعية ورئيسية لمرونة الحركة والانتقال فيما بينها وكلما ازداد عدد المساكن الريفية توسعت القرية وكلما قلت عدد المساكن صغرت القرية، وعموما لايرغب الفلاحون عند بناء دورهم بالالتصاق المباشر بين الوحدات السكنية وذلك للخصوصية والحرية الاجتماعية وامور امنية واخرى اقتصادية الامر الذي يجعل المستوطنة ذات اشكال مختلفة في امتدادتها وتوسعاتها فمنها مايكون دائري ومنها مايكون نجمي ومنها مايكون مربع بثلاث اذرع، وبحسب وجود الظاهرة الطبيعية في البيئة كوجود نهر او روافد لنهر او طريق على جانب القرية متخذا شكلا طوليا (شريطيا) او ان تكون دائرية حول بناء معين كمنزل رئيس القبيلة او حول قلعة منيعة، اما الشكل النجمي والمثلث فنجدهما في المنطقة الجبلية اذ تتفرع المساكن بالامتداد مع المرتفع والمنخفض مع خطوط الكنتور والشكل المثلث فيكون امتداد المساكن في الوديان نحو القمم لتكون القاعدة في الاسفل والرأس في الاعلى متخذة الشكل الهرمي من الاعلى الى الاسفل، ان لاسلوب الزراعة والطرق المتبعة في الانتاج الزراعي ذات دور كبير في تشكيل المساكن اذ ان الارض تحتاج عند زراعتها الى العمل الجماعي للايدي العاملة المتنوعة رجالا ونساءا لتتخذ المساكن النمط المتجمع في مكان مركزي يتوسط المزرعة لسهولة وصول الفلاح الى الحقل بصورة متساوية تقريبا او عند احد زواياها وابرز ذلك في البيئات المتنوعة كالبيئة السهلية التي ساد انتشار المساكن الريفية فيها بعد ان استقر الانسان للوهلة الاولى والدليل على ذلك وجود مساكن كثيرة في السهول واودية الانهار في اجزاء كثيرة من وطننا العربي، كما وتتفرق الوحدات السكنية في مواقع اخرى وهي بذلك تتخذ الشكل الدائري والمربع والمستطيل والنصف دائري في تجمعاتها لما يكسب التجمع ممارسة النشاطات وسط القرية تجمع الافراد اما في البيئة الصحراوية فان المساكن الريفية تكون ذات طابع متميز فرغبة السكان في التجمع اكثر من التفرق لعوامل عديدة تعمل مؤثرة في ذلك مكونة قرى بمساكن دائرية واخرى

حلقية ودائرية، كل ذلك تتحكم فيه عاملي المناخ والموضع الملائم الذي يسيطر على تشكيل المساكن فتتخذ المساكن الشكل الطولي الشريطي مع امتداد نهر او طريق او عند ضفاف الانهار وتتخذ الشكل الدائري والحلقي والحلزوني عند قمم االتلال قليلة الارتفاع وفي الهضاب المرتفعة كما ان اتجاه الرياح وزاوية سقوط اشعة الشمس تسيطر على وجود القرية وعدمها ففي ظل الرياح والمطر وبزاوية اشعة شمسية مناسبة تستقر القرى متخذة الشكل المتجمع في اعالي الجبال وتتوزع متباعدة ومتقاربة المساكن في السهول لاعتدال المناخ والبحث عن المواضع المرتفعة نسبيا لدرء خطر الفيضانات للقرى الواقعة عند ضفاف الانهار.

2. تصميم المسكن.

يمثل المسكن الريفي ابسط حالات التصميم واقلها تعقيدا فهو لايتعدى في تشيده اساسيات حاجات الانسان وهي غرفة واحدة للنوم وبجوارها غرفة لتربية الحيوانات واحيانا يقتطع من مساحة غرفة النوم الوحيدة جزءا بسيطا بجدار ترابي وبعض الصخور المتوفرة لتكون غرفة لحيواناته وحفظ محاصيله، الا ان التطورات الحاصلة والتراكمات المعرفية والحاجة الماسة استدعت التغيير في كثير جوانب تصميم المسكن فاصبح المسكن الريفي يضم اكثر من غرفة نوم بعد زيادة عدد الافراد وعدت غرفة الجلوس وسط المسكن لاعداد الطعام وتناوله من ضروريات بناء المسكن واصبحت غرفة الحيوانات وحفظ الغلات حظيرة بجانب المسكن وملاصقة له وتختلف احجامها بزيادة عدد الحيوانات ويخضع المسكن الريفي من حيث السعة والحجم تبعا لحجم العائلة فكلما ازداد عدد الافراد كبر حجم المسكن وكلما قل عدد الافراد صغر حجم المسكن وهي في طرازها ذات طابق واحد يراعى في بنائها العوامل البيئية (المناخ) المشكلة لاغلب التصاميم والتي يمكن تسليط الضوء على ابرزها، انظر صورة (13)

صورة رقم (13)

نموذج تصميم المسكن الريفي القديم

اما تصميم المسكن في الاقاليم الحارة فانه يكون ضمن تاثير العامل الحاكم (المناخ) ذو الخصائص المتميزة بارتفاع درجات الحرارة طوال اشهر السنة واغلب ساعات اليوم وصفة الجفاف وقلة الموارد المائية بطريقة يراعى فيها ان يكون السقف غير مرتفع نسبيا بارتفاع لايزيد (3متر) مدعم بوجود القباب لتقوية السقف وزيادة منعته وتخفيفه لدرجات الحرارة المرتفعة داخل المسكن فضلا عن وجود الفتحات الوسطية للسماح بمرور اشعة الشمس والتيارات الهوائية لتلطيف الجو اما الجدران فتكون سميكة معمولة من الطين والجص واللبن والحجر وغالبا مايكون بسمك (50سم) فاكثر للحماية من حرارة الشمس المرتفعة ومنع خروج الحرارة في الشتاء للتدفئة كما ويتخلل المسكن عدد من الفتحات العليا الصغيرة المواجهة لاتجاه الرياح لدخول تيارات هوائية قوية ومنع دخول اشعة الشمس بكثافة كما ويراعى استخدام الالوان الفاتحة لامكانيتها على عكس

اشعة الشمس وتقليل المكتسب منها على العكس منه الالوان الغامقة التي تكتسب اشعة الشمس لاغراض التدفئة لقابليتها على امتصاص الاشعة والاحتفاظ بها. انظر صورة رقم (14)

صورة رقم (14)

المسكن الريفي في البيئة الحارة

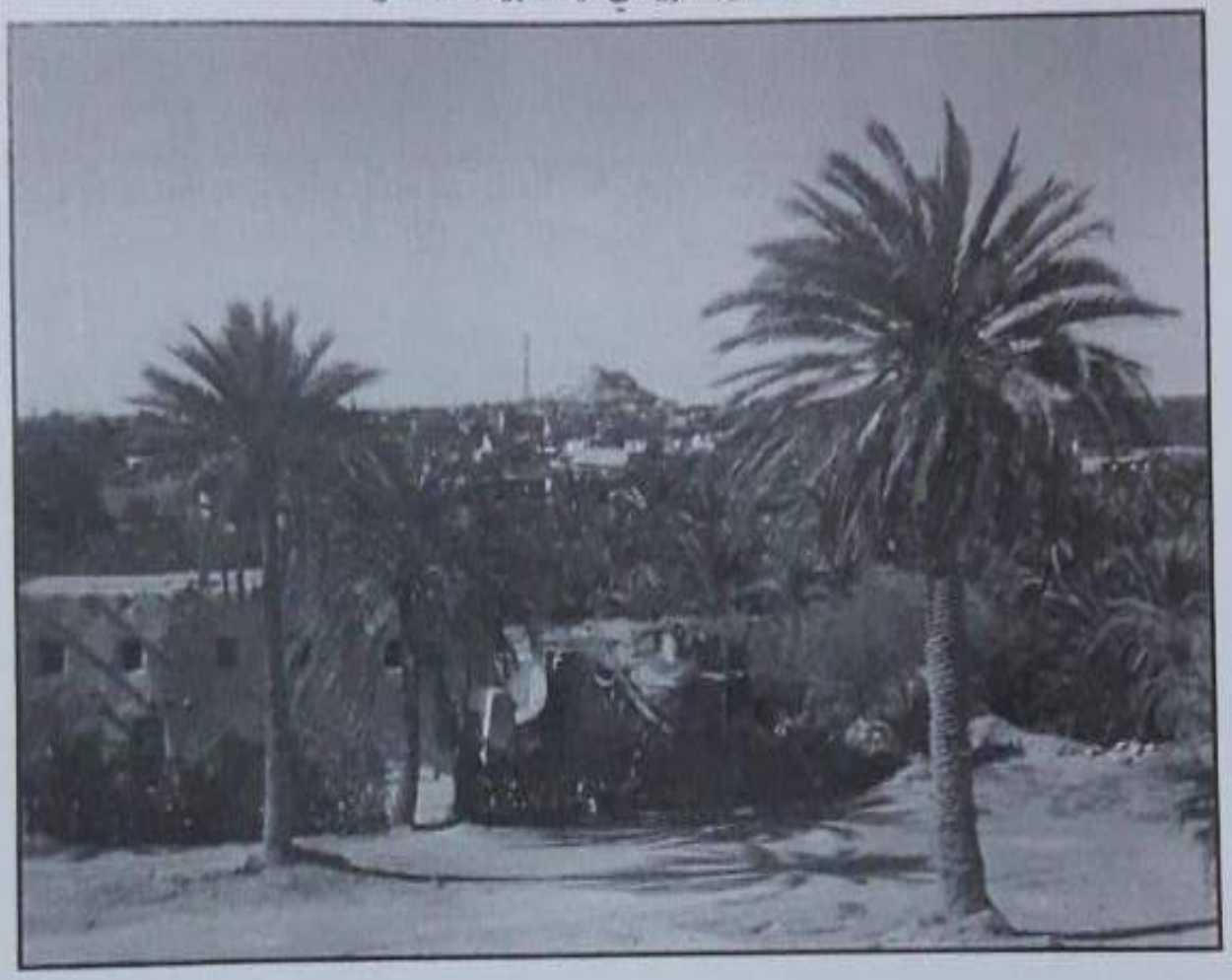

اما فيما يخص تصميم المسكن الريفي في الاقاليم الباردة فان السقوف تاخذ الشكل الهرمي او المثلث ذات الاضلع المنحدرة في البيئات المطرية والثلجية لامكانيتها في انحدار الثلج ومياه المطر بعيد عن المسكن وعدم تسربها الى الداخل وغالبا ما تكون السقوف قليلة الارتفاع كما وتاخذ الشكل المائل نحو جهة معينة لتساعد على انزلاق المياه والثلوج فترة سقوطها اما الجدران فانها قليلة السمك مقارنة بالمسكن في المناطق الصحراوية وتحتوي على مجموعة فتحات صغيرة تعمل عمل النوافذ مربعة الشكل او دائرية في الوقت نفسه تكون الابواب صغيرة وضيقة لاتسمح بمرور الانسان اذ يضطر الى ان يحني ظهره للدخول

ويراعى فيها تشيد المسكن كذلك لاشعة الشمس لاطول فترة ممكنة وعكس اتجاه الرياح الباردة لتكون هذه المميزات اقصى حالات التكيف مع البيئة التي حاول الانسان ابتكارها طيلة عهود طويلة تراكمت لديه المعرفة والمهارة والتقنية في انشائها لعوامل مؤثرة ابرزها انخفاض درجات الحرارة خارج المنزل والمحافظة باكبر قدر ممكن من دفئ المنزل وعدم تسربها والتقليل من تاثير الرياح الباردة لذا تكون النوافذ صغيرة فضلا عنتقليل نفقات الانشاء وقلة الخبرة في النواحي الفنية والهندسية ناهيك عن استخدام مواد بناء سواء اكانت انشائية او اعمدة خشبية وجذوع النخيل ذات الالوان الغامضة لقدرتها وقابليتها على اكتساب اكبر قدر ممكن من اشعة الشمس التي تساعد في رفع درجة حرارة المسكن والتخفيف من نفقات التدفئة. انظر صورة رقم (15)

صورة رقم (15)

المسكن الريفي في البيئة الباردة

3. مواد بناء المسكن

اشارت الدراسات في كثير من المواضع الى مواد البناء المستخدمة في بناء المسكن الريفي كنوع من التوضيح الا ان من الضروري افراد فقرة خاصة بمواد البناء الداخلة في بناء المسكن الريفي وحسب البيئة المتواجد فيها ليكون التعبير حقيقي وصادق، وما المسكن الريفي ومادة بنائه الا تعبير يرمز في كل جوانبه على طبيعة البيئة الريفية المحيطة فيما اذا قارنا بين المسكن الريفي والحضري، فالعلاقة تكون قوية بين البيئة المحيطة ومواد بناء المسكن وشكله المعماري العام، وبشكل عام يمكن تقسيم مواد البناء في جميع اقسام السطح للبيئات الريفية في اغلب اقطار الوطن العربي الى قسمين حيث يكون القسم الاول (طبيعية) مثل الطين والرمل والحجر ومواد خشبية وعسبية كجذوع الاشجار الغاباتية وجذوع النخيل واغصانها واوراقها وبعض الحشائش الكثيفة اما القسم الثاني(صناعية) فهي مواد مصنوعة من المواد الخام التي ذكرت سلفا الا انها صنعت في معامل لتحسين من نوعيتها وصفاتها كالطابوق والاسمنت والتورة وقوالب الحديد بانواعه.

وكحقيقة بديهية ان المسكن الريفي مدلول يرمز على مدى توفر المواد الاولية الداخلة في بناء المسكن في البيئة المحيطة ولامناص من استخدامها والتكيف معها للاستفادة منها فضلا عن عوامل عرضية كالناحية الاقتصادية لاحد اصحاب المسكن الريفي وحالته الاجتماعية بين ابناء قومه وعشيرته ويمكن تميز بعض المساكن حسب البيئة، ففي المناطق الجبلية المرتفعة الغاباتية الباردة يبني الفلاح مسكنه من الحجر المتوفر بكميات كبيرة في بيئة ولايتوفر سواها سواء في رصف الارضية او بناء الجدران او احاطة حضيرة الحيوانات بها وترصف جذوع الاشجار بصورة مترتبة منظمة بعد اختيار اطولها وبما يتناسب وحجم المسكن لانشاء السقف، اما في مناطق اخرى ذات درجات حرارة منخفضة يعمد المزارعون عند بناء مساكنهم استخدام الخشب في اغلب زوايا المسكن

حيث يستخدم في رصف ارضية المسكن واقامة الجدران بعد رصفها بشكل عرضي انتهاءا بالسقف المائل لانزلاق مياه الامطار والثلوج فضلا عن استخدامه في احاطة حضائر الحيوانات بها وفي حالة ثالثة يستخدم الحجر لرصف الارضية وتقام اعمدة اربعة لرفع سقف المسكن وتبطين الجدران بالصخور والطين ويعمل السقف من الاخشاب كما وتحاط حضائر الحيوانات بها.

اما مواد البناء المستخدمة في المساكن الريفية في الاقاليم الصحراوية الحارة والجافة فهي مواد بسيطة انعكاس للبيئة الصحراوية الشحيحة في كثير من الاحيان وابرزها الحشائش كثيفة الاوراق والاغصان واغصان اشجار قوية في انشاء الجدران والسقوف التي تردم بالطين الرطب اما الارضية فانها تسوى بالتربة وتغطي بـ(الحصران) وهي عبارة عن قطعة تتراوح ابعادها مابين 50×200 سم تعمل من اوراق اشجار النخيل بعد ربطها بصورة متشابكة مغلقة وتحكم بخيوط لمنع تخلخلها وتستخدم كفراش للارضيات يتم الجلوس عليها بصورة مباشرة اما الحالة الثانية من المساكن التي تعتبر حالة متطورة عن الاولى ويستخدم فيه الطين الرطب الرائب الممزوج بالماء يوضع في قوالب متساوية مستطيلة الشكل يتراوح ابعادها مابين 40×20 بسمك 10سم لاقامة الجدران والتي ترصف بصورة متسلسلة الواحدة فوق الاخرى وحسب ابعاد المسكن الريفي ويستخدم الطين الرائب كمادة لاصقة بين اللبنة واللبنة الاخرى المعمولة في قوالب اما السقوف فتعمل من جذوع الاشجار الخفيفة القوية والحشائش والاعشاب كثيفة الاوراق وهي بهذا الطابع تاخذ اشكالا بسيطة يعبر عنها باسم (الكوخ) المربع والمستطيل والدائري والمخروطي.

اما مواد البناء المستخدمة في تشيد المسكن الريفي في اقليم الاهوار والمستنقعات فانها تكون لها خصوصية تامة عن بقية المواد المستخدمة في تشيد مساكن البيئات الاخرى الا في بعض الحالات التي تكون امتداد لها كالتقارب بين البيئة الجافة الصحراوية وبيئة الاهوار والمستنقعات فالبيئة المحيطة دليل

كبير على وفورات الموقع اذا ان بيئة الاهوار تشتهر بزراعة القصب والبردي والتي تعتمد في بناء المساكن الريفية بنسبة عالية في كل جوانب المسكن الريفي فارضيته تقام على تلة ترابية بسيطة الارتفاع عن مستوى مياه المستقع وتغطى الارضية بالحصران جمع (حصيرة) كما ذكرنا من نبات القصب على شكل قطع بابعاد مختلفة تتراوح مابين 50سم *200سم تكون مرصوفة ومشبكة بطريقة متينة وبتقنية يدوية جيدة اما الاعمدة والجدران فهي مصنوعة من حزم القصب ذات الاطوال المناسبة المحكمة مربوطة بحبال خاصة قوية وتوصل الواحدة بالاخرى لزيادة اطوالها حسب ارتفاع المسكن وسعته سيما وان المسكن يتخذ شكل القبابي (القوس) لما يوفره من قوة السقف دون السقوط (التهاطل) ويستخدم نبات البردي في ردم السقوف وزيادة قوتهاباستخدام الطين اما حظائر الحيوانات فتبنى وتحاط كذلك بالقصب ناهيك عن استخدامها في ادوات ووسائل اخرى وابرزها في صناعة القوارب اهم الوسائل النقلية المستخدمة في البيئة المائية المميزة لبيئة الاهوار في جنوب العراق بالتحديد. انظر صورة رقم (16)

صورة رقم (16)

مواد بناء المسكن الريفي في الاهوار

4. مكونات المسكن الريفي.

حرص الفلاح في مسكنه ان يلبي مكمل متطلباته ورغباته في مسكنه التقليدي(العشوائي) دون التخطيط و المعرفة التقنية والهندسية وماهي الا تراكم معرفي وحاجات دفعته ورغبته والقيم الاجتماعية والموروث التاريخي الذي وجد اباؤه واجداده قد تركوه، والمسكن الريفي ايا كانت مكوناته وفي أي بيئة كانت متشابهه فيما بينها من حيث القواسم المشتركة والوظيفة التي تؤديها والتي تختلف حسب حجم المسكن وسعته تبعا لحجم وعدد افرادها لذا يضم المسكن الريفي المكونات الاساسية التالية: انظر صورة رقم (17).

صورة رقم (17)

مكونات المسكن الريفي

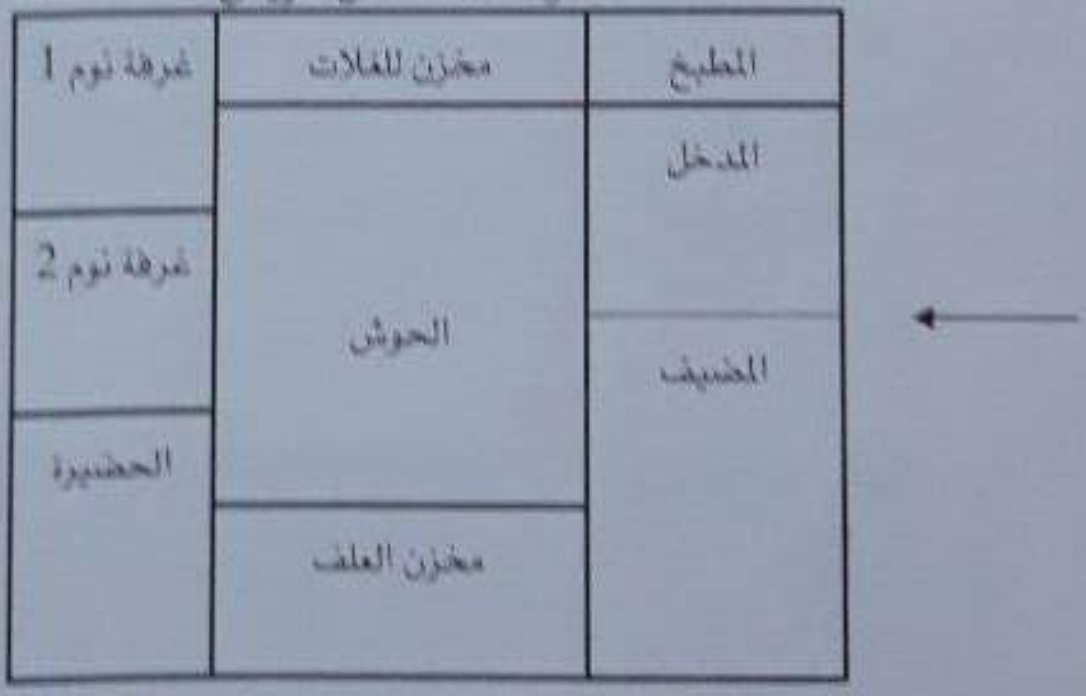

أ. غرف النوم.

لايقوم أي مسكن ريفي او حضري كان بدون غرف نوم واحدة على الاقل لنوم افراد العائلة، وبعد التطورات في حاجة المزارع وتعدد رغباته ازداد عدد الغرف لتصبح بعضها للنوم وبعضها لخزن الغلات والمحاصيل واخرى لايواء الحيوانات وحسب الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح تكون عدد الغرف وسعتها واشكالها.

ب. الحوش.

ثاني اهم مكونات المسكن الريفي وهي عبارة عن مساحة مكشوفة داخلية تتوسط المسكن الريفي وتتوزع على جوانبها مكونات المسكن جميعها وتلتقي فيها، وتبدو اهميتها من خلال ناحيتين فالناحية الاولى صحية كونها تسمح بدخول اشعة الشمس وحركة التيارات الهوائية وتلطيف الجو صيفا اما الناحية الثانية فهي اجتماعية كون الحوش ساحة تلتقي فيها كل افراد العائلة للجلوس واقامة المناسبات وتناول الطعام عند الوجبات وللنوم ليلا ويمكن احتجاز مساحة صغيرة منها لايواء الحيوانات.

ج. الحظيرة.

يرتبط وجود الحظيرة بوجود المسكن الريفي للفلاح نظرا للطبيعة الاقتصادية التي يختص بها دون غيره، والحظيرة عبارة عن غرفة او مكان محكم متخصص لايواء ومبيت الحيوانات التي يهتم بتربيتها كالاغنام والماعز والابقار والجاموس والخيول وغيرها، ويمكن للقارئ ان يلاحظ في مواضيع كثيرة يرد فيها ذكر المسكن الريفي الا ويجد الحظيرة قد افردت لها مكان متخصص في المسكن او عند احد جوانبه وزاوياه منفصلة تارة ومتصلة تارة اخرى يضاف اليها في الغالب مخزن العلف ومخزن الغلات والمحاصيل الزراعية، فكلما زاد عدد الحيوانات زادت مساحة الحظيرة وكلما قل عددها قلت مساحتها.

د. المضيف.

يمثل المضيف احد مكونات المسكن الريفي والتي تتباين اهميته حسب الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلاح، وكلما كانت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلاح عالية ومكانتها مهمة في القرية وبين ابناء القبيلة كان الاهتمام بالمضيف وسعته وشكله ودوره ومكانته ذات اهمية فاعلة، وكلما كانت الحالة الاجتماعية والاقتصادية بمستوى ضعيف كان المضيف صغيرا يتسم بالبساطة ولايبدو دوره اكثر من تجمع افراد العائلة فقط، وغالبا مايكون المضيف في مقدمة المسكن الريفي في الواجهة الامامية وله بوابة رئيسية كبيرة فضلا عن عزلته عن بقية مكونات المسكن من الناحية الاجتماعية لدوره في استقبال الغرباء من الضيوف ولحل المشكلات والازمات وبعض الامور الخاصة ذات السمة السرية التي لايمكن ان تنكشف للاخرين.

اثر المراكز الحضرية على الريف وعلاقاتها الاقليمية

اثر المراكز الحضرية على الريف.

ترتبط المدينة والمراكز الحضرية الكبرى بالمناطق التي تحيط بها والتي تعرف بالاقليم بعلاقات اقتصادية واجتماعية متنوعة وتسبب هذه الارتباطات بقاء المدن وتطورها وتوسعها على حساب الكثير من الاراضي الريفية، لذلك يهتم المخططون والاقليميون والجغرافيون وبالتحديد جغرافيو الريف بدارسة طبيعة العلاقة الاثر والتاثير المتبادل بين المراكز الحضرية والريف وعلى مختلف المستويات في الوقت الذي تستأثر فيه المدينة بكل خصائص الحياة المعاصرة بما تمتلكه من وسائل الانتاج وخدمات متنوعة ليبقى الريف يعاني من غياب كثير من الخدمات الضرورية او انخفاض مستواها الى الحضيض، لم تصل المدن الى كل مستوياتها هذه الا على حساب الريف في الارض التي توسعت المدينة بكل وظائفها واقتطعت اجزاء خصبة لصالح الاستعمالات السكنية والصناعية والخدمية فضلا عن تاثيرها في الانتاج الذي تدنت مستوياته واصبح الانتاج ظئيلا لايسد حاجة سكان الريف قبل سكان المدينة وغدت الارض بورا بدون اهتمام عرضة للافات والامراض والتلف اما الايدي العاملة الريفية التي تحتاجها الزراعة بحاجة ماسة كونها نشاط جماعي يقضي بتوفر الايدي العاملة الماهرة لاتمام عمليات الانتاج هجرت الريف بحثا عن حياة افضل وخدمات اكثر وفرص ارحب مواكبة لتطورات العصر على العكس منه في الريف او اقليم المدينة ولذا بات من الضروري الوقوف عند مفهوم اقليم المدينة لبيان الاثر والتاثير المتبادل بين المراكز الحضرية والريف.

ان ادراك العلاقة بين المدينة واقليمها الريف في التاثير ليست موضوعا جديدا فقد نبه عليه العلامة ابن خلدون رحمه الله الذي عاش في القرن الرابع عشر للميلاد الى هذه الناحية واشار الى ان المدن يجب ان تقع في منطقة مأهولة بالقبائل والعمران البشري لكي تستطيع البقاء والنمو والتطور[53] فضلا عن انه شعر بتاثير المدينة على الارض الزراعية التي حولها وقسمها الى مناطق متباينة من حيث الاستعمال استجابة لمتطلبات سكانها كالمنطقة الرعوية والزراعية ومنطقة انتاج الحطب والخشب لتنتهي بالاراضي الصحراوية المقفرة.

واكثر الامثلة تطبيقا ما لاحظه الباحث الالماني (فون ثنن) عندما درس اقليم المدينة وجد المنطقة الاولى القريبة من المدينة مباشرة لانتاج الخضراوات والحليب والبيض سريعة التلف اما المنطقة الثانية فهي غابات لانتاج الحطب والخشب والمنطقة الثالثة لزراعة الحبوب لتنتهي بمنطقة المراعي الطبيعية الواسعة وبين هذا وذاك تشق طرق النقل لها مكانا واسعا وحيويا تساهم في ربط المناطق مع بعضها مكونة واسطة فعالة لتوغل تاثير المدينة في عمق الاراضي الزراعية لقوة الاولى وضعف الثانية في البقاء، فضلا عن ان المدينة لها تاثير في اجتذاب الايدي العاملة في كل مكان وبالتحديد في الريف المجاور لها حسب مايتوفر فيها من خدمات وامكانيات تشجع رغبة المهاجرين بالهجرة نحوها وغالبا ماتحصل هذه الهجرات نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية كاستغلال الفلاحين من قبل الاقطاعيين سابقا وضعف خصوبة التربة وقلة الانتاجية وقلة الاهتمام والرعاية بالجوانب الزراعية كالدعم المالي وانتشار الالة الميكانيكية بدل الايدي العاملة الزراعية وقلة فرص العمل وانتشار البطالة وكساد المعيشة، وعليه لايمكن ان تظهر اي مستوطنة بشرية حضرية الا بعد ان يدعوها الاقليم للظهور ثم لايمكن ان تتطور بدون اقليم يتبعها ويتفاعل معها[54] فالاقليم يمثل للمدينة المجال المكاني الذي يرتبط بالمدينة مركز الاستقطاب بعلاقات متنوعة ومتبادلة حتى يعد الريف الاقليم ذاته وهناك بعض الباحثين من يعد الريف جزء من الاقليم

ولكن له خصوصية في الاهمية (فهو مجال التوسع، مصدر للتربة، مصدر للمعادن، وهو الحيز الذي تزاول فيه الفعاليات الاقتصادية)[55]، فضلا عن ان سكان الريف هم سكان الدولة الذين يعتمدون على الزراعة ويسكنون المناطق الريفية[56] لذا يقسم الاقليم الى جزئين احدهما يقع حول المدينة مباشرة ويرتبط بها بدرجة شديدة اي ان (80٪) من السكان في هذا الجزء يراجعون المدينة المعنية للحصول على البضائع والخدمات اما الجزء الثاني فهو المنطقة غير المجاورة مع المدينة ونسبة مع مدينة اخرى[57]، فالاخذ والعطاء هو مايطبع العلاقة بين المدينة والريف والتي تؤدي بالتالي الى نمو كل منها وتطوره ليس على حساب احدهما بل بسببه ولاجله وقد يذهب البعض الى القول الى انه لولا وجود الريف لما وجدت المدينة[58]، من ذلك نستنتج ان اقليم المدينة هو كيان وظيفي مكاني يتمثل بوجود تكتل المستوطنات حضرية وريفية تتركز جميعها حول مدينة رئيسية يشع تاثيرها بواسطة اقاليمها الوظيفية على كامل المنطقة وتجعلها تعيش بتفاعل نتيجة لعلاقات التبادل المكانية القوية بينهما ولتشكل في مجملها قوة التحام وتجانس لوحدة الكيان الاقتصادي والاجتماعي الذي تترابط اجزاءه بتسهيلات شبكة النقل[59]، كما وتقدم المدينة خدمات صناعية لما ينتجه الريف من محاصيل تكون اكثر فائدة بعد تصنيعها فحبوب القمح بعد ان كانت تطحن ليعمل منه الخبز فقط اصبحت الصناعة تستخدم دقيق القمح في منتجات متعددة فاقت التصورات في غذاء الانسان والحيوان بطرق واساليب متقدمة كما وتدخل خيرات الثروة الحيوانية من لحوم واصواف وشعر ووبر في صناعات غذائية والبسة ومواد منزلية متعددة نجدها في كل نواحي حياتنا ولايمكن ان نستغني عنها لتنتهي مراحل الانتاج بالتسويق والتصدير في الاسواق المحلية والمركزية لتوزيعها داخل وخارج البلاد لتعود المدينة عبر هذه المراحل لتزويد الريف بالمنتجات المصنعة غالية الثمن مقابل ماانتجوه من مواد خام رخيصة الثمن قبل تصنيعها، بذلك فقد بنيت فكرة الاقليم على اساس الاثر والتاثير بين المدينة والريف وقد تباينت التاثيرات من وقت لاخر حسب المستويات والتقنيات والخبرات المعروفة او لظهور

علاقات جديدة نتيجة التطور الكبير في مجالات الحياة المتعددة، المدينة ورغم كل الاختلافات بنت الريف بولادة حقيقية يعتمد الاول على الاخر سوى ان الريف يعطي اكثر مما ياخذ وان المدينة تستقبل اكثر مما تعطي لبساطة الحياة الريفية وظروفهم المعيشية فالارض وبعض المعارف تسد رغبتهم وحاجاتهم من متطلباتهم اليومية البسيطة بما يعرف بـ (الاكتفاء الذاتي) لذلك نجد المدن المتطورة اعتمدت في كثير من مراحلها على الريف كونها مركزا للخبرات والتقنيات والعقول ورؤوس الاموال والامكانيات ومما يعزز ذلك الانقلاب الصناعي وانعكاساته على مفردات الحياة اليومية في ادخال الالة الميكانيكية في كل مفاصل النشاطات الاقتصادية حتى اصبح تاثير المدينة في الريف هو المسيطر لذلك ارتبط الريف بكل جوانبه بالمدينة ضمن علاقات اقليمية متباينة لايمكن نكرانها.

العلاقات الاقليمية بين المدينة والريف.

هناك ومنذ زمن بعيد قامت بين المستوطنات البشرية على اختلاف انواعها علاقات اقليمية وغير اقليمية ضمن اعتبارات المنفعة المتبادلة، وفيما يخص علاقة المدينة بالاقليم فانها متنوعة ولايمكن ان يستغني الاول عن الاخر فضلا عن انها معقدة ومتشابكة لايمكن فصلها وبيان حدودها ضمن القواعد والنظريات وصعوبة تمييزها بمدلولات رقمية حسابية كونها مرتبطة بجوانب نفسية ودينية وثقافية واجتماعية ومن الملاحظ ان هذه العلاقات قد تغيرت بالسلب والايجاب وحسب معطيات المراحل الحضارية التي مرت بها المجتمعات واقاليمها وهي كالتالي[60]:

1. المرحلة القديمة.

تمثل هذه المرحلة اوائل المراحل التي مرت فيها العلاقة بين المدينة واقليمها التي كانت تشهد الاكتفاء الذاتي وكانت العلاقة ضعيفة يسودها طابع اعتماد المدينة على ريفها (اقليمها المباشر) القريب جدا في الحصول على الغذاء، اما

الاقليم ككل وما يحتوي من قرى على المدينة في السياسة والادارة وبصورة عامة فان الاقليم يمتاز بصغر مساحته فضلا عن ضعف الجانب النقلي وبساطته.

2. مرحلة ظهور الصناعة.

تمتاز العلاقة بين المدينة واقليمها بترابط اكبر لنمو حركة التجارة وتبادل المنفعة التجارية فيما بينهما ونشاط حركة النقل للتحسن في مجال النقل لذا استفادت المدن من حرفي اقاليمها لانتاج السلع الصناعية.

3. المرحلة الصناعية.

شهدت العلاقة بين المدينة واقليمها تطورا كبيرا وملموسا بحيث تشابكت ضمن اعتماد مباشر وغير مباشر واصبحت الكرة الارضية بمجملها قرية صغيرة والعامل الحاسم فيها تطور النقل وتنوعه مما وسع من حجم اقاليم المدن

وتتمثل العلاقات بالتالي :

1 .العلاقات الزراعية.

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الاول والاخير لامناص في الريف وضمن ترتيب ذكر اهم العلاقات الاقتصادية بين المدينة والريف تكون العلاقات الزراعية في مقدمتها لاهميتها عن غيرها من العلاقات الاخرى على العكس بعض الباحثين الذي يقدم العلاقات التجارية والصناعية والخدمية عليها. اذ ان الريف هو مطعمها الفسيح بكل مكوناته الغذائية المتنوعة والمتعددة كونه المسؤول عن توفير الغذاء من مواد زراعية ومنتجات حيوانية في الوقت الذي تكون فيه المدينة المستهلك لكل المواد الغذائية الطبيعية التي ينتجها الريف.

ولحاجة المدن الضرورية الى مواد غذائية وبكميات كبيرة وعلى مختلف مستوياتها الامر الذي يشجع المدينة الريف الارتقاء بمستوى الزراعة من خلال ادخال الالة الحديثة والمخصبات والبذور المحسنة ونظام الدورات الزراعية واعتماد نظام الزراعة الكثيفة واستغلال كل شبر من الارض بكل طاقته لتحقيق الارباح

بعد سد الطلب على السلع خاصة في الاراضي المحيطة للمدينة بصورة مباشرة والتي في الغالب تخصص لزراعة الخضراوات والفواكه ومنتجات الحيوانات كاللحوم والالبان والبيض لحاجة السكان اليومية لها في وجباته الغذائية ولعدم تحمل هذه المحاصيل للتلف اثر نقلها لمسافات طويلة نحو انتاج ماتكون سوقه رائجة في المدينة او تدخل في صناعات كمواد اولية لهذا تبدو العلاقة قوية بين انتاج الاقليم وحاجة سوق المدينة وسوف تتم ملاحظة ذلك عند مناقشة العلاقات التجارية.

ان للمحصول الزراعي في الريف الملاصق للمدينة مباشرة له ضوابط خاصة في الطلب وسعر الارض وتكاليف الانتاج مع طبيعة المحصول من حيث الوزن والقابلية للتلف فكلما كانت تطلب طازجة وتتعرض للتلف وذات قيمة عالية وتدخل في الغذاء بصورة مباشرة تحتل اقرب مكان في حدود المدينة والعكس فيما اذا كانت بطيئة التلف وذات قيمة منخفضة تكون في نطاقات ابعد تحكمها المسافات في الوقت والطول وكمثال على بعض نطاقات المدن في ريف دول اوربا تاخذ النطاقات التالية ترتيبا خاصا فالنطاق الاول الاقرب للمدينة (نطاق الورود) يليه (نطاق الخضر والفواكه) اما النطاق الثالث فيكون ضمن نظام الزراعة الكثيفة (نطاق تربية الماشية والحيوانات الداجنة لانتاج الالبان والبيض) ثم يليه نطاق (تربية الحيوانات لانتاج اللحوم) يليه نطاق (الغابات) وما هذه النطاقات الا تعبير حقيقي عن تربة خصبة وموارد مائية دائمية والاسمدة والمخصبات العضوية وغيرها ونظام الدورات الزراعية والخبرات والتقنيات الحديثة في تسريع الانتاج الزراعي كما ونوعا لذلك تكون هي الحاكمة في توجيه استثمار الارض بصورة متكاملة لتحقيق الارباح ولسد حاجة المدينة.

2. العلاقات التجارية.

تعد التجارة من اهم اوجه العلاقات الوظيفية بين المدينة والاقليم كون المدينة هي الوسيط في الاتصال بين اجزاء الاقليم بعضها مع البعض الاخر وبين

الاقليم والمدينة بما يحويه هذا الاقليم من قرى او مدن صغيرة وهذه العلاقة تتم عن طريق حاجة سكان الريف الى بضائع فتقوم محلات البيع بالفرد بتلبيتها لهم[61] لذلك تقوم المدينة بدور فاعل اولهما (متجر لكل السلع) وثانيهما (الموزع لكل السلع) لاقليمها عن طريق حلقة اتصال وحيز تعامل تتبعه المدينة في علاقاتها وذلك بتجارة الجملة والمفرد، ويختلف العلماء في هذا المجال منهم من يقول ان تجارة الجملة هي من مقاييس تحيد الاقليم الكبرى حيث ينجذب سكان الريف نحو المدينة عبر تجارة الجملة لقلة تواصلهم اليومي ليتزود من البضائع ماتكفي لاسابيع مثلا في حين تكون تجارة المفرد لابناء المدينة لعوامل عديدة اهمها قصر المسافة وقلت الزمن المستغرق في الوصول ونوع البضاعة وكميتها وتوفر المواصلات بشكل دوري عن طريق رحلات يومية مستمرة وبذلك يتحدد العناء والجهد والتكاليف التي يبذلها الفرد في سبيل الحصول على البضاعة.

وعليه فان الريف والمدينة بصورة عامة لايمكن ان تعيش في عزلة عن بعضها البعض لارتباط الاول بالاخر، وضمن بديهيات العلم ان جميع مراكز المدن هي مراكز للاسواق وما ان ذكرت المدينة ذكر السوق وبالعكس ولايمكن نكران ذلك بالمقابل عد كل مركز بشري لايتمتع بسوق لتوفير السلع والبضائع عرف بانه ريف، كون الريف منتج للسلع الخام وتكتفي المدينة بتصنيع السلع وجعلها اكثر فائدة وتعددية لتلبية رغبات اكثر وفي الوقت نفسه بفضل مؤسساتها التجارية المتركزة التي تعرض الانتاج وتتكفل بنقله وتوزيعه على اوسع مجال تصل فيها قدره المواصلات الا ان ذلك لاينفي وجود بعض المؤسسات التجارية في القرى لسد بعض الاحتياجات الا انهم لايجدون كل حاجاتهم الشرائية لامر يضطرهم للقيام برحلات يومية اواسبوعية (دورية) الى المدينة حسب المسافة المقطوعة والزمن المستغرق اما السلع الاخرى الاقل الحاحا او ضرورية في الحياة والتي من الممكن ان تسد عن طريق التسوق الاسبوعي

كالالبسة والاحذية وبعض المواد الغذائية والمجوهرات والاثاث والاشياء الكمالية الاخرى.

ان كل مايمتاز به الريف والقرى التابعة لها ضمن حدودها من ظروف طبيعية وبشرية صالحة لتنوع المنتجات من محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية واسعة وكل ماتمتاز به المدينة من مراكز تجارية ومؤسسات صناعية تجعل المنتجات اكثر فائدة ومنفعة لاتكون ذات فائدة بدون عامل حاسم اوله الحاجة والطلب على السلع وطرق النقل ووسائله المرنة بكل فروعها الصالحة للعمل بصورة دورية مستمرة تؤمن وصول المحاصيل المنتجة الى المستهلك في المدينة والقرية وتزيد فاعلية العلاقة بينهما وكلما تطورت وسائل النقل وتنوعت وانخفضت التكاليف كلما كان الترابط اقوى، ناهيك عن ماتقوم به المدينة من وظائف مالية ومصرفية اخرى من خلال تركز البنوك والمصارف الاهلية والحكومية لتقديم التسهيلات الخاصة بالبيع والشراء والتثمين والايداع والصرف واستلام الرواتب وتحديد سعر صرف العملات وكل مايتعلق بالامور المالية من خدمات.

3. العلاقات الصناعية.

تعد العلاقات الصناعية بين المدينة والريف من العلاقات حديثة العهد مقارنة بالعلاقات الاخرى التي كانت مع البديات الاولى كالعلاقات الزراعية والتجارية، وتبدو الصلة واضحة عندما نجد صناعات في المدينة تعتمد في مدخلاتها كمواد اولية على ماينتجه الريف من مواد زراعية نباتية بكل صنوفها مثل الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه فضلا عن المنتجات الحيوانية المتعددة مثل اللحوم والحليب والبيض والجلود والاصواف وغيرها وتتاثر العلاقة الاقليمية للصناعة بمجموعة عوامل ابرزها نوع المواد المنتجة في الريف ونوع الصناعة المراد اقامتها ودرجة تخصصها ومحددات توزيعها وتوطنها لذلك توجد هناك صناعات صغيرة تجد لنفسها موقعا في المدينة كونها لاتحتاج لمساحات كبيرة واستوفت

شروطها من العوامل السابقة في حين نرى صناعات اخرى تحتاج مساحات اكبر ومواقع ارحب تنظر الى الريف كافضل مكان لاقامتها عند اطراف المدينة.

كما وتجد صناعات تتطلب موقعا افضل جنبا الى جنب مواقع انتاج المواد الاولية[62] وتتاثر بشروط اقامة الصناعات في المدن كالتلوث الذي تحدثه الصناعة والضجيج والايدي العاملة الوافدة وكبر حجم المواد الاولية قياسا بحجم الاستفادة منها ومما لايجب ان نغفل عنه هو التطور التكنوجي واستخدام الالة الميكانيكية والالات الالكترونية في التحكم التي فرضت سيطرتها متجاوزا كل محددات توطن الصناعة التي عهدناها في دراساتنا الامر الذي يبين بوضوح هجرة وانتقال كثير من الصناعات في مواقع متميزة في المدن الى اقاليمها في الريف سواء اكان نتيجة طرد الخدمات الاقوى وللاسباب السابقة لذا نلاحظ اقاليم صناعية وسط اراضي زراعية وانتقالات اخرى مشابهة تفسر التشابك في العلاقة والاثر والتاثير.

وقد دأبت المدن الحديثة اليوم وفي حكومات عديدة اقامة الصناعات خارج المدن في اقاليم او ضواحي صناعية متخصصة للاستفادة من وفورات الموقع الريفي واولها المساحة الكبيرة وانخفاض الضرائب وانخفاض سعر الارض والحد من ظاهرة التلوث ولتحسين من حالة وشكل ومنظر المدينة النهائي وتوفر الايدي العاملة الرخيصة في الريف سيما وتلك التي تجمع بين العمل الزراعي والصناعي اوقات البطالة وقلة فرص العمل.

ومما تجدر الاشارة اليه ان المدن بصناعاتها في قلبها او اقليمها تستفيد من موارد الريف كمواد داخلة في الانتاج وتسد الطلب على السلع في الريف في الوقت الذي كان حرفيو القرية زمنا طويلا يصنعون الخامات المختلفة وتقوم المدينة بتصريف المصنوعات ولكن الانقلاب الصناعي خلق ظروفا جديدية جعلت من المدينة مركزا للصناعة ثم قامت بغزو الريف المجاور صناعيا[63] حتى ظهرت مدن متخصصة تقوم بدور المصنع لاقليمها الريفي بالاعتماد على مواد خام مستوردة من

اقاليم اخرى ومواد منتجة من الريف القريب وتصنيعها للاستهلاك المحلي في المدينة والريف للتصدير خارج البلاد.

4. العلاقات السكانية.

أن من المسلمات به ان الجغرافية بصورة عامة تدرس الانسان وبيئته والتفاعل فيما بينهما اما جغرافية الريف فانها تنظر الى الريف كشكل من اشكال السكن والتبادل السكاني فيما بين المدينة والريف جنبا الى جنب الوظيفة الاولى الانتاج الزراعي، والمهم في هذا الموضوع ان هنالك علاقة مترابطة بين الريف والمدينة اذ ان الريف لايغذي المدينة بالطعام فقط بل بالسكان ايضا وعبر الالاف السنين توضحها لنا الدراسات والتاريخية عن طريق الهجرات والحركات السكانية من الريف الى المدن ومن المدن الى الريف، ان اغلب مدن العالم اليوم نشأت ونمت وتطورت بالاعتماد على الخزين البشري في الاقليم الريفي عبر عوامل جذب تعمل متنافسة مع مايجده الفلاح في قريته والذي لايجده، فتراه ينظر من فوق اسوار قريته متطلعا الى المدينة واحلامه في السكن فيها وان يكون يوما صاحب قرار وعبر التاريخ تجد كثير من المدن تجمعت من كل حدب وصوب مختلفين في الاشكال والالوان والاسباب في مكان واحد لغرض واحد او لعدة اغراض مكونة مدن كبيرة.

وعلى الرغم من ان المدينة لها مميزاتها في توفير فرص عمل وباجور جيدة الا انها عملت على سحب الايدي العاملة الزراعية ذات الخبرة والتي تفتقر لها كثير من الاراضي الزراعية علما ان الخبرة الزراعية تختلف عن اي خبرات اخرى وحسب البيئة لتصبح القرية ارض خربة جرداء عرضة للامراض والافات والملوحة.

تستقبل المدن المسافرين والمهاجرين يوميا عبر رحلات دورية مختلفة سيما وان ارتفاع اجور السكان هي الميزة الواضحة في المدن لذلك يضطر المهاجرين السكن في الاماكن العشوائية المتواضعه رغم عدم الرضا او الرضا نسبيا كحالة مؤقتة للكثيرين ومن ابرز الرحلات اليومية ذهابا عند الصباح الباكر

وايابا في المساء ورحلات اخرى شهرية واخرى سنوية فيها يبقى المهاجر فترة طويلة يحاول توفير بعض الاموال والعودة بها الى العائلة او للتمكن من الحصول على سكن في المدينة وعند اطرافها البعيدة حرصا منه على الجمع بين مميزات بيئته الزراعية والحضرية لذلك تكون الرحلات لاغراض العمل والسكن الدائمي وقد تدوم لاجيال متعاقبة ينضج الاولاد ولايعرفون ان اجدادهم يملكون اراضي زراعية واسعة في الريف وانها بيعت باسعار زهيدة لقاء هجرته الى المدينة. ويمكن تبويب اوجه العلاقات السكانية بالتالي :

1. الهجرة نحو المدينة: تستمد المدينة سكانها دائما من الريف الذي كان ولايزال الممون الرئيس لها الا انها ظاهرة امدادها بالسكان الريفين ازداد اكثر بعد التقدم التقني والتكنلوجي فالريف يتبادل المنفعة مع المدينة فهو يمدها بالطعام والسكان اما المدينة تمده بالصنائع والخدمات.
2. الرحلة الى العمل: المدينة بؤرة لفرص عمل عديدة لسكان المدينة اولا ولسكان الريف ثانيا لذلك توجد رحلة يومية الى العمل في كل مدينة تبدأ من الريف المجاور لها وذلك بسبب سكنى عدد غير قليل ممن يعملون في المدينة في المناطق المحيطة بها.
3. الرحلة العكسية: ترتبط هذه الرحلة برغبة السكان بهجرة المدينة للعيش في اطرافها طلبا للهدوء والراحة او للسكن في وحدات سكنية كبيرة ملاءمة ومستواهم المعاشي والاجتماعي وغالبا ماتكون دائمية لما تمتاز به من مميزات.

5. العلاقات الخدمية.

تعد المدينة مركز اداري وثقافي وخدمي للسكان سواء في المدينة او في الريف مادام السكان جميعهم يقعون ضمن الحدود الادارية والاقليمية وتقضي بمراجعة السكان المؤسسات والدوائر لانجاز معاملاتهم الخاصة بتسجيل

اسماءهم في سجل النفوس او للحصول على الخدمات ضمن بطاقات رقمية مسجلة في تعداد الدولة تضمن انتساب السكان لهذه لدولة او تلك.

اما العلاقات الثقافية فان الريف يرتبط بالمدينة بهذه الخدمات التي تشمل (المسارح والنوادي الترفيهية ودور العرض والسينمات والصحف) والتي تقتصر على المدن دون الريف لذلك يرغب كثير من سكان الريف الحصول عليها والتعرف على منافعها والاستفادة منها. فلو وجدت في القرى لاصبحت القرية مدينة بلا منازع كما هناك علاقات ثقافية اخرى والمتمثلة في المدرسة الثانوية والمكتبات والمؤسسات التعليمية عالية المستوى كالمعاهد والجامعات فضلا عن ان المدينة مركز للصحافة المحلية ومنها يستمد الريف التابع للمدينة التوجيه ويجد فيها التعبير ويقرأ فيها الاعلانات والاخبار.

كما ويرتبط الريف بالمدينة من حيث الخدمات حيث تقوم المدينة بتقديم خدمات متنوعة للسكان كالخدمات الصحية والاجتماعية والترفيهية ولكل منها اهميتها وحدودها وغالبا مايجمع الريفين في رحلاتهم للمدينة لغرض حصولهم على نوع من الخدمات كالخدمات الصحية مع خدمات الشراء والترفيه والاستشارات الطبية والقضائية ليقضها مرة واحدة وحسب توزيعه للوقت في الرحلة الواحدة ولكل مدينة دور خدمي حسب حجم المدينة ومركزيتها واحتوائها على الخدمات المتنوعة فكلما كبرت المدينة تعددت الخدمات وتركزت بصورة كبيرة خدمة لسكانها وسكان اقليمها من ناحية الخدمات الصحية تبدأ من المراكز الصحية للرعاية الاولية انتهاءا بالمستشفيات التخصصية ذات المستويات العالية من اجهزة وخبراء وخدمات متعلقة.

ومن ناحية الخدمات التعليمية فان المدينة هي مركز للخدمات التعليمية التي تبدأ من رياض الاطفال ضمن المواصفات القياسية وانتهاءا بالجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية العالية التي تخرج افراد قياديين مسؤولين في الدولة لرفع المستوى العلمي للدولة. اما الخدمات الثقافية فان المدن الكبيرة

مركز لكل الخدمات الترفيهية من دور عرض ومسارح وكازينوهات ومقاهي ليلية ونهارية تجذب السكان لها وتعبر في نفس الوقت عن المظهر الحضاري التي مرت بها الدولة كما وان المدينة مركز للخدمات الادارية والقضائية والمصرفية التي يحتاجها السكان رغبة في اكمال معاملاتهم لتشكل في مجملها قوى جذب لسكان الريف ضمن علاقات خدمية تبين الترابط والمنفعة المتبادلة بين الطرفين